Jadara University

Studies College of Economic

Management and Financial

جامعة جدارا للتميز

كلية الدراسات الاقتصادية

والإدارية والمالية

رسالة ماجستير بعنوان

مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

The Extent of Financial Ratios sufficiency to measure Efficiency and Effectiveness of the Jordanian Industrial Estates Corporation

إعـــــــــــــداد

سليــم علــي سليــم مريان

المشـــــــــــرف

أ.   د. حســين القاضي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية

جامعة جدارا

كانون أول / 2010

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعاليـــة مؤسســـة المدن الصناعية الأردنية** " .

وأجيزت بتاريخ : ٢٠١٠/١٢/١٩ م

أعضاء لجنة المناقشة:		**التوقيع**
الأستاذ الدكتور حسين القاضي	رئيساً ومشرفاً	----------------
الأستاذ الدكتور حسين دحدوح	عضواً	----------------
الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان	عضواً خارجياً	----------------

جامعة جدارا

نموذج التفويض

أنا الطالب **سلـــيم علـــي سليـــم مريّـــان**، أفوض جامعة جدارا للتميز بتزويد نسخ من رسالتي بعنوان **مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الـــصناعية الأردنية**

للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: سليم علي سليم مريان

التوقيع:

التاريخ : 2010/12/19 م

شكر و تقدير :

بسم الله و الصلاة و السلام على رسول الله خاتم الأنبياء و المرسلين

احمد الله وأشكره على توفيقي لإنهاء هذا العمل

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور حسين القاضي لمساعدتي على إتمام هذا البحث

كما أشكر إلى السادة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور حسين دحدوح، والاستاذ الدكتور ميشيل سويدان، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة

كما أشكر كل من ساهم في الحصول على المعلومات الضرورية و كل ما ساعدني من قريب أو من بعيد على إنهاء هذا العمل المتواضع

سليم علي زريان

الإهداء

إلى الروح الطاهرة التي هاجرت باكراً،

ولم يكتب لها حضور المشوار ،،،

إلى روح والدي رحمه الله تعالى

إلى نبع الحنان ومنهل والوفاء،

إلى ساهرة الليالي من اجل راحت بال أبناءها

إليك أمي الغالية

إلى رفقائي وصحبتي في هذه الدنيا

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى التي دخلت حياتي من أوسع أبوابها

إلى التي شجعتني وآزرتني في كل الأحوال

إلى زوجتي

إلى زهور حياتي

إلى أحلى ما في الوجود

إلى عــلي، غــدق

لمـــار وعليـــاء

سليم علي ريّان

الفهـــــــــــــــرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

إعــــــــــداد

سليــم علــي سليــم مريان

المشــــــــرف

أ. د. حســين القاضي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية كأدوات رئيسة للتحليل؛ للوصول إلى نتائج تحقق مدى كفاية النسب المالية في قياس الكفاءة والفعالية تطبيقا علــى مؤســسة المــدن الصناعية، وذلك من خلال استخدام النسب المالية الملائمة واختيار النسب الأكثر ملاءَمة لتقييم تلك الكفاءة والفعالية والتي تحتاج إلى خبرة ودراية من المحلل المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل قوائم الدخل والمركز المالي لمؤسسة المدن الصناعية للفترة من 2004 إلى 2008 لاختبار فرضية الدراسة، وهي أن النسب الماليــة كافيــة لقيــاس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: كفاية نسب الربحيــة ونــسب السيولة ونسب النشاط في قياس الكفاءة. أما نسب هيكل رأس المال فكانت كافية بشكل جزئــي في قياس الكفاءة. ولقياس الفعالية وجد عدم كفاية نسب السيولة، وكافية بشكل جزئــي لنــسب الربحية ونسب النشاط ونسب هيكل رأس المال.

The Extent of Financial Ratios sufficiency to measure Efficiency and Effectiveness of the Jordanian Industrial Estates Corporation

Prepared by

Saleem Ali Saleem Mreyyan

Supervised by

Prof. Dr. Hussein Al-Qadi

ABSTRACT

This study aimed to highlight the role of financial ratios as key tools for the analysis of access to the results verify the adequacy of financial ratios to measure efficiency and effectiveness in application to the Industrial Estates Corporation, and through the use of financial ratios appropriate selection of ratios most appropriate to assess the efficiency and effectiveness and that you need to experience and knowledge of the financial analyst to reach the actual result and the actual.

To achieve the objectives of the study were analyzed lists of income and financial position of the Industrial Estates Corporation for the period from 2004 to 2008 to test the hypothesis of the study is that adequate financial ratios to measure efficiency and effectiveness of the Jordan Industrial Estates Corporation.

The study came up with a set of results, on top of which: adequacy of profitability, liquidity and activity ratios were sufficient to measure efficiency, whereas the ratios of capital structure were partially sufficient. To measure effectiveness, ratios of liquidity were insufficient, but ratios of profitability, activity, and capital structure were partially insufficient

الفصل الأول

الإطار التمهيدي والدراسات السابقة

المقدمة

يعد تحليل النسب المالية من أكثر أساليب التحليل المالي استخداما في تقييم أداء المشاريع الاقتصادية، فهو يقدم للمحلل المالي مؤشرات لقياس الأداء، وبعد تحليل هذه المؤشرات يمكن التوصل إلى استنتاجات قيمة عن مدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمشروع وعن مدى كفاءة الأداء في إدارة هذه السياسات، حيث إن للتحليل المالي من الوسائل والأدوات ما يمكنه من الإسهام في تقييم المنشآت تقييماً شاملاً أو جزئياً؛ وذلك لما يقوم عليه من دراسة تفصيلية تحليلية انتقاديه بعد تبويبها التبويب الملائم.

إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوئها القياس المحاسبي والتوصيل المحاسبي.

ولهذا فإن طبيعة التحليل المالي هي دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهورها وتفسير ذلك، لإيجاد نقاط الضعف والقوة في السياسة المالية التي تنتهجها المنشأة التي تؤدي إلى ضعف أو قوة مركزها المالي، وهذا يعني دراسة سياسات المنشآت البيعية والإنتاجية والتسويقية، وفي ذلك تعزيز ما تتميز به المنشآت والتخلص من نقاط الضعف ومسبباتها[1].

إن القوائم المالية تعتبر مخرجات العمل المحاسبي ولكنها تشكل مدخلات عملية التحليل المالي، ففي الوقت الذي تعتبر فيه القوائم المالية نهاية المطاف في الدورة المحاسبية فإنها تعتبر بداية الطريق في التحليل المالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمنشأة وتفسيره.

1 http://www.uaekeys.com/images/khaled119.gif

وتهتم النسب المالية في دراسة القوائم المالية التي تتضمن كماً كبيرا ً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية؛ لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم، وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تحدث على هذه العناصر خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، بحيث تعطي معلومات هامة توضح مدى كفاءة وفعالية الأداء خلال الفترات المنصرمة، إضافة إلى التنبؤ بمستقبل المشروع الاقتصادي .

ولما كانت النسب المالية واحداً من أهم أساليب التحليل المالي المستخدمة في دراسة المركز المالي لأي مشروع والحكم على نتائجه، حيث يقوم هذا الأسلوب على أساس أن فحص أي رقم من أرقام القوائم المالية لا يدل في حد ذاته على شيء مهم، ولا يقدم معلومات مفيدة. إلا أن أهمية هذا الرقم تبدو إذا قورن هذا الرقم بغيره من الأرقام أو نُسب إليها.

ويريد الباحث في هذه الدراسة التركيز على أهمية التحليل المالي وما يقدمه من نسب مالية وقدرتها على قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية من خلال استخدام النسب المالية الملائمة ومدى كفاية هذه النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة وطنية لا يمثل الربح هدفها الوحيد، حيث تحتل مؤسسة المدن الصناعية الأردنية أهمية كبيرة في الاقتصاد الأردني باعتبارها إحدى الجهات الرئيسية في استقطاب واحتضان المشاريع الاستثمارية في مدنها الصناعية؛ نظرا لما توفره من بيئة تحتية ومرافق وخدمات، بالإضافة إلى الإعفاءات من الضرائب وتقديمها للحوافز الأخرى؛ مما يجعلها إحدى الجهات التي تعمل على تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي التنموي .

أهمية الدراسة

تستند هذه الدراسة على استخدام النسب المالية التي تفصح عن وجود نقاط القوة والضعف في المركز المالي لمؤسسة المدن الصناعية من خلال استخدام النسب المالية المناسبة والمتعلقة بكفاءة وفعالية هذه المؤسسة وقدرتها على تقييم الأداء، حيث تعتبر النسب المالية من أهم الوسائل التي تفصح عن نتائج واضحة بسبب سهولة استخدام هذه الأدوات، إذ إنها لا تتطلب من المحلل المالي سوى الخبرة والمهارة والمعرفة في عناصر القوائم المالية وبنفس الوقت تحتاج هذه العملية إلى الاختيار الأمثل للنسب الأكثر ملاءَمة لتحقيق الهدف؛ وذلك لأن سلامة مخرجات التحليل بالنسب المالية وصلاحيتها للاستخدام في تقويم أداء المشروع ترتبط على نحو وثيق بسلامة تركيب النسب المستقلة ودقة تفسيرها وسلامتها، حيث إن توفير مؤشرات أساسية لتقييم الأداء وقياس كفاءته وفعاليته يتم من خلال التفسير الصحيح للأرقام المستخدمة من النسب المالية؛ لذا على المحلل المالي الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة العلاقة بين عناصر هذه النسب من جهة والقطاع الذي ينتمي له المشروع من جهة أخرى.

وتعتبر مؤسسة المدن الصناعية واحدة من أهم المؤسسات التي تشكل العصب الرئيس في الاقتصاد الوطني الأردني، حيث شكلت مؤسسة المدن الصناعية الأردنية وعلى مدى ثلاثة عقود مثالاً حياً وواقعياً للأداء المتميز والمتطور في مجال إنشاء وتطوير وتسويق المدن الصناعية، والنهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء به نحو المكانة التي تليق به بتوزيعها لمكاسب التنمية على مختلف مناطق المملكة.، إن حجم الاستثمار في المدن الصناعية وصل حتى نهاية عام 2008 قرابة (1431.4) مليون دينار موزعة على (512) شركة صناعية في 4 مدن صناعية وبلغ حجم صادراتها قرابة (781.92) مليون دينار، ووفرت هذه الشركات حوالي (38437) ألف فرصة عمل.[1]

1 http://www.jiec.com.jo

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية كأدوات رئيسة للتحليل، للوصول إلى نتائج تحقق الهدف من هذه الدراسة وهو مدى كفاية هذه النسب المالية في قياس الكفاءة وقياس الفعالية تطبيقا على الأرقام الصادرة للمركز المالي لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية، واختيار النسب الأكثر ملاءَمة لتقييم تلك الفعالية والكفاءة التي تحتاج إلى خبرة ودراية من المحلل المالي.

حيث إن قوة المركز المالي لمؤسسة المدن الصناعية مؤشرٌ واضحٌ على مدى التقدم في تشجيع الاستثمار الأجنبي والعربي على أرض الأردن التي منحت عدة حوافز تشجيعية لقيام المؤسسات الصناعية أو الإنتاجية، والتي تضيف إلى الاقتصاد الأردني قيمة اقتصادية مضافة من خلال حجم صادرات المدن الصناعية لعام 2009 بلغ نحو 717 مليون دينار[1].

مشكلة الدراسة

لما كانت النسب المالية تعتبر من الأساليب الهامة في التحليل المالي للوقوف على أو تقييم أداء المؤسسات وقوة أو ضعف مركزها المالي، وتمتلك القدرة أيضاً على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية قد لا تظهرها البيانات المالية العادية أو القوائم المالية والتقارير ولا حتى الأساليب الإحصائية ذات الصلة، إلا أن قدرة هذه النسب المالية على تقويم أداء مؤسسة المدن الصناعية موضوع الدراسة وتقديم فهم أعمق لظروفها وأوضاعها المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأكثر من عامل:

أولها: اختبار كفاية النسب المالية وقدرتها على قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية.

وثانيها: اختيار النسب المالية التي لها علاقة وثيقة بتحديد كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية.

---

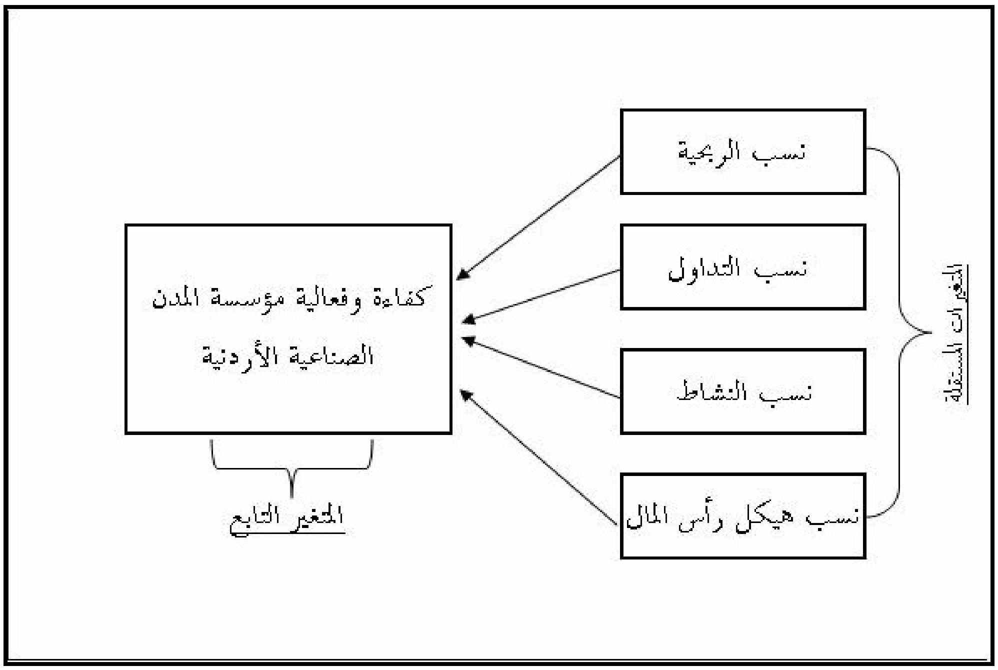
1 مرجع سابق ذكرة

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضية الأساسية التالية :ـــ

هل النسب المالية كافية لقياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية؟

والتي تبين المتغيرات التي تقوم عليها الدراسة، فالنسب المالية والنتائج التـــي تبرزهـــا تمثـــل المتغير المستقل، واعتبار كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية هي المتغير التابع.



الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة

الدراسات السابقة

هناك دراسات عديدة تناولت النسب المالية لكن نادرا ما تناولت تلك الدراسات كفايـــة النـــسب المالية في قياس كفاءة وفعالية المشاريع الاقتصادية في دول مختلفة، وفي الأردن أجريت عدة دراسات للنسب المالية على قطاعات مختلفة مثل قطاع الصناعة والخدمات ومؤســسات الادخـــار والبنـــوك ، ويمكننا في هذه الدراسة الاطلاع على أهداف تلك الدراسات والنتائج التي توصلت إليها مـــن خـــلال منهجيات معينة.

أولاً: الدراسات العربية ومنها

1. **دراسة (العمري، 2000)** [1]

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد النموذج الرياضي الذي يتكون من مجموعة من النسب المالية، ويكون نسبة وزنها الترجيحي الذي يعبر عن أهميتها في التمييز بين الفنادق الفاشلة وغير الفاشلة، وذلك قبل الفشل بسنة واحدة على الأقل؛ لأنها تكون كافية لاتخاذ أهم الإجراءات التصحيحية للحد من الخسائر، ولإيجاد الحلول العلمية لتصحيح مسار الفنادق قبل فشلها، وقد اعتمد الباحث الأسلوب العلمي بجمع البيانات والمعلومات عن مجتمع الدراسة من عدد من الفنادق التي أبدت فشلاً في نشاطها والفنادق التي أبدت نجاحاً كبيراً، وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي لبلورة النموذج المقترح للتنبؤ بفشل الصناعة الفندقية في الأردن من خلال استخدام أسلوب التحليل التمييزي، حيث تم تحليل (25) نسبة مالية لعينة مكونة من (12) فندقا نصفها فاشل والنصف الأخر غير فاشل، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج:

1. لا يمكن الاعتماد كلياً على النسب المالية للتنبؤ بفشل الصناعة الفندقية في الأردن، حيث تبين أنه كلما بعدت فترة تطبيق النموذج كلما ازدادت احتمالات الخطأ في التمييز.
2. تشكل نسبة صافي الأرباح والسيولة الجزء الأكبر من النموذج الذي تم التوصل إليه، حيث إن الأرباح هي المصدر الأساسي للسيولة التي تمكن مدراء الفنادق من القيام بمشاريع التوسع والاستمرارية في العمل.
3. تدني مستوى الاستثمار الأجنبي في القطاع الفندقي في الأردن لعدم كفاية قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي.

(1) العمري، أحمد يحيى ، (2000). استخدام النسب المالية للتنبؤ في مجال الصناعة الفندقية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد – الاردن

4. مساهمة الحكومة الأردنية بنسبة 30٪ من رأسمال القطاع الفندقي يؤثر على طريقة إدارة هذه الفنادق وكفاءة وأهداف تشغيلها، حيث إن المشاريع الحكومية في البلدان النامية ومنها الأردن لا تدار بالطريقة المثلى.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن الاعتماد كلياً على النسب المالية للتنبؤ بالفشل، كما أظهرت أهمية نسب الربحية والسيولة في هذا المجال

2. دراسة (حداد، 2003) (1)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص إمكانية استخدام كل من نسب القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، والديون إلى الملكية، والمبيعات إلى السعر، وحجم الشركة كمعيار أساسي لقياس المخاطرة. وقد تم اختبار ذلك عن طريق فحص العلاقة بين هذه النسب وبين عوائد الأسهم باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. تكونت عينة الدراسة من 35 شركة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة الممتدة ما بين 1989−2000.

وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة بين أي من هذه النسب وبين عوائد الأسهم، وبالتالي عدم إمكانية استخدام هذه النسب المحاسبية كبديل لقياس المخاطرة.

3. دراسة (طاشمان، 2004) (2)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام النسب المالية من قبل مسئولي الإقراض في البنوك التجارية ومسئولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين الأردنية في اتخاذ القرارات الإقراضية والاستثمارية.

---

(1) حداد ، فايز ، استخدام النسب المالية لقياس المخاطرة النظامية للشركات دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد 30. العدد 2.ص 314 – 322. 2003

(2) طاشمان، ديانا فوزي (2004). مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية. رسالة ماجستير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد – الاردن ، 2004م

كما هدفت إلى التعرف على أهم النسب المستخدمة من قبلهم في اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض والاستثمار، وأيضاً إلى معرفة أهم المشاكل والمعوقات التي تتعلق باستخدام النسب المالية.

ولتحقيق هذه الأهداف؛ فقد تم تصميم استبانه وتوزيعها على عينة من مسئولي الإقراض في البنوك التجارية ومسئولي الاستثمار في البنوك التجارية وشركات التأمين.

كما تبين أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين مسئولي الإقراض ومسئولي الاستثمار في استخدام مجموعات نسب الربحية ومجموعة نسب السوق أو الاستثمار ومجموعة نسب التدفقات النقدية، وأن أهم النسب المالية التي يقوم مسئولو الإقراض باستخدامها في اتخاذ قرار هي نسبة المديونية، ونسبة المطلوبات إلى حقوق الملكية، ونسبة السيولة السريعة، نسب صافي رأس المال العامل، نسبة التدفق النقدي من العمليات إلى إجمال المطلوبات، نسبة التداول، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على السهم.

كما بينت أن مسئولي الإقراض والاستثمار على حد سواء يعتبرون أن اختلاف المعالجات المحاسبية من شركة إلى أخرى من أهم المشاكل والمعوقات المتعلقة باستخدام النسب المالية في اتخاذ قرارات سهلة.

أما النسب التي يقوم مسئولو الاستثمار باستخدامها في اتخاذ قراراتهم هي نسبة المديونية، ونسبة التداول، ومعدل العائد على السهم، ومعدل العائد على الاستثمار، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة سعر السهم السوقي إلى معدل العائد على السهم. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :-

1. إن التحليل المالي بالنسب مهم بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والمتعلقة بالإقراض .

2. وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين مسئولي الإقراض ومسئولي الاستثمار فيما يتعلق بدرجة أهمية النسب المالية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، بحيث تقوم الشركات المساهمة العامة الصناعية بالمزيد من الإفصاح في تقاريرها المالية عن النسب التي تهم مسئولي الإقراض ومسئولي الاستثمار على حد سواء، كذلك الإفصاح عن البنود التي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في المستوى العام للأسعار من خلال التقارير المالية السنوية للشركات وقيام الجهات الرسمية المختصة كسوق عمان المالي وغرف الصناعة والتجارة بالعمل على إيجاد نسب معيارية لمختلف القطاعات ليتم المقارنة على أساسها.

4. دراسة (الجهماني والداود، 2004) [1]

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة وكفاءة في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وذلك من خلال تطبيق الأسلوب الإحصائي القياس متعدد الاتجاهات. حيث تكونت عينة الدراسة من 24 شركة (12 شركة فاشلة 12 شركة غير فاشلة) خلال الفترة من عام (1993 إلى 2000).

وقد تم احتساب (40) نسبة مالية قسمت لست مجموعات هي : نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب هيكل التمويل والرفع المالي، ونسب السوق، ونسب النشاط، ونسب التدفقات النقدية .

وتوصلت الدراسة إلى أن مجموعة نسب التدفقات النقدية ونسب الربحية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وخلصت الدراسة إلى

---

(1) الجهماني، عمر عيسى والداود، أحمد عبد الفتاح (2004). التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات. مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد 31. العدد 2. ص 209-233.

بعض التوصيات، من أهمها: زيادة الاهتمام بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وأن مجموعة نسب التدفقات النقدية ونسب الربحية هي أكثر النسب المالية قدرة وكفاءة على التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وحث الباحثين على استخدام القياس متعدد الاتجاهات لما يمتاز به من دقة ووضوح، وتطبيق منهجية هذه الدراسة على باقي القطاعات للشركات المدرجة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية.

5. دراسة (الزيود والأمين والمهندس، 2005) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤشرات (النسب) المالية، حيث تعتبر الأداة الرئيسية لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف إلى تقويم أداء المصرف وتطوير نشاطاته.

وقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف طبيعة عمل المصارف في ظل النظام المحاسبي القائم، حيث اعتمد الباحثون على القوائم والتقارير المالية للمصرف الصناعي وتحليل تلك القوائم؛ للوصول إلى المؤشرات والنسب المالية اللازمة لتقييم الأداء، وللوقوف على حقيقة المركز المالي له، وتحقيق المستوى الأمثل من الرقابة، ولإظهار مساهمته في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني، معتمدةً بذلك على المراجع والمقالات والدوريات. ومن الجدير بالذكر أن مجتمع الدراسة الذي أُخذت منه القوائم المالية هو المصرف الصناعي السوري.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج ابرزها:

1. أن المصرف موضوع الدراسة هو مصرف خدمي يعتمد في ممارسة نشاطه على أموال الغير بدلاً من أمواله الخاصة.

---

(1) الزيود، لطيف والامين، ماهر والمهندس، منيرة (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (27)، عدد (4) 2005. ص 149-182

2. ارتفاع فعالية النشاط المصرفي من خلال تحسين مقدار الودائع المصرفية على اختلاف أنواعها وزيادة عمليات الإقراض، والمساهمة في دعم المشاريع الصناعية والاستثمارية للعملاء.
3. التدني الكبير في رصيد حقوق الملكية للمصرف الصناعي رغم أنه المصرف المتخصص الذي يدعم الصناعة والاستثمار في سوريا على اختلاف أنواعها
4. عدم الإفصاح الكافي عن البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل سليم وموافق للمعايير المحاسبية؛ لأن المصرف لا يُفصح عن مقدار الضرائب الممنوحة وكيفية احتسابها، بالإضافة إلى دمج بعض الحسابات مع بعضها البعض.

6. دراسة (الزعبي وبلول، 2005)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ظروف المنافسة بين المصارف الأردنية وتحليل معطياتها من خلال فحص وتبيان العلاقة بين هيكل السوق المصرفي ومؤشرات الأداء لدى البنوك العاملة في السوق الأردني.

بشكل عام يتميز السوق المصرفي الأردني بارتفاع درجة التركز فيه قياسا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد دأب كثير من الأبحاث، والدراسات في هذا المجال على تفسير العلاقة الإيجابية بين درجة التركز وربحية المصارف من خلال فرضيتين لهما تطبيقات مختلفة: الأولى: الفرضية التقليدية المعروفة في مجال أبحاث الاقتصاد الصناعي باسم (Structure-Conduct-Performance Hypothesis (SCP))، وتقوم أساسا على مفهوم التواطؤ بين المنشآت الاحتكارية في السوق ذي التركز العالي للحصول على عوائد أعلى من المعدلات الطبيعية. أما الفرضية الثانية

---

(1) خالد الزعبي ؛ محمد بلول؛ المنافسة لدى البنوك الأردنية من منظور هيكل السوق والكفاءة ، مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد 32. العدد 1. ص 230-248 ، 2005.

فتعتمد على تفسير الأداء المتميز للمصارف في السوق ذي التركز العالي باعتبارات الكفاءة في إدارة التكاليف، وتعرف هذه الفرضية باسم (The Efficient-Structure Hypothesis (ES)).

استخدمت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين الأداء وهيكل السوق المصرفي الأردني نموذجا، وتقوم هذه الدراسة بدراسة مستويات مختلفة لهيكل السوق وعلاقتها بكفاءة المنشآت العاملة فيه من خلال استعمال مقاييس مباشرة للكفاءة، ووظف لهذا العرض أسلوب إحصائي يعرف باسم (Stochastic Frontier Approach) لقياس مستوى الكفاءة لدى البنوك الأردنية قياسا كميا.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الفرضيتين المشار إليهما أعلاه لم تتمكنا من تفسير العلاقة بين أداء البنوك الأردنية وهيكل السوق المصرفي، وأن العامل الوحيد الذي أظهر دلالة إحصائية كافية وتأثيرا إيجابيا على أداء البنوك هو عامل الحجم (Size Factor) وليس هيكل السوق ومستوى الكفاءة المحققة، مما يشير إلى أن البنوك الأردنية تعمل ضمن مستويات مقبولة من وفورات الحجم (Economies of Scale).

7. دراسة (نادر والأمين وبزون، 2006) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية المتمثلة بقراءة وتفسير البيانات المالية وتشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ القرار الإداري المتعلق بنشاطات وعمليات مالية مختلفة.

اتبع الباحثون المنهج الإحصائي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات الميدانية من مجتمع الدراسة من خلال الملاحظة والمقابلة والاستبيانات وتحليليها بالوسائل الإحصائية المناسبة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على المؤشرات المالية في تحليل البيانات والأرقام.

---

(1) نادر، نهاد و الامين، ماهر و بزون، حسين جواد (2006). المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (28) عدد (3) 2006. ص 1-21

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. لا تقوم الشركة بدراسة المؤشرات المالية؛.
2. اعتمدت الشركة على المبالغ المحتجزة لديها مقابل مخصصات الاستهلاك لأصولها.
3. أن الشركة ما زالت تعتمد على الأساليب المحاسبية القديمة مثل الفصل بين حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر.
4. وجود الملل واللامبالاة لدى العاملين في الشركة كونها شركة تابعة للقطاع العام.

8. دراسة (ميّا، 2006) [(1)]

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح أهمية إصلاح وتطوير المشروعات الصناعية العامة؛ نظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات في تحقيق التنمية الشاملة في سوريا إضافة إلى تقديم مجموعة متكاملة من المقترحات التي من الممكن أن تساهم في تذليل هذه المعوقات وتمكين هذه المشروعات من تحقيق أهدافها المنشودة في البناء والتطوير.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أثبتت الدراسة أن 85٪ من العاملين في المشروعات الصناعية العامة محل البحث غير راضين عن مستويات الأداء المتحققة في شركاتهم، وأن تعثر هذا الأداء وتراجع مستوياته يعود برأيهم لكون شركاتهم ملكيتها عامة، بقدر ما يعود إلى سوء إداراتها وتخلف آليات عملها.
2. لوحظ أن غالبية المشروعات الصناعية العامة تم إنشاؤها دون إجراء أية دراسات جدوى اقتصادية لها.

---

(1) ميّا، علي ، (2006). دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة وفعالية المشروعات الصناعية العامة في القطر العربي السوري وآفاق تطويرها مستقبلاً ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (28) عدد (2) 2006. ص 27–42

3. كما اتضح من خلال هذه الدراسة أن معظم القيادات الإدارية لهذه المشروعات يتم اختيارها على أساس العلاقات الشخصية، والمحسوبية السياسية.

4. تقادم الآلات المستخدمة في الشركات وانخفاض مستواها التكنولوجي؛ الأمر الذي يؤدي إلى تعطيلها بشكل مستمر ويضعف إنتاجيتها وربحيتها.

5. معظم الشركات محل البحث تعاني من ضعف قدرتها على تسويق منتجاتها بسبب انخفاض مستويات جودتها.

9. دراسة (الشيخ وقطيم وشحادة، 2007) (1)

هدفت الدراسة لعرض أهم الصعوبات التي تحد فعالية التحليل المالي بالنسب المالية، بالإضافة إلى تقديم التوصيات التي توصل إليها الباحثون لتذليل تلك الصعوبات أو على الأقل التخفيف من آثارها.

وقد اعتمد الباحثون على الأسلوب الوصفي التحليلي المستند على معلومات عن الظاهرة المدروسة المستقاة مباشرة من المراجع، وإسقاط تلك المعلومات النظرية على واقع القوائم المالية عن عدة دورات مالية للشركة العربية السورية، للصناعات السورية والاعتماد على المنهج الاستقرائي للوصول إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فكانت كالتالي:

1. إن صعوبة تفسير التغير الذي يطرأ على النسبة يستدعي استخدام نسب مكملة للحصول على صورة واضحة مبنية على جميع النسب ذات العلاقة.

2. إن التفسير السليم للنسب المالية يعتمد إلى حد كبير على مقارنتها بالمعيار المناسب ومن هنا يجب الانتباه إلى تصنيف المشروع بدقة في الصناعة التي ينتمي إليها.

---

(1) شيخ محمد، حسين وقطيم، حسان وشحادة، زيدون (2007). دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (29) عدد (2) 2007. ص 1-20

3. إن التحليل المالي بالنسب يجب أن لا يكون مجزأ، أي يجب تجنب استعمال مجموعة واحدة من النسب المالية في تقديم أداء المشروع تقويماً شاملاً.

4. إن أداء الشركة من حيث سيولتها غير مرضٍ، ويعزى إلى التوسع غير الرشيد في مبيعاتها الآجلة.

5. إن الارتفاع الهام في نسبة صافي الربح النهائي بعد الضريبة عائد بالأساس إلى إيرادات كبيرة حققتها الشركة من عمليات لا ترتبط بنشاطها الأساسي. إن هذا الارتفاع أمر مرغوب فيه ، إلا أنه لا يعكس كفاءة الشركة التشغيلية بقدر ما يعكس كفاءتها المالية.

10. دراسة (مطر وعبيدات، 2007) (1)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين القدرة التنبؤية للنماذج التقليدية المبنية على نسبة الاستحقاق في مجال تقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرارية، حيث تعتبر هذه الدراسة محاولة لتطوير آليات الإنذار المبكر لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار في المستقبل المنظور وهذا يعتبر في غاية الأهمية من أجل التنبؤ باحتمال فشلها، قبل حدوثه بوقت يكفي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، ومن ثم تخفيض المخاطر الجسيمة التي تترتب على هذا الفشل سواء بالنسبة للمساهمين أو لغيرهم من الفئات الأخرى ممن لهم مصالح في تلك الشركات.

وقد اتبع الباحثان في دراستهما أسلوبين: الأول نظري تناول مفهوم الفشل المالي، بالإضافة إلى الدراسات السابقة، الثاني: إحصائي تحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة

(1) مطر، محمد عطية وعبيدات، أحمد نواف ، (2007). دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على الاستحقاق، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، مجلد (2)، عدد (4)، 2007. ص 440-462.

المكون من 36 شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، وقد قام الباحثان بتحليل تلك البيانات والمعلومات وفقاً للأدوات والأساليب الإحصائية الملائمة، خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يتكون النموذج التقليدي الذي تم اشتقاقه من البيانات المالية للشركات التي تتضمنها العينة الأولى من خمس نسب استحقاق هي: رأس المال العامل، ونسبة هامش الربح الإجمالي، ومعدل دوران الموجودات الثابتة، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الربح للسهم العـادي من الأرباح المتحققة، وتمكن هذا النموذج من تصنيف الشركات التي استخدمت في تصميمه بدقة بلغت (88.9٪)، وبعد استخدام هذا النموذج على عينة أخرى اختباريه انخفضت قدرته التنبؤيـة إلى (73٪)، وبالتالي كانت دقته الكلية في التنبؤ والتصنيف معاً (80.8٪) .
2. إن ارتفاع السيولة النقدية لدى البنوك المحلية ساعد على ضخ كميات كبيرة من النقود في هـذه الشركات على شكل قروض طويلة وقصيرة الأجل، أو سحب على المكشوف بغض النظر عـن درجة المخاطرة المتعلقة بهذه الشركات، والذي أظهر بدوره أن الوضع النقدي لهـذه الـشركات جيد بفعل ارتفاع سقوف التسهيلات المصرفية الممنوحة لها.
3. إن الأحداث والتطورات السياسية في المنطقة ساهمت إلى حد كبير في التـأثير الـسلبي علـى استقرار كل من نسب التدفقات النقدية ونسب الاستحقاق، وذلك من خلال فترة الدراسة الممتـدة من 1989الى 2005م. نجد أنه في بداية هذه الفترة حدثت حرب الخليج الأولى، وما نتج عنهـا من عودة المغتربين ودخول مبالغ نقدية كبيرة للاقتصاد الأردني، والذي انعكس جزء كبير منهـا على البنوك والشركات، وفي منتصف هذه الفترة انخفضت هذه المبـالغ النقديـة التـي دخلـت الاقتصاد الأردني والذي انعكس سلبياً على البنوك والشركات، مقارنة ببداية الفتـرة ونهايتهـا، حيث دخل العديد من المستثمرين العراقيين الاقتصاد الأردني بمبالغ نقدية كبيرة، هذا بالإضـافة

إلى تأثر صادرات الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية إلى العراق خلال الفترة والـــذي يعتبر من الأسواق الرئيسية الخارجية.

وأخيراً يرى الباحثان أن نسب التدفقات النقدية لم تصل إلى مرحلة النضج التي وصـــلت إليهـــا النسب التقليدية (والمعتمدة على أساس الاستحقاق)؛ نظراً لحداثة قائمة التدفقات النقدية بالقوائم الماليـــة الأخرى، وأن هذه النسب لا زالت في مرحلة التجربة والتطوير، وربما تحتاج لبعض الوقت لتنقيحهـــا واختبارها، ومن ثم التوصل إلى مجموعة متكاملة منها يمكن أن يكون مفيدة في هذا المجال.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Altman 1968) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد نموذج يعتمد على النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات، وتمثل هذه الدراسة الأولى من حيث استخدام التحليل التمييزي في إنشاء نموذج للتنبؤ بفشل الشركات. وقـــد قـــام الباحث بتطبيق دراسته على33 شركة فاشلة مع 33 شركة ناجحة مماثلة لها في نوع الصناعة وحجـــم الأصول واستخدم لهذا الغرض 22 نسبة مالية. وعرف الفشل بأنه تصفية الشركة أو خضوعها لإعادة التنظيم بقرار قضائي.

توصلت الدراسة إلى النموذج التالي:

$$Z = 1.21\,X + 1.4X2 + 3.3X3 + .6X4 + 0.999X5$$

حيث أن:

X1= رأس المال العامل إلى مجموع الأصول.

X2 = نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول.

X3= نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول.

---

(1)Altman ، Edward (Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy) The Journal of Finance, Vol .23, No . 4 .(Sep . , 1968), pp .589-609

X4 = نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع المطلوبات.

X5 = نسبة المبيعات إلى مجموع الأصول.

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي.

وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف الشركات محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار.

- فئة الشركات القادرة على الاستمرار، إذا كانت قيمة (Z) فيها (2.99) وأكبر.
- فئة الشركات المهددة بخطر الفشل المالي، والتي يحتمل إفلاسها، إذا كانت قيمة(Z) فيها (1.81) وأقل.
- فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها والتي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، عندما تكون قيمة (Z) أكبر من (1.81)، وأقل من (2.99)، ويطلق عليها المنطقة الرمادية.

وبلغت دقة هذا النموذج في التنبؤ 95% في السنة الأولى السابقة للفشل، ثم انخفضت دقته إلى أن وصلت إلى 36% في السنة الخامسة قبل فشل الشركات.

2. دراسة(Beaver, 1968)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار عينة عشوائية مؤلفة من 79 مؤسسة فاشلة خلال الفترة الزمنية من عام 1954 حتى عام 1964، منها 59 مؤسسة أعلنت إفلاسها و3 مؤسسات لم تقم بتسديد المستحق عليها تجاه حملة السندات و16 مؤسسة لم تسدد توزيعات الأسهم الممتازة بالإضافة إلى مؤسسة واحدة لديها حساب بنك على المكشوف. كما اختار 79 مؤسسة أخرى قرينة لها غير فاشلة، بحيث يكون لكل مؤسسة فاشلة مؤسسة قرينة غير فاشلة تنتمي إلى نفس الصناعة وتماثلها تقريبا في

(1) William H., Beaver, Alternative Accounting Measures as Predictors of Failure, The Accounting Review, Vol. 43 Issue 1, January 1968, pp.113-122

حجم الموجودات. وذلك لاختبار قدرة 14 نسبة مالية، والتي اختيرت اعتمادا على مدى شهرتها واستخدامها في الأدبيات المحاسبية والمالية، على التنبؤ بفشل هذه المؤسسات خلال الخمس سنوات السابقة لهذا الفشل.

كما قام الباحث بمقارنة قيم المتوسطات لتلك النسب المالية كل على حدة باستعمال أسلوب بين المجموعتين من المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة، من خلال استخدام البيانات المالية للسنة السابقة لسنة الفشل بالنسبة للمؤسسات الفاشلة وذات السنة بالنسبة للمؤسسات القرينة لها. وكلما ازداد الفرق بين قيمتي المتوسط بالنسبة لنسبة مالية ما فان ذلك يعني أنها تمتلك قدرة اكبر من غيرها على التنبؤ بفشل هذه المؤسسات.

وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كنتيجة لكل هذه الاختبارات الإحصائية هي أن أفضل النسب المالية للتنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية هي:-

1. التدفق النقدي / إجمالي الديون.
2. صافي الدخل / مجموع الأصول.
3. إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

3. دراسة (Deakin،1972) [1]

أجريت هذه الدراسة على عينة تتكون من 32 شركة ناجحة و32 شركة فاشلة خلال الفترة 1964-1970 وقام الباحث بتحليل 14 نسبة مالية، وهي النسب نفسها التي استخدمها (Beaver 1968)، واختبر الباحث نموذجه لمدة خمس سنوات قبل الفشل، فكانت نتائجه مشابهة لتلك التي توصل لها Beaver. وقد حلل الباحث عينة من 32 شركة أمريكية ناجحة و32 شركة فاشلة للفترة الواقعة بين 1962-1966، وطبق عليها أسلوب (Altman, 1968)، واستخدم لذلك أسلوب التحليل

(1) Edward B, Deakin , (A Discriminant Analysis of Predictors of Business Failure) , Journal of Accounting research, pp 167 – 179 , 1972

التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية يمكنها مـن التنبـؤ بفشل الشركات قبل خمس سنوات من فشلها. وكانت نسبة الخطأ في مقدرة النموذج على التنبؤ بالفشل، تتراوح بين (3% و5%) خلال السنوات الثلاث الأولى قبل الفشل، وقد ارتفعت إلى 17% في الـسنة الرابعة وإلى 21% في السنة الخامسة. ثم قام الباحث باختبار النموذج على عينة أخرى من الشركات تمثلت ب 11 شركة فاشلة و23 شركة ناجحة، خلال الفترة 1963-1964، فكانت نسبة الخطـأ فـي التنبؤ بالفشل في السنة الأولى 22%. ولم يستطع الباحث تبرير ارتفاع نسبة الخطأ في السنة الأولـى قبل الفشل، وخصوصا أن النسبة كانت في السنة الثانية 6% وفي السنة الثالثـة 12% وفـي الـسنة الرابعة 23%، وفي السنة الخامسة 15%.

4. دراسة (Serrano, 1998)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام التحليل بالنسب المالية للتعرف على قدرة الشركة المالية والتي تساهم في اتخاذ قرارات التوسع في الاستثمارات لدى عدد من البنوك التجارية الاسبانية وهي بنـوك الادخار، وقد استخدم الباحث فكرة المجموعة الإستراتيجية في إدارة الإعمال لتفسير العلاقـات بـين المنشآت المتماثلة وفي نفس القطاع والتي تستخدم الأسلوب الواحد ونفس النسب المالية لإظهار الفروق بين قدرات تلك البنوك على اتخاذ قرارات التوسع في الاستثمارات، ولتحديد تلـك القـدرات واتخـاذ القرارات؛ فقد استخدم الباحث النسب المالية المتمثلة بهامش الربح ومعـدل دوران المبيعـات وربـط بينهما باحتمالية قبول هامش الربح عالي مع دوران مبيعات منخفض وبالعكس، وقد استخلصت هـذه الدراسة النتائج التالية:

(1) Serrano, C, (1998). From Financial Information to Strategic Groups - a Self Organizing Neural NetworkApproach, Journal of Forecasting, September 1998, 17, pp 415-428

إن سياسة أو توسيع أو امتداد بنوك الادخار في اسبانيا إلى مناطق أخرى مستقلة وبعيدة لم تقابل دائما بنجاح وهي البنوك موضوع الدراسة وذلك بسبب الاختلاف في الظروف الإقليمية والتي هي خاصية اسبانيا لم تؤخذ بالحسبان.

و بالمثل فان تلك الوحدات المالية الأجنبية ومعظمها من الدول الأوروبية يجب أن تكون على معرفة وعلم بهذه الخصوصيات للقطاع المالي الاسباني، والتي لا تشكل شيئا أكثر من امتداد لثقافة الثروة أو الغنى، وكذلك التنوعات اللغوية والجغرافية وعلى المستوى الاجتماعي الاسباني في الوقت الحاضر.

5. دراسة (Sori 2006) (1)

هدفت هذه الدراسة لصياغة نموذج للتنبؤ بالأزمة المالية للشركات، وكذلك استخدام أو تطبيق هذا النموذج لتتبع الفشل المحتمل للمنشات المالية في ثلاث أسواق رأس المال الناشئة وهي ماليزيا وسنغافورة وتايلاند بسبب الضائقة المالية الآسيوية في العام 1997.

جاء صياغة النموذج على أساس التحليل متعددة التمايز واستخدام تحليل الشركات الفاشلة المدرجة في البورصة من هذه الدول للفترة 1980– 1996.وتم اختبار هذا النموذج على عينة من 33 شركة ماليزية، و17 شركة سنغافورية ، و52 شركة تايلاندية، من الشركات الفاشلة وعدد مماثل من الشركات غير الفاشلة في البلدان المعنية كعينة.

وقد فشل النموذج للتنبؤ بنجاح أو التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات غير الفاشلة بمعدل 86 ٪، 82 ٪ و 71 ٪ من الشركات (ماليزيا، سنغافورة وتايلاند) على التوالي الشركات.

وبينت الدراسة أن المتغيرات الهامة التي ذكرت يمكن أن ترشد صانعي السياسات أو مستخدمي النموذج التنبؤ لتطوير نظام التحذير لتجنب أو التخفيف من حالات الفشل، فعلى سبيل المثال يمكن

(1) Sori, Zulkarnain Muhamad (Prediction of Corporate Financial Distress Evidence from Malaysian Listed Firms During The Asian Financial Crisis(University Putra Malaysia, 2006

للبنوك والدائنين أن يستخدموا هذه النماذج لتقييم وضع المقترضين المحتملين أو مخاطر ائتمان طلبات الائتمان، بالإضافة إلى ذلك يمكن للمديرين أن يتبنوا مثل هذه النماذج في خططهم المالية.

وعلى وجه الخصوص فان مثل هذه النماذج قد تكون مفيدة للهيئات الحكومية مثل هيئة الأوراق المالية الماليزية والمجلس النظامي والذي يتطلب تقييم الوضع المستمر للمنشاة، وكذلك تلبيتها للمتطلبات المهمة.

6. دراسة (Tarawneh, 2006) [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تبويب البنوك التجارية في عُمان إلى فئات متجانسة أو متقاربة على قاعدة الخصائص المالية لتلك البنوك والتي يمكن اكتشافها بالنسب المالية. لقد اختار الباحث مجموعة من البنوك التجارية العمانية وعددها 5 بنوك بفروعها التي تبلغ 260 فرعا على الصعيد المحلي. وقد تم تحليل القوائم المالية لتلك البنوك بالنسب المالية واستخدام الأسلوب الإحصائي انحدار البسيط لتقييم تأثير إدارة الأصول والكفاءة التشغيلية وحجم البنك على الأداء المالي لتلك البنوك.

لقد أظهرت الدراسة النتائج الرئيسية التالية :-

1. أن البنك ذو رأس المال الأكبر والإيداعات والائتمانات الأكبر حجما أيضا أو اكبر في حجم الأصول فان ذلك يعني أن البنك يحقق أرباحا عالية أو أفضل .
2. أن تصنيف البنوك العُمانية وفقا لقاعدة إجمالي الإيداعات والائتمانات وكذلك مجموع الأصول وحقوق الملكية قد اظهر ترتيبا للبنوك التجارية العمانية على النحو التالي :

(1)Tarawneh, Medhat (A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector : Some Evidence from Omani Commercial Banks)International Research Journal of Finance and Economics, Issue 3 ،2006

أ. احتل بنك مسقط المرتبة الأولى والبنك الوطني العماني المرتبة الثانية وفـي المرتبـة الثالثة جاء بنك عمان الدولي وبنك ظفار في المرتبة الرابعة أمـا المرتبـة الخامسة والأخيرة لقد احتلها بنك الإسكان .

ب. بينت التحليلات أنه استنادا إلى العائد على الأصول، فان بنك ظفـار احتـل المرتبـة الأولى، يليه بنك مسقط ثم بنك عمان الدولي، وبنك الإسكان العماني، وأخيـرا البنـك الوطني العماني. واستنادا على العائد على حقوق الملكية فإن بنك ظفار احتل المرتبـة الأولى وبنك مسقط المرتبة الثانية، ويليه البنك العماني الدولي، وبنك الاتحاد، ثم بنـك عمان الدولي .

3. إن الأداء المالي للبنوك العمانية كان متأثرا بقوة وإيجابيا بالكفـاءة التـشغيلية وإدارة الأصول بالإضافة إلى حجم البنك.

7- دراسة (Mouzas, 2006) (1)

هدفت هذه الدراسة إلى توصيف مصطلحي الكفاءة والفعاليـة فـي الـشركات، حيـث تعتبـر مصطلحات أساسية تستخدم في تقييم وقياس أداء المنظمات بشكل عام .

مصطلح الكفاءة يوصف بأنه الشرط والعقبة التي يجب تجاوزهـا والتغلـب عليهـا كانعكـاس للهوامش التشغيلية في الشركة .

أما مصطلح الفعالية فيفسر بقدرة الشركة على توليد نمو قابل للاستمرار في إيرادات الشركة في بيئتها المحيطة.

ركز الباحث على النسب المالية المتعلقة بأداء الشركات على مستوى بريطانيا بالإضـافة إلـى مؤشرات أخرى خاصة بالكفاءة والفعالية، وقد أظهرت الدراسة أنه على الرغم مـن ملاءمـة تقيـيم

(1)Mouzas, Stefanos (Efficiency versus effectiveness in business networks) Journal of Business Research, vol. 59 , pp.1124–1132, (2006)

وقياس الأداء فان الشركات نادرا ما توازن بين انجاز الكفاءة والفعالية في نفس الوقت. ولهذا فقد قدمت هذه الدراسة النتائج التالية :

أولاً: بينت هذه الدراسة بأنه في الوقت الحالي وفي عدة شركات عالمية قلق المديرين الدائم حول مكاسب الكفاءة، وهذه النزعة تجاه الكفاءة تمنعهم من إحراز النمو المستمر والمنافس لمؤسساتهم. وإن التعامل مع الكفاءة وإهمال الفعالية يعني تجاهل الإبداع والتطوير للمصادر الجديدة للقيمة، كما أن بعض الشركات تركز وبصورة قوية على تعظيم الربح، ونادرا ما تقيم الأثر الكامل لعدم الاستثمار في النمو من خلال تقوية مجالي التسويق والبحث والتطوير. إن هذا التركيز على الكفاءة قد تم تجذيره بعمق في الاعتقاد وضمنيا بان السوق سوف يستبعد الشركات التي تعمل بكفاءة أقل من غيرها، حيث تظهر هذه الدراسة أن الشركات متعددة الجنسية والكبيرة الحجم تواجه بشكل خاص مشكلة في المصادر البطيئة حيث يكون نمو أعمالها منخفضا وربحيتها عالية.

ولحل مشكلة النمو المنخفض في أعمال الشركات فإنها تعمل على إعادة النقود والأموال للمساهمين على شكل حصص أرباح وشراء أسهم، أو أن يشتروا نموا لأعمالهم من خلال الحصول على ممتلكات جديدة.

ثانيا: تقدم هذه الدراسة دليلا بأن تحسين الفعالية يتطلب قرارات هامشية مختلفة أفضل من إحراز الفعالية.

فالكفاءة تتضمن القواعد والرقابة على الهوامش التشغيلية ومتطلبات رأس المال العامل، بينما الفعالية تلح على قدرة الشركة على تطوير إستراتيجيتها للنمو المستمر .

8- **دراسة (Francesco, 2008)** [1]

هدفت هذه الدراسة إلى تنمية واختبار نماذج التنبؤ بفشل المؤسسات الصغيرة اعتمادا على ما تم استخدامه من مجموعة مختارة من النسب المالية والاقتصادية.

ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث تحليل التمييز وتحليل الارتداد المادي على عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة التجارية في إيطاليا، حيث تكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الشركات التي لا يزيد مستوى تشغيلها عن (15) مليون يورو وتوظف حوالي 70 ٪ من القوى العاملة من الموظفين الإيطاليين وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

أظهرت هذه الدراسة بان النسب المالية يمكن أن تكون أدوات فعالة في نماذج التنبؤ بفشل الشركات الصغيرة، وإن دقة التنبؤ الكلي لنموذجي التنبؤ هي مرضية إلى حد كبير (تبلغ 75٪ في تحليل التمييز و80٪ للتحليل المادي)، ومن المهم أيضا وبشكل خاص أنه يوجد تحسن واضح في فعالية النموذجية (العينات)عندما يتم استخدامهما منفصلتين أو منقسمتين لمجموعات ذات أحجام مختلفة ولفئات صناعية مختلفة أيضا، ومن غير استثناء لفرصة استخدام المتغيرات الكمية والنوعية معا عند قياس نسب المنشأة فان هذه الدراسة تؤكد:

أ. الحاجة إلى إيجاد معدل الخطر لمديونية المؤسسات الصغيرة وبصورة منفصلة عن المنشآت الكبيرة أو المتوسطة الحجم.

ب.الحاجة إلى نماذج التنبؤ بفشل الشركات لتقييم ووزن المجموعات المختارة من النسب المالية والاقتصادية.

ج. الحاجة إلى تلك النماذج للأخذ بالاعتبار الشكل الطبيعي للمنشآت في مختلف قطاعات الأعمال وعلى مراحل مختلفة من النمو.

---

(1)Ciampi, Prof. Francesco , (2008). Using Economic-Financial Ratios for Small Enterprise Default Prediction Modeling: an Empirical Analysis, Oxford Business &Economics Conference Program , Oxford, UK, June 22-24, 2008

ما يميز هذه الدراسة

يمكن القول أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

إن الدراسة الحالية هي الدراسة العربية الأولى حسب علم الباحث التي تتناول كفاية النسب المالية في قياس الكفاءة والفعالية. وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم النسب المالية من حيث قياسها للكفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية لأعوام 2004–2008، ثم قياس كل من الكفاءة والفعالية على مكونات كل نسبة من مجموعات النسب المالي. أما الدراسات العربية والأجنبية السابقة فقد كانت تركز على التنبؤ بفشل الشركات أو أستمراريتها وذلك عن طريق تصنيف هذه الشركات إلى ناجحة ومتعثرة بناء على الأداء المالي لها .

الفصل الثاني: التحليل المالي والنسب المالية

- مفهوم التحليل المالي
- أهمية التحليل المالي
- أهداف التحليل المالي
- مقومات التحليل المالي
- خطوات التحليل المالي
- أساليب التحليل المالي
- أنواع النسب المالية

الفصل الثاني

التحليل المالي والنسب المالية

تمهيد:

تعتبر قائمة المركز المالي والحسابات الختامية جميعها مخرجات للنظام المحاسبي في المحاسبة المالية والتي تظهر نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة وكذلك توضح المركز المـــالي وحقوق الملكية. ولذلك لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف علـــى حقيقة الوضع المالي للوحدة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها، خاصة وأن النجاح والتقـــدم يجـــب أن لا يكون وليد الخطأ والصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للوحدة عليها أية تأثير كالأحوال الاقتصادية وتغيرات مستويات الأسعار؛ ولذلك لا بد للوحدة الاقتصادية من تخطـــيط نـــشاطاتها للفتـــرة المقبلـــة وبطبيعة الحال يحتاج التخطيط إلى التنفيذ، والرقابـــة علـــى ذلـــك التنفيـــذ، وتقيـــيم الأداء، وتحديـــد الانحرافات، وذلك يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد دراسة معمقة وتحليل رقمي لكل ما يتعلـــق بالقضية موضوع القرار، ولعل التحليل المالي هو أهم الأدوات المستخدمة في الكـــشف عـــن حقيقـــة المركز المالي والحالة المالية للمنشأة حالياً والتنبؤ بمستقبلها[1].

يهدف التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها في ضوء الإدراك التام لكيفيـــة إعدادها والأسس التي تم في ضوئها القياس المحاسبي والتوصيل المحاسبي. ولما كانت القوائم الماليـــة هي مخرجات النظام المحاسبي إلا أنها تشكل مدخلات عملية التحليل المالي، ففي الوقت الذي تعتبـــر فيه القوائم المالية نهاية المطاف في الدورة المحاسبية فهي تعتبر بداية الطريق فـــي التحليـــل المـــالي ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للمنشأة وتفسيره، وبالتالي فإن صحة القياس المحاسبي وسلامته وكفاية الإفصاح المحاسبي ملاءمة شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لـــضمان الإمكانيـــة التحليـــل

---

1 مطر، محمد ، "إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات"، عمان، 2000

المالي السليم والعكس صحيح، فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة عند القياس المحاسبي، فإن التحليل المالي يظهر نتيجة غير صحيحة بالتبعية.

إن التحليل المالي في ظل التطور الهائل والمتنوع في مجالات المعرفة المختلفة قد تعرض هو أيضاً لذلك التطور الذي شمل كل جوانبه، فلم يعد التحليل المالي قاصراً على دراسة القوائم المالية وتحليلها بل تجاوزها إلى دراسة ذلك الكم الهائل والمتنوع من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الموجودة في القوائم المالية والموجودة خارجها.[1]

إن التحليل المالي يتضمن إبراز الارتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو فترات عدة وحجم هذا التغير وآثاره، وفي موجز القول يمكن اعتبار التحليل المالي باتجاهاته المعاصرة أداة تخطيط، وأداة رقابة فعالتين، حيث إن التحليل المالي أضحى الركيزة الأولى والأساسية لرسم خطة المستقبل المبنية على أسس سليمة وكذلك لبناء أسس وقواعد رقابية فعالة[2].

مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي Analysis (لغة)[3] : رد الشيء إلى عناصره المكونة له، ويراد به تقسيم الكل إلى أجزائه، أي فك وحدته بهدف دراسة كل جزئياته مادية كانت أو معنوية، ويستخدم للتوصل إلى العناصر التي يتوقف عليها حل مسألة رياضية، وقد استعمله اليونانيون في البرهنة الرياضية .

1 الخلايلة، محمود عبد الحليم، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية" الطبعة الثالثة. عمان: مطابع الدستور التجارية، 2004.

2 Bergevin, Peter M. Financial Statement Analysis: An Integrated Approach, 1st edition. NJ: Pearson Education, Inc., 2002 p. 103

3http://www.hayajneh.org/blog/pages/dictionary-of-philosophy.html

ويعرف التحليل في مجالات الأعمال – بصورة عامة – بأنه عملية تجزئة الكل إلى أجزائه مع تفحص هذه الأجزاء وبيان علاقة كل جزء بالآخر؛ للخروج بسلسلة من الخطوات نحو تحقيق نتيجة معينة بأكثر الطرق فعالية.

وفي مجال المحاسبة، تعتمد عملية التحليل على البيانات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم نظم المعلومات المحاسبية بإعدادها وتقديمها إلى الجهات التي يمكن أن تستفيد منها والتي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية المعدة عنها تلك القوائم.

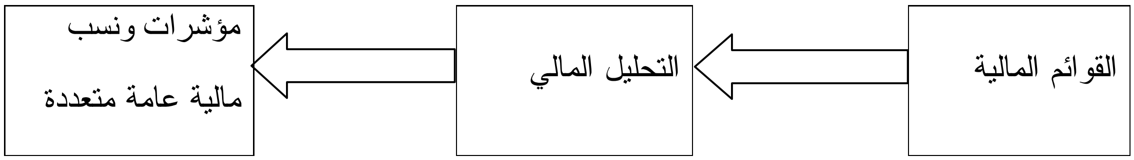
وقد عرف (محمد مطر، 2006) التحليل المالي بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى في النظام المحاسبي؛ لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات المالية لمعرفة مدلولات هذه البيانات وأسباب ظهورها وتفسير ذلك للعمل على إيجاد نقاط الضعف والقوة في السياسة المالية التي تنتجها المنشأة أو ضعف مركزها المالي"[1].

وهذا يعني أن دراسة سياسات المنشأة البيعية والإنتاجية والتسويقية هي دراسة تحليلية، وفي ذلك تعزيز لما تتميز به المنشأة وتخلص من نقاط الضعف ومسبباتها.

وفي تعريف آخر للتحليل المالي " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية؛ وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية

1 مطر ، محمد " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية" الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان، 2006

التشغيلية، والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[1].



الشكل رقم (2) : المدخل التقليدي للتحليل المالي

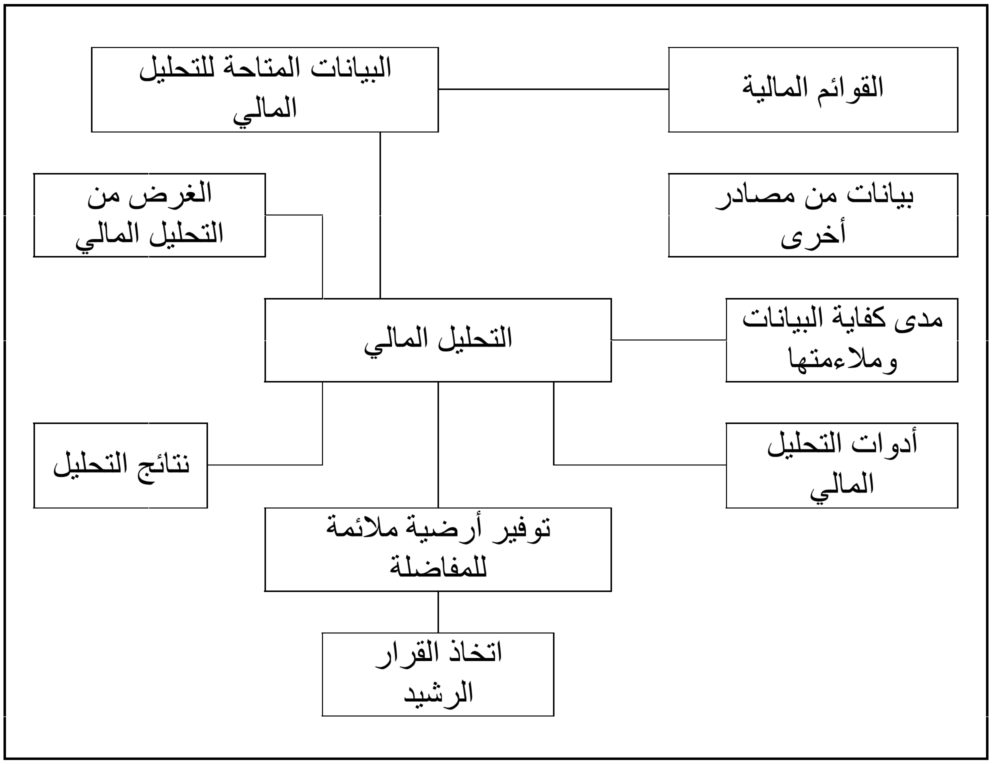
(**المصدر:** الحسيني، صادق "التحليل المالي والمحاسبي " دار مجدلاوي للنشر، عمان ،1998)

إن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضعية المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة بموضوع التحليل مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة. والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه؛ لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمؤسسة موضوع التحليل، وإدارتها، وقدرات هذه الإدارة، ومن هذا المنطلق فإن التحليل المالي قائم على المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة[2].

وبذلك فأن التحليل من وجهة النظر المحاسبية سوف ينصب على دراسة تفصيلية لكل العلاقات المهمة والمفيدة التي يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية وتفسيرها بما يؤدي إلى خدمة الجهات المتعددة، والتي يمكن أن تستفيد منها في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة.

1- محمد ، منير شاكر وآخرون "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات" ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان 2005 ص12.

2- مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع عمان 2006، ص233.



الشكل رقم (3) : المدخل الحديث للتحليل المالي

(**المصدر**: الحسيني، صادق "التحليل المالي والمحاسبي " دار مجدلاوي للنشر، عمان ،1998)

وهناك بعض المصطلحات المرادفة لمصطلح التحليل المالي مثل التحليل المحاسبي وتحليل ومناقشة القوائم المالية، وهي جميعاً تشير إلى تحقيق هدف واحد متماثل يتعلق بدراسة ما تحتويه القوائم المالية من بيانات وتفسير العلاقات المهمة التي يمكن أن تنشأ فيما بينها خدمة للجهات العديدة.[1]

أهمية التحليل المالي:

تنبع أهمية التحليل المالي من أهمية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشات الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى

1 الحسيني، صادق "التحليل المالي والمحاسبي " دار مجدلاوي للنشر، عمان ،1998

إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، الذي يهدف إلى إبراز الحقائق التـــي تختفـــي وراء الأرقام وتوضح جوانب القوة أو الضعف في اقتصاديات الشركة ومدي سلامة مركزهـــا المـــالي، وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل بالاتي[1] :

1. يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء بعد إنشاء المشروع .
2. التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهو أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحـــارس الأمـــين للمنشاة إذا تم استخدامه بفعالية.
3. يساعد التحليل المالي في التخطيط المستقبلي للوحدات الاقتصادية من خلال القدرة علـــى التنبـــؤ لمؤشرات نتائج الأعمال.
4. التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما مـــا يخـــص قـــرارات الانـــدماج، والتوسع، والتحديث، والتجديد.

أهداف التحليل المالي[(2)]:

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة، من زوايا متعددة، وبالكيفية التي تخـــدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع، بقصد تحديد جوانب القوة والضعف ومن ثم الاستفادة من تلك المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم الماليـــة ذات العلاقة بالمشروع، وبشكل عام يمكن تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة.
- تقييم الأداء للإدارة، والأقسام وكذلك تقييم السياسات الإدارية.

---

1 الحيالي، وليد ناجي "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" ، دار الوراق ، 2004.

2- محمد ، منير شاكر ، مرجع سابق ذكره.

- دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.
- دراسة وتقييم ربحية المنشأة.
- دراسة وتقييم مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها المالية (دراسة السيولة).
- دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.
- دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي).

مقومات التحليل المالي:

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات، أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها[1].

بناء لما تقدم، يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملاءمة من جهة أخرى.

1 محمد مطر، مرجع سابق ذكره

o أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً، يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما أنه يستخدم أساليب وأدوات تجمع وبقدر متوازن بين خاصيتي الموضوعية والملاءمة للأهداف التي يسعى إليها[1].

التحليل باستخدام النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال؛ وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية، والسيولة والكفاءة، في إدارة الأصول و الخصوم. وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات.

مفهوم النسب المالية:

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين[(2)].

النسبة هي عبارة عن علاقة بين قيمتين بحيث تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف اشتقاق معلومات ومؤشرات يمكن الاستفادة منها، وتكون مكملة للمعلومات وتعتبر النسب المستخدمة في حسابها، وتعتبر النسب المالية أدوات قياس ومراقبة للتطور في الزمان والمكان للظاهرة تحت حالة الدراسة في التحليل المالي، ولكي تتمتع النسب المالية بقدرة التنبؤ، يجب أن تنظم في مجموعات متجانسة.

---

1 الخلايلة، محمود عبد الحليم، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية" الطبعة الثالثة. عمان: مطابع الدستور التجارية، 2004.

2- محمد مطر، مرجع سابق ذكره.

النسب المالية عبارة عن علاقة بين بسط ومقام يمثل كل منهما فقرة، أو مجموعة من الحسابات الختامية (الميزانية العمومية، وقائمة الدخل). فالأرقام المطلقة التي ترد في البيانات الختامية لا تفصح بوضوح عن الوضع المالي، وشكل الأداء في المنشأة، مما يستدعي ربطها مع بعضها البعض بشكل نسبي، للحصول على نتائج ومعلومات تفيد في عملية تقييم الأداء [1].

أنواع النسب المالية:

يمكننا وضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب المالية ذات الدلالة والتي تساعد على تحليل وضع المنشأة، هناك أنواع متعددة من النسب المالية والتي تختلف تسمياتها حسب تركيب النسبة المالية أو مصادر المعلومات التي تعتمد عليها، أو حسب نتيجة نشاط المنشأة ويمكن تصنيفها كما يلي[2]:

- على أساس مصادر العناصر:

أ- النسب المالية لقائمة المركز المالي.

ب- النسب المالية لقائمة الدخل.

ج- النسب المالية المختلطة، وتتضمن نسبا مالية لعناصر من القائمتين كنسبة صافي المبيعات إلى رأس المال المستثمر.

وتسمى هذه الفئة من النسب بالنسب الهيكلية والتي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القائمة المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية.

أما حسب الأغراض المستخدمة فيها، فإن ما يهمنا هو دراسة النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ويمكن تقسيم النسب المالية إلى أربعة فئات رئيسية على التوالي:

1- الزبيدي ، حمزة محمود "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2000

2- منير شاكر محمد، مرجع سابق ذكره.

1. نسب الربحية (Profitability Ratios).

2. نسب السيولة (Liquidity Ratios).

3. نسب النشاط / الأداء (Activity Ratios).

4. نسب هيكل رأسي المال (Capital Structure) .

ولما كانت هذه الفئات من النسب المالية ذات حصيلة وثيقة بهذه الدراسة فــإن الباحــث يــرى ضرورة تفصيل وتوضيح أقسام هذه الفئات مع ذكر المعايير التي وضعت كحد أدنى لقبول النتائج.

أولاً: نسبة الربحية:

يستخدم تحليل الربحية في قياس هامش الربح ومعدل العائد والقوة الإيرادية وبمعنى آخر في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:

أ) **مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات** لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح وتشمل هذه المجموعة النسب التالية:

هامش مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات

هامش الربح التشغيلي = الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات

وهاتان النسبتان تستخدمان لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ عن هبوط السعر السوقي للمنتج، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو هبوط الإنتاج، أو المبيعات.

ب) مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها ســواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين، أو من الاقتراض، أو الاثنتين معاَ. ومن هذه النسب:

1. العائد على الأصول = (صافي الربح التشغيلي / إجمالي الأصول)

2. العائد على حقوق المساهمين = (صافي الربح/ إجمالي حقوق المساهمين)

3. **القوة الإيرادية Earning Power** وتتألف هذه النسب من مجموعتين من

(هامش الربح التشغيلي) × (معدل دوران الموجودات)

(هامش الربح التشغيلي) = صافي الربح / صافي المبيعات

(معدل دوران الموجودات) = صافي المبيعات / إجمال الموجودات

وبذلك تتكون معادلة القوة الإيرادية = (صافي الربح / المبيعات) × (المبيعات / إجمالي الموجودات)

وبالاختصار تصبح المعادلة **= صافي الربح / إجمالي المبيعات**

إن توفر هذه النسبة مؤشرٌ على مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات، والتي هي في الأساس المصدر الرئيس للأرباح، وبناء على ذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي المعادلة تحديد القوة الإيرادية للمنشأة.

ثانياً: نسب السيولة:

تعبر هذه النسب عن مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وبذلك تعتبر هذه النسب أداة من أدوات تقييم المركز الائتماني للمنشأة.

وتشمل هذه النسب ما يلي:

أ- **نسبة التداول Current Ratio:** وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة دون الحاجة لتسيل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد.

إلا أن النسبة لا يمكن أن تقرأ صماء، فزيادة النسبة هو أمر جيد، ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة بند الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه، وهو أمر غير جيد، وقد تكون زيادة النسبة بسبب زيادة بند النقدية بصورة

مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة ذلك، أو ربمـــا بسبب زيادة تراكم بند العملاء وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة فـــي التحـــصيل ومتابعـــة العملاء المدينين.

لذلك يجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة للشركات الناجحة في نفس النـــشاط، وكذلك مراعاة جميع الجوانب الأخرى التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالبنود الأخرى.

نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة

ومعيار هذه النسبة (2:1) كحد أدنى يضمن سلامة المركز المالي للمنشأة.

ب- **نسبة السيولة السريعة:** وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية ســداد الالتزامــات القــصيرة الأجل خلال أيام معدودة، ويتم تجنب بند المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصــول المتداولــة سيولة، وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر ومعيارها (1:1)، كحــد أدنـــى يضمن مواجهة الالتزامات بأصول نقدية أو سهلة التحويل إلى نقدية.

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / المطلوبات المتداولة.

1. نسبة النقدية (Cash Ratio) وهي النسبة الأكثر ضماناً لمواجهة الالتزامات حيث توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل

نسبة النقدية = النقدية والأصول شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة

ويرى الباحث هنا أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقٌ عليها كمقياس للـــسيولة وإن كـــان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معينة، ولكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكـــون عـــادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية وكذلك المؤسسات التجارية؛ وذلك بسبب الخطورة التي تنطوي عليها انخفاض درجات السيولة، وفي حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملـــة في القطاع الصناعي أو الخدمات، مع ملاحظة هامة عند دراسة مؤشرات السيولة وهي أن الـــسيولة،

والربحية هدفان متلازمان للمنشأة ولكنهما متضادان في الأهداف: ففي الوقت الذي تحرص فيه المنشأة على استمرارية توفر السيولة النقدية لمواجهة الالتزامات العادية والطارئة، فإن ذلك يتعارض مع دخول المنشأة في استثمارات أوسع تحقق الربح الوافر لها.

ولهذا نجد أنه يجب أن لا يؤخذ الارتفاع في نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنه علاقة صحة في أداء المنشأة، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الاستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات ربحية لدى المنشأة، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلباً على مؤشرات سيولتها. من هنا يجب على الإدارة أن تتصرف بحكمة وبنوع من التوازن بين توسيع نشاط الاستثمار والحفاظ على السيولة المطلوبة.

ثالثاً: نسب الأداء (النشاط).

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيسيتين هما[1]:

1. نسب أو معدل دوران الموجودات والمطلوبات المتداول
2. نسب أو معدل دوران الموجودات طويلة الأجل (الثابتة)

1. **نسب أو معدل دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة:** وتشمل ما يلي:

- **معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / المدينون**

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المنشأة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المنشأة

---

1 مطر ، محمد مرجع سابق ذكرة

- **متوسط فترة تحصيل الذمم = 365 / معدل دوران الذمم المدينة**

وهى الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء، أو على أسوأ الفروض ربما يؤدى إلى تحمل الشركة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

- **معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / المخزون**

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح الشركة حيث تستطيع الشركة أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل، وهى ميزة تنافسيه كبيرة يمكن الاستفادة منها.

- **متوسط فترة التخزين= 365 / دوران المخزون**

ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة في الشركات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية، أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءاً على عوامل أخرى، فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه.

- **معدل دوران الذمم الدائنة = المشتريات / الدائنين**

ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات، ويكون في صالح الشركة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.

- **متوسط فترة السداد = 365 / دوران الذمم الدائنة**

وهى الفترة التي يستغرقها سداد ديون الموردين، وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويــل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة، وطول هذه المدة في مصلحة الشركة طالما يتم بالاتفاق مع المــوردين أنفسهم ولا يظهر الشركة في صورة المتعثرة في السداد.

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمه بين سياستي البيع والشراء؛ لذا فكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة وزاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كــان ذلــك مؤشــرا علــى تخفــيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة، وذلك سيزيد من طول الفتــرة الزمنيــة التــي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات، وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة.

2. نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل (الثابتة):

تقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفعالية تحقق العائد الأقــصى لهــا، وكلمــا ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس، ومن أهم المعدلات

- **معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / الموجودات الثابتة**

توضح هذه النسبة مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمنشأة.

- **معدل دوران إجمالي الموجودات =صافي المبيعات / إجمالي الموجودات**

وهنا على المحلل المالي التنبه إلى احتمالات عامة تلجأ إليه إدارة المنشأة من تحسين صــوري لها عن طريق القيام ببعض الإجراءات المؤقتة في نهاية العام بقصد تحسين هذه المعدلات في البيانات المالية المنشورة، حيث تتمكن من رفع معدل دوران البضاعة عن طريق القيام بصفقات بيــع كبيــرة بشروط سهلة في نهاية العام يؤدي إلى تضخم قيمة المبيعات، ومن ثم تخفــيض رصــيد المخــزون، فيكون لهذا الإجراء أثر مزدوج مع الربحية، فيحسن وضعها، كما يمكن تحسين معــدل دوران الــذمم

المدينة بتاريخ إعداد الميزانية عن طريق زيادة في تحصيل الذمم فوق المعدلات المضافة، ثــم تقــود المنشأة إلى سياسات الإئتمان السهلة بعد إعداد الميزانية مباشرة[1].

رابعاً: نسب هيكل رأس المال (الملاءة والرفع المالي)[2] Capital Structures Ratios

تعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة فــي تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل الداخلية والخارجية.

وبشكل عام، فإنه كلما قل اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها، كانت هذه الــشركة أقــل تعرضاً للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف موارد الشركات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها.

ويطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية.

فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة. ويمكن أيضا زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية المالي والعقود الآجلة.

ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي[3] :-

أ. **نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول**

وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول. هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبء ديونها. نسبة الدين أكبر مــن

---

1 الحيالي وليد ناجي "الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" عمان، 2004

2 عقل، مفلح محمد "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، (2006).

3 النعيمي ، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين "الإدارة المالية"، عمان، دار المسيرة ، 2007.

100%، تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها، وبالتالي فإن الشركة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة. وتعتبر نسبة 40%، نسبة مقبولة في معظم الصناعات، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها.

ب. **نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين** = مجموع الديون / مجموع حقوق المساهمين

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل. وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين، وبالتالي تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول. وفي حال تحققت أرباح للشركة، وكان معدل العائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة، فإن زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين. والعكس صحيح فإن زيادة الرفع المالي تؤدي إلى مضاعفة خسائر المستثمرين إذا كان العائد على الأصول أقل من سعر الفائدة على القروض، وفي هذه الحالة يلقى على عاتق الإدارة مسؤولية تحديد المزيج الأمثل للهيكل المالي لتجنب المخاطر المحتملة، مع ضرورة مراعاة القطاع الذي تعمل فيه الشركة. على سبيل المثال، فإن معدل هذه النسبة في صناعة السيارات تساوي 200%، في حين أن النسبة ذاتها في صناعة الحواسيب تكون 50%.

ج. **نسبة الملكية = حقوق الملكية / مجموع الأصول**

تبين هذه النسبة نصيب التمويل الداخلي إلى مجموع مصادر التمويل، يجب أن تكون النسبة اقل من 1.

د. **نسبة الدين إلى الأصول** = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة نصيب التمويل الخارجي إلى مجموع مصادر التمويل

الفصل الثالث: الكفاءة والفعالية

- مفهوم الكفاءة والفعالية
- العلاقة بين الكفاءة والفعالية
- الفرق بين الكفاءة والفعالية
- طرق قياس الفعالية والكفاءة

الفصل الثالث

الكفاءة والفعالية

تمهيد:

تواجه منظمات الأعمال تحديات متزايدة نتيجة للتطورات الهائلة والمتسارعة التي شهدها العالم في أواخر القرن الماضي، وتوقع امتداد هذه المتغيرات والتطورات ليحدث المزيد منها في القرن الحالي .

وتنعكس الاستجابة لهذه المتغيرات والتطورات في قدرة الإدارة على القيام بدورها الهام في المنظمات باعتبار أن الإدارة هي وسيلة المنظمة في أي من مستوياتها وأشكالها لتوظيف واستثمار مواردها للوصول إلى تحقيق أهدافها، مما يتطلب إيجاد السبل والوسائل والأدوات التي تمكن الإدارة من إعادة التوازن الإداري الذي يعالج نقاط الضعف والقوة ويستفيد من الفرص ويواجه المخاطر التي أفرزتها تلك المتغيرات والتطورات، متخطية في ذلك وظائفها التقليدية إلى آفاق أخرى تتسم بالتجديد والابتكار اللذين يحققان التفوق والتميز للمنظمة ويكسبانها التحلي بصفة الميزة التنافسية.

لذلك فإن الاهتمام بتطوير أداء المنظمات يأتي في إطار السعي لرفع كفاءة وفعالية أداء تلك المنظمات، ليعكس بذلك معرفة قدرة المنظمات في تحقيق أهدافها الإستراتيجية المخطط لها مسبقاً.

مفهوم الكفاءة والفعالية (Efficiency and Effectiveness):

يرتبط مفهوم الكفاءة والفعالية بمفهوم الإدارة، بل هما من مؤشرات نجاح الإدارة في توجيه الجهود الفردية والجماعية نحو تحقيق أهداف مشتركة باستخدام الموارد المتاحة بأعلى درجة من الفعالية والكفاءة.

ولهذا نجد أن مصطلح الفعالية والكفاءة أمران متلازمان وباستمرار للإدارة ولا يجوز الاكتفاء بأحدهما دون الآخر، بحيث لا تكون الغاية باستمرار هي الفعالية بتحقيق الهدف بغض النظر عن الكفاءة فيه، إذ أن عدم الكفاءة يؤدي إلى زيادة الإنفاق والهدر غير الضروري للطاقات والموارد، وبالتالي يجب استمرار ربط الفعالية بالكفاءة عند قياس أي أداء أو تقييمه ذلك إذا أردنا تحقيق أهدافنا وبنفس الوقت توفير مصادرنا ومواردنا لتحقيق أهداف أخرى، ولما كانت المؤسسة موضوع الدراسة هي من المؤسسات العامة فان تقييم الأداء الإداري لا يقتصر على القطاع الخاص بل يشمل القطاع العام[1].

وأن لقياس الأداء في الإدارة العامة هدفان أساسيان هما:

1. ترشيد الأداء الإداري (Rationalization)
2. المساءلة (Accountability) المبنية على قياس أو تقييم موضوعي.

فالهدف الأول يتمثل في نقل الإدارة إلى الإدارة بالأهداف، بمعنى أن يرتبط الأداء في الإدارة بالهدف المحدد لكل قسم أو مهمة أو برنامج، وأن يُركز فيها على ما تحققه من أهداف ونتائج، وأن تكون الأهداف ابتداء معبرة عن الخطة العامة وسياساتها على نحو يضمن ارتباط أداء النشاط العام بالخطة والسياسة العامة في المجتمع، مع ضرورة العناية بالأولويات وضمان كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة، كل ذلك بهدف تحسين وتطوير الخدمات التي توفرها الإدارة العامة للجمهور، وذلك من خلال تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، والتحديد الواضح للمهام التي ستؤديها وحدات الإدارة وحجم الخدمات التي ستقدمها، أي التحديد الواضح للمخرجات التي يجب أن تتناسب مع حاجات المجتمع وأولوياته من جهة ومع التكلفة التي تتحملها الشركة في سبيل تأمين تلك الحاجات من جهة ثانية، وكذلك من خلال تخصيص الموارد بين الأهداف بدلا من توزيعها بين الوحدات

---

1 قلعاوي ، غسان "فعالية الأداء العام وكفاءته" صحيفة الخليج –نشر بتاريخ 15–09–2007"http://www.uaeec.com"

الإدارية العامة وتقييم البرامج والأهداف المقررة للوحدات الإدارية باستمرار وليس مجـرد الإنفـاق المستمر واعتبار النشاط الذي تؤديه أمرا مسلما به. وأخيرا من خلال تقديم الطرق البديلـة ودراسـة أفضل البدائل التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف بأقل الأعباء. وعليه فإن التطوير المطلوب يفتـرض أن تصبح الإدارة التنفيذية بشكل عام أكثر مسؤولية عن تحقيق أهدافها، وأن تكون القرارات المتخذة مـن قبلها مبنية على الحساب الاقتصادي السليم، ومحكومـة أيـضا بتقـديرات التكلفـة والعائـد (Cost-benefit)[1].

وبذلك فالمنظمة الكفؤة (سواء كانت في القطاع العام أو الخاص)، هي تلك التي تحقق أكبـر عائد ممكن مقابل أقل جهد وكلفة ممكنين

والمنظمة الفاعلة هي التي تحقق أهدافها وأهداف البيئة التي تعيش فيها، وأهـداف جميـع ذوي المصالح (Stakeholders) المرتبطين بها. والمنظمة الكفؤة والفاعلة (هـي التـي تحقـق أهـدافها بكفاءة)[2].

ولقد سبق وان أوضحنا أن الكفاءة والفعالية هما مصطلحان إداريان، فالكفاءة هي اصـطلاح إداري متعلق بالمصادر المتوفرة لدى المنظمة أو الطاقة التي يمتلكها الفرد ومدى ترشيد اسـتخدامها، وتتحقق الكفاءة عندما نستخدم اقل كم ممكن من الموارد والمدخلات لإنتاج اكبـر كـم ممكـن مـن المخرجات والنتائج المرغوبة.

أما الفعالية فهي متعلقة في مدى تحقيق أهداف المنظمة في البقاء والنمـو وتلبيـة متطلبـات المجتمع وحاجاته، وإعطاء العملاء والزبائن ما يقدرونه أي مدى تحقيـق أهـداف المنظمـة وسـبب وجودها.

1د. قلعاوي ، غسان (مرجع سابق ذكرة)

2الدحلة ، فيصل " الكفاءة والفعالية http://faisal-dahleh.maktoobblog.com

وعليه فإن المؤسسة الكفؤة (في القطاع الخاص والقطاع العام) هي تلك التي تحقق اكبر عائد ممكن مقابل اقل جهد وتكلفة ممكنين،والمنظمة الفاعلة هي التي تحقق أهدافها وأهداف البيئة التي تعيش فيها وأهداف جميع ذوي المصالح المرتبطين بها، والمنظمة الكفؤة والفاعلة هي التي تحقق أهدافها بكفاءة.

ولما كان موضوع هذه الدراسة هو تحديد كفاءة وفعالية الإدارة من خلال النسب المالية ذات العلاقة، فإنه وبعلم الباحث نادرا ما تناولت الدراسة والأبحاث في مجال النسب المالية تحديدا وافيا لمفهوم الكفاءة والفعالية، ولهذا يرى انه يمكن التوصل إلى هذين المفهومين من خلال استعراض التعريفات المختلفة للكفاءة والفعالية بصفة عامة.

وقد عرّف (يوسف، 1994) الكفاءة بأنها " التأكد من تحقيق أقصى منفعة (أو مخرجات) ممكنة من الطريقة أو الأسلوب (أو الموارد المتاحة)، أو بمعنى أخر أن أقل مستوى من الموارد قد تم استخدامه لتحقيق مستوى محدد من المخرجات. "

كما أنه عرّف الفعالية بأنها " عملية التأكد من أن المخرجات (أو النتائج) التي تم التوصل إليها قد تمت بالمستوى المطلوب من الأداء والجودة".[1]

أما (العايدي،1983) فإنه يعرّف الكفاءة بأنها " المهارة الأساسية للشخص ومقدرته على حل المشاكل والمهام الموكولة إليه "[2]

وقد ميز (لطفي،1998) بين مفهومي الكفاءة والفعالية، حيث عرّف الكفاءة بأنها " استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية بحيث يتم تعظيم المخرجات لأي مجموعة من مدخلات الموارد أو

---

1 يوسف، محمد محمود، كفاءة وفعالية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 46، 1994، ص 114-115

2 العايدي، محمد عبد الرحمن، مدخل مقترح لزيادة كفاءة وفعالية النظام الكلي للمراجعة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 7، العدد 3، 1983، ص 256

يتم تدنية (تخفيض) المدخلات عند أي كمية أو جودة للمخرجات المرتبطة . " أما الفعالية فهي " تحقيق الأهداف أو الآثار المستهدفة للبرامج والعمليات أو الأنشطة"[1].

ويعرّف (محمد توفيق ،1997) الكفاءة بأنها " استخدام الموارد المتاحة، الأمر الذي يتطلب توافر معايير مدروسة تحدد ما يجب أن يستخدم من موارد لأداء الخدمة أو إنتاج السلعة، أو تطبيق سياسة أو إجراء رقابي معين " كما أنه عرّف الفعالية بأنها " الفعالية في أداء كل نشاط أو مركز مسئولية، ويعني ذلك أن يحقق كل نشاط الأهداف المحددة له مع الالتزام بما تقضي به السياسات والإجراءات المعتمدة لذلك[2].

ويقصد بالكفاءة الاستخدام الحكيم للموارد المتاحة وعلى النحو الذي يؤدي إلى خفض التكاليف، أو هي مقياس لدرجة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق اقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام[3].

أو هي القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة Doing things in a right way، ومن ثم فهي تعتمد على مفهوم المدخلات – المخرجات. فالنظام الكفء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات أو نتائج تفوق المدخلات المستخدمة (موارد بشرية/مواد/معدات وآلات) في الحصول على هذه المخرجات. أي أن النظام القادر على تخفيض تكاليف الموارد اللازمة لانجاز الأهداف المحددة والمرغوبة للنظام هو الذي يتصف بالكفاءة في الأداء . وبالتطبيق على المنظمة فإنها تتمتع بكفاءة في الأداء عندما تتحقق النتائج المقصودة (منتجات/خدمات) بأقل تكلفة للموارد المستخدمة في ذلك[4].

1 لطفي ، أمين السيد ، المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 192.

2 محمد، توفيق محمد، المشكلات المعاصرة في المراجعة، 1997، ص 153

3 Griffin., R., Fundamentals of Management, Houghton Mifflin Co.,(2001), NewYork.,P.4.

4 Holt, D., Management: Principles and Practices, Prentice- Hall, Englewood Cliffs,(1998) NewJersey,P.10.

أخيرا ومن خلال العرض السابق لمفهوم الكفاءة والفعالية بصفة عامة، يرى الباحث أن **الكفاءة** هي عبارة عن الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد وبأقل التكاليف الممكنة، أما **الفعالية** فهي عبارة عن مستوى تحقيق الأهداف المخطط لها سواء كانت أهداف أساسية أو أهداف ثانوية.

العلاقة بين الكفاءة والفعالية :

من خلال ما تم تعريفة لمفهومي الكفاءة والفعالية فإننا نرى أن هنالك علاقة وثيقة بين هذين المفهومين، ويمكن وصف هذه العلاقة بأنها علاقة توافقية، فالفعالية والكفاءة هما وجهان لعملة واحدة، لأن لهما تعريف مشترك وهو أداء الأعمال الصحيحة بطريقة صحيحة

فالفعالية مصطلح واسع الاستعمال في مجال علم الإدارة، فالإدارة بطبيعتها ترمي إلى حسن استخدام وتنسيق الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة على أفضل نحو، وهي تشير إلى ما يحدث الأثر الإيجابي المنتظر ، أي صفة ما يحقق الهدف المرسوم ، فإذا كان محور الإدارة يدور حول كيفية تحديد أهداف المؤسسة وتحقيقها ، فان الفعالية هي صفة ما يحقق هذه الأهداف[1].

وعلى هذا الأساس فان علم الإدارة يؤكد باستمرار على أهمية توافر صفة الفعالية في النشاطات والأشخاص والوسائل التي تتصل بالإدارة ، فتجد هذا العلم يتحدث عن الأداء الفعال ، وعن المنظمة الفعالة ، والمدير الفعال ، والتنظيم الفعال، والبرامج الفعالة ، بل وعن الإدارة الفعالة ، ويرسم صورا لكل واحد منها ، ويحاول أن يحدد مكونات هذه الفعالية ، وأن يضع المعايير لقياسها ، والأسس لتقييمها ، والأساليب المقترحة لتحسينها .

وكثيراً ما يقترن الحديث عن **الفعالية** ، بمفهوم آخر معروف في علم الإدارة وهو الكفاءة، وإذا كانت الفعالية تشير إلى معنى تحقيق النتائج المطلوبة وإحداث الأثر الإيجابي، فإن الكفاءة هي علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة،حيث

1 http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/

ترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة . لذلك فان الفعالية تتحقق عندما يكـون هنـاك رؤيـا واضحة وأهداف محددة واستراتيجيات ومبادئ وقيم وتنمية وتطوير وغير ذلك من سمات القيادة.

وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما يكـون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة فان الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن دون وضوح الأهداف فالكفاءة والفعالية كل منهمـا مكمل للأخر: الفعالية هي تحقيق الأهداف المطلوبة، والكفاءة هي أن يتم تحقيق الأهداف بأقـل تكلفـة ممكنة وبدرجة عالية من الجودة[1].

وعلى صعيد العمل والإنتاج فان "الكفاءة" تعني عادة نسبة المخرجات إلى المدخلات، أي نـسبة السلع المنتجة إلى الموارد المستخدمة في إنتاجها، وبذلك تعني عبارة أن يكون "أكثر كفاءة" مثلا، إمـا أن تكون موارد أقل قد استخدمت لإنتاج نفس المخرجات المطلوبة، أو أن تكون مخرجات اكبر قد تـم إنجازها بنفس مقدار المدخلات. فيقال مثلا أن جسرا قد تم إنشاؤه بكفاءة عندما يتم إنجازه بتكاليف أقل بدل أن يتم إنشاؤه بتكاليف أكبر. أو أن الأمر يبدو أكثر كفاءة لو تم إنشاء جسر ذي حجم اكبـر مـن إنشاء جسر ذي حجم اصغر بنفس التكاليف، بشرط أن تكون جميع الشروط الأخرى فإنشائهما متماثلة وغير متباينة. وعلى هذا الأساس فإن تعبير "الكفاءة" يمكن أن يكون ذا معنى عندما يستخدم لمقارنـة بدائل متنافسة مع بعضها البعض[2].

أما "الفعالية" حيث تم تعريفها سابقاً، بأنها درجة أو مستوى تحقيق الأهداف، وبـصورة أكثـر تحديدا أنها نسبة الهدف المتحقق إلى الهدف المخطط أو المرسوم مسبقا. فإذا تم إنشاء خزان مياه مثلا، لري حقل قمح بهدف زيادة إنتاجه من القمح بمقدار ألف طن في العام، وكانت النتيجة الفعلية من زيادة

1 مرجع سابق ذكرة

2 2http://www.ktaby.com/book-onebook-3087.html

إنتاج القمح في ذلك الحقل هي 900 طن فقط، فإننا نقول أن فعالية إنشاء خزان مياه هـــي90% فهـــي نسبة 900 الى1000 طن(المحقق فعلا منسوبا إلى الهدف المخطط)[1].

ويمكن القول بان العلاقة بين التكلفة والفعالية أو بين التكلفة والمنفعـــة (Cost-benefit) هـــي علاقة توافقية بين الكفاءة والفعالية، فالذي يجب ملاحظته هـــو أن "الكفـــاءة" تهـــتم اهتمامـــا كبيـــرا بالمخرجات وتكلفة المشروع، ذلك لان المخرجات تعتبر النتيجـــة المباشـــرة لنـــشاطات المـــشروع. فالمخرجات في مشروع بناء سد مثلا، هي السد المُنشأ بينما المخرجات في مشروع إنشاء جسر معين هي الجسر المُنشأ نفسه وهكذا. وعندما نقول إن مشروع السد يتصف بالكفاءة، فإننا نعني بذلك أنه تـــم إنشاء السد بأقل كلفة مقارنا بغيره من السدود.

لذلك فان تعبير أو مفهوم "الكفاءة" بمعناها الضيق ينصب على تكلفة المخرجات، ولا يتـــضمن التساؤل عن الهدف الذي نريد تحقيقه من وراء ‘نجاز المخرجات التي تم إنشاؤها.

ومع ذلك فإنه أصبح من الواضح انه لا بد أن تكون هناك أسباب لإنشائنا السد أو الجسر أو أي مشروع آخر، كما أنه لا بد أن يكون للمشروع هدف أو أهداف يجب تحقيقها فخزان المياه سوف يـــتم إنشاؤه لري حقول القمح بهدف زيادة إنتاج القمح، فكفاءة إنشاء الخزان، بمعناهـــا الـــضيق، لا تهـــتم بتحديد مقدار الزيادة في إنتاج القمح التي سوف يتم تحقيقها نتيجة إنشاء خزان المياه. ولذلك فمفهـــوم الكفاءة وحده لا يعتبر معيارا كافيا لتقويم الرغبة في إقامة المشروع.

ولعل هذا الوصف ينطبق على الفعالية أيضا، فالفعالية تتضمن التأكيد على تحقيق الهدف الـــذي يمكننا الوصول إليه من وراء مخرجات المشروع، وأنها لا تهتم بمقدار الموارد التي يجب أن نضحي بها من أجل تحقيق ذلك الهدف[2].

---

1 دهمش، نعيم حسني "تدقيق كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية"، دراسات المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، 1985

2 دهمش، نعيم حسني "مرجع سابق ذكره" 1985

وخلاصة القول بـــن العلاقة بين الفعالية والكفاءة هي علاقة تكامل في العادة عندما يكون هناك هدف واحد لإدارة الإنتاج / العمليات. ومع ذلك فان العلاقة يمكن أن تكون علاقة تعارض يكون هنـــا أكثر من هدف لإدارة الإنتاج / العمليات.

فقد يكون للإدارة العليا(الفعالية) هدف رضا الزبون، فبهذه الحالة عندما يتأخر العامل أو يغيب يتأخر موعد التسليم (عدم فعالية)، في حين تتم معالجة ذلك باستخدام الوقت الإضافي بتكلفـــة أعلـــى (كفاءة أدنى) لتجنب تأخر التسليم، والالتزام بموعد التسليم لتحقيق رضا الزبون (فعالية أعلى).

وفي حالات كثيرة يكون تحقيق الكفاءة مؤشرا دالا على تحقيق الفعالية، إلا انـــه فـــي حـــالات أخرى يمكن أن تتحقق الفعالية دون تحقيق الكفاءة، أو تتحقق الكفاءة دون تحقيق الفعاليـــة، وقـــد يـــتم تحقيق التوازن في تحقيق الفعالية والكفاءة في نفس الوقت، وهذه هي الحال الأفضل، وهـــذا الـــشكل يوضح العلاقة بين الفعالية والكفاءة :

	عالية	الأهداف التشغيلية	منخفضة
الأهداف الإستراتيجية	تحسين طويل الأمدفعالية وكفاءة عاليتان		فعالية عالية وعدم كفاءة
	كفاءة عالية وعدم فعالية		فقدان الطريق
	عالية		منخفضة

الشكل رقم (4) مصفوفة العلاقة بين الفعالية والكفاءة

المصدر (نجم عبود نجم ،"مدخل إدارة العمليات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007)

ولنأخذ مثلا على ذلك . لنفرض أن الإدارة من أهدافها المهمة تسليم الطلبيات في موعد التسليم المحدد، فإذا كانت إحدى الطلبيات لأسباب إنتاجية (تعطل الآلة) أو تتعلق بالتوريد (تأخر توريد المواد) تواجه تأخيرا محتملا في موعد التسليم ؛فمن الممكن أن تكون هناك ثلاث بدائل هي[1]:

1 نجم، نجم عبود ، "مدخل إدارة العمليات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007

1. بديل التأخير: باستخدام نفس الموارد والقبول بالتأخر المحسوب عن موعد التسليم: حالة الفعالية غير متحققة والكفاءة عالية عندما تظل المخرجات اكبر من المدخلات(التأكيد أكثر على الكفاءة).
2. بديل التعجيل: باستخدام موارد إضافية(مثل الوقت الإضافي) لتسليم الطلبية في موعدها المحدد : حالة الفعالية متحققة والكفاءة منخفضة (التأكيد أكثر على الفعالية).
3. بديل الموازنة: هذا البديل يمكن أن يتحقق عندما تكون لدى الإدارة فرصة لتحسين الكفاءة وزيادتها باستخدام موارد بحدود لا تفقدها الكفاءة.

والشكل التالي بين العلاقة بين الكفاءة والفعالية من حيث الاهتمام بالكفاءة أو الفعالية أو التوازن بينهما.

	الكفاءة	
	منخفضة	عالية
الفعالية: عالية	كفاءة منخفضة/فعالية عالية يختار المديرون الأهداف المناسبة لتحقيقها، ولكن يقومون بوظائفهم بدرجة ضعيفة باستخدام الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. والنتيجة هي تقديم منتجات/خدمات يرغبها العملاء ولكن مرتفعة الثمن.	كفاءة عالية/ وفعالية عالية يختار المديرون الأهداف المناسبة لتحقيقها، ويستخدمون بشكل جيد الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. والنتيجة هي منتجات ذات جودة عالية وسعر مناسب يتفق ورغبات العملاء
الفعالية: منخفضة	كفاءة منخفضة/ فعالية منخفضة يختار المديرون الأهداف غير المناسبة لتحقيقها، ويستخدمون بشكل سيء الموارد المتاحة لتحقيقها. والنتيجة هي منتجات / خدمات منخفضة الجودة ولا تتفق مع رغبات العملاء.	كفاءة عالية/ وفعالية منخفضة يختار المديرون الأهداف غير المناسبة لتحقيقها، ويستخدمون بشكل جيد الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف. والنتيجة هي منتجات ذات سعر مناسب ولكن لا تتفق ورغبات العملاء.

الشكل رقم (5) العلاقة بين الكفاءة والفعالية

المصدر (نجم عبود نجم ،"مدخل إدارة العمليات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007)

الفرق بين الكفاءة والفعالية :

كثيراً ما يختلط مفهوم الكفاءة والفعالية وقد يستخدمان أحياناً كمترادفين على الرغم من اختلاف مفهوم كلا منهما. فبينما تشير الفعالية إلى النجاح في تحقيق الأهداف، فإن الكفاءة تعبر عن استخدام أقل كمية ممكنة من الموارد لتحقيق تلك الأهداف. فكفاءة النشاط هي العلاقة بين مدخلات ومخرجات هذا النشاط، بينما الفعالية هي العلاقة بين المخرجات والأهداف المحددة للنشاط.

ويمكن القول أن الفرق بين الكفاءة والفعالية، هو أن كفاءة أي وحدة أو مؤسسة أو مشروع يمكن قياسها وتعريفها من حيث مقدرة هذه الوحدة أو المؤسسة أو المشروع على تحقيق النتائج المطلوبة المترتبة على تكلفة محددة للموارد المستخدمة في إنتاج هذه المخرجات[1].

ويرى البعض أن الفعالية مفهوم أعم وأشمل من الكفاءة فهي عبارة عن " قدرة المنظمة على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الإشباع للأهداف المحددة لها بأولويات محددة وبأقل تكلفة ممكنة ". ومعنى ذلك أن المنشأة لن تكون فعّالة إلا إذا حققت الكفاءة في الأداء أي حققت الأهداف بأقل تكلفة ممكنة . إلا أن ذلك ليس سليماً فتحقيق إحدى الصفتين لا يعني بالضرورة تحقيق الأخرى. بمعنى أن ارتفاع الكفاءة لا يعني تحقيق الفعالية والعكس بالعكس، فقد تحقق المنشأة أهدافها أي تحقق الفعالية ولكن بالاستخدام غير الكفء للموارد المتاحة. قد تحسن المنشأة استغلال مواردها أي تحقق الكفاءة، ولكنها لا تصل إلى أهدافها، وبالتالي لا تحقق الفعالية، إلا أن هذا لا يمنع من أن الفعالية والكفاءة قد يتحققا معاً عن طريق تحقيق الأهداف المرغوبة بأفضل طريقة ممكنة أي بأفضل استخدام ممكن للموارد المتاحة .[2]

1 دهمش، نعيم حسني "مرجع سابق ذكره"

2 محمود، منصور حامد، الاتجاهات المعاصرة في المراجعة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990، ص 118 .

ويمكن التفرقة بين الفعاليةEffectiveness والكفاءة Efficiency من حيث مدى تحقيق الأهداف، حيث يمكن القول أن الفعالية هي تعبير عن مدى القدرة على تحقيق أهداف النظام.أو هي أداء الأشياء الصحيحة Doing right things، أو اتخاذ القرارات الصحيحة ومتابعة تنفيذها لتحقيق أهداف النظام. أو هي أيضا مقياس لملاءمة Appropriateness الأهداف التي يسعى لتحقيقها النظام، ولدرجة تحقيق النظام لهذه الأهداف. وبهذا نجد مفهوم الفعالية أوسع واشمل من مفهوم الكفاءة .

ونظرا لأن فعالية النظام هي مدى قدرة هذا النظام على تحقيق الأهداف، فان الأمر يتطلب- كخطوة أولى- ضرورة التفرقة بين الأهداف طويلة الأجل، والأخرى قصيرة الأجل. وإن كانت تضم كلاهما معا. إلا أن الأهداف قصيرة الأجل تعبر غالبا عن النجاح وحده. كما يجب التفرقة من ناحية أخرى بين الأهداف الرسمية التي تعبر عن الأغراض العامة التي يسعى النظام إلى تحقيقها، أو وجد النشاط من أجلها، وبين الأهداف العملية التي تعبر عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات الفعلية التي يتبعها النظام أو النشاط المعني،حيث إن هذه الأهداف العملية إنما تعطي فكرة واضحة عما يحاول النظام أو النشاط تحقيقه في الواقع العملي، بغض النظر عما ما تقوله الأهداف الرسمية، وذلك لان الفعالية إنما ترتبط بمدى قدرة كل منهم على تحقيق أهدافه العملية الرسمية فقط.

لا شك أن هناك ثمة عوامل تؤثر على الفعالية والتي يمكن النظر إليها على أنها المحددات الأساسية لها وهي وإن كانت تأخذ شكل المجموعات(أنظمة فرعية) إلا أنها تتفاعل وتترابط معا، بحيث يصبح الفصل بينها أمرا غير جائز، نظرا للارتباط المنطقي الذي يوجد بين جميع هذه الأنظمة الفرعية وأثر ذلك بطبيعة الحال على الفعالية.

ومن ناحية أخرى وحتى يمكن التفرقة بين درجات الفعالية المختلفة فإن ذلك لا يتم إلا من خلال الإلمام الكافي بمعايير الفعالية ذاتها. وحيث إن المعيار هو هدف في حد ذاته، فإنه يمكن النظر إلى معايير الفعالية باعتبارها مجموعة الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها في الأجلين: القصير

والطويل. وهذا يعني بشكل أكثر عمومية وشمولية أن بقاء ونمو النظام يعد أمرا مرهونا بالقدرة على البقاء على قيد الحياة في الأجل القصير، وكذلك بالقدرة على النمو في الأجل الطويل. وعلى هذا فانه يمكن التعبير عن الفعالية بالقدرة على البقاء والنمو، ولا يستطيع أي نظام أو نشاط معين أن يبقى أو ينمو إلا إذا كان قادرا على التخطيط لعملية البقاء والنمو ذاتها.

وفيما يتعلق بمعايير الفعالية فإنه يمكن القول بأنها تتفاوت من حيث طبيعتها، فهناك المعايير التي تعبر عن أهداف مادية ملموسة، مثال ذلك معايير الربحية، والإنتاجية، والتكاليف وغيرها. وهناك معايير أخرى تعبر عن أهداف غير ملموسة مثل الجودة، وخدمة البيئة والمساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ورضاء العاملين، والشهرة...وغيرها. وذلك يتوقف بالطبع على نوع وطبيعة النظام، وعلى طبيعة البيئة المحيطة الخارجية التي يعمل من خلالها النظام، أو يمارس نشاطه في إطارها.

وأخيرا، فان تقييم Evaluation فعالية النظام يتطلب بالضرورة وجود مقاييس Measures محددة للفعالية، والتي يمكن من خلالها قياس مدى القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة. تتسم بعض هذه المقاييس بالموضوعية التامة(أي يمكن التعبير عنها كميا وبشكل دقيق ومقنع). ويتسم بعضها الآخر بغير الموضوعية التامة(لعدم ارتباط هذه المقاييس بشكل مباشر بجوانب كمية، كما يصعب التعبير عنها بشكل دقيق).وان القياس الموضوعي لفعالية النظام لا يعني الاستغناء عن القياس غير الموضوعي لها، طالما الهدف الأكبر ينحصر في العمل على زيادة فعالية النظام بصفة مستمرة وفي الآجال القريبة والبعيدة.

وتبقى هنا مسؤولية المدير تتمثل في تحقيق الأداءPerformance الذي يتسم بالكفاءة والفعالية.

فبالرغم من أن الكفاءة هامة فان الفعالية تعد أكثر أهمية وخطورة، ويؤكد Druker هذا عندما أشار إلى أن (تطبيق الفعالية وليس الكفاءة يعتبر أمرا أساسيا للمنظمة). فالسؤال الدائم هو ليس القيام

بالأشياء بالشكل الصحيح، ولكن هو كيفية إيجاد الأشياء الصحيحة للقيام بها، وبالتالي لتركيز المـــوارد والمجهودات عليها.[1]

طرق قياس الفعالية والكفاءة :

أولا: قياس الفعالية(Effectiveness):

كما تم تعريف الفعالية بأنها القيام بالأشياء الصحيحة (Doing Right Things)، وهذا يعنـــي أن الفعالية تتعلق باختيار الغرض الصحيح ومجال الأعمال، المنتج الجديد أو الخدمـــة الجديـــدة التـــي تتميز به الشركة بشكل صحيح. كما تعرف الفعالية بأنها القدرة على تحقيق الأهداف الموضوعة، وفي هذا المعيار يتم تقييم الإنتاج على المستوى الكلي (Micro-Level) للـــشركة، أي مـــستوى تحقيـــق الإنتاج للسياسة وأهدافها التي حددتها الإدارة للإنتاج كما هو الحال في هدف تحسين خدمة الزبون من خلال الالتزام الدقيق بمواعيد التسليم .ولكن بسبب الموارد المحدودة فان الفعالية وحدها لا تكفي لهـــذا لابد من الاهتمام بمعيار آخر وهو الكفاءة.

ثانيا : قياس الكفاءة (Efficiency) :

والتي تشير إلى انجاز الأكثر بالأقل (Doing More With Less)، وهذا يعني استخدام موارد اقل من أجل النتائج المتحققة .فهي إذن العلاقة بين المنافع والكلفة أو بين المخرجات والمدخلات، أي:

الكفاءة = المخرجات / المدخلات

فإذا كانت النتيجة اكبر من واحد فهذا يعني كفاءة عالية، أما إذا كانت النتيجة اقل من واحد فهذا يشير إلى كفاءة متدنية، وفي هذا المعيار يتم تقييم عملية الإنتاج على المـــستوى الجزئـــي (Micro-Level)، فإذا كانت الفعالية تقيم الصورة أو اللوحة كاملة، فإن الكفاءة تدخل في الصورة أو اللوحـــة لتقييم ما استخدم فيها مقابل ما تحقق منها.

1 Stoner, J. and Freeman, R., Management, Prentice-Hall, Englewood, Cliffs, (1991), New Jersey, P.9.

وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموما بنسبة إنتاج النظام (أو المخرجاتOutputs) إلى المـــوارد (أو المدخلات) Inputs المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج، وانطلاقا من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية[1]:

- زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة.
- زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات.
- انخفاض كمية المدخلات مع بقاء كمية المخرجات ثابتة.
- انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات.

ويتحقق البديل الأول والثاني من خلال التأثير على كمية المخرجات الناتجة من استخدام الموارد المتاحة. أما البديل الثالث والرابع فيتحققا من خلال التأثير على عناصر الإنتاج المستخدم (المدخلات) . وبذلك تقاس الكفاءة الإنتاجية للنظام ككل (الكفاءة الإنتاجية الكلية أو الإجمالية) بالنسبة لأي عنـــصر من عناصر الإنتاج المستخدمة. وفي هذه الحالة يطلق عليها الكفاءة الإنتاجية الجزئية أو النوعية[2].

تعرف الكفاءة (E) على أنها القدرة على استغلال الموارد استغلالا صحيحا لتحقيـــق الأهـــداف وتحسب بالقاعدة الآتية:

$$E\% = Oa / Ia \times 100$$

حيث أن Oa= المخرجات الفعلية

Ia= المدخلات الفعلية

أما الفعالية (G) فهي مقياس يوضح قدرة الشركة على تحقيق مجموعة من الأهداف، وتحـــسب بالقاعدة الآتية: $G\% = Oa / Op \times 100$ حيث أن Op= المخرجات المخططة

1 ادريس ، ثابت عبد الرحمن ، "كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006

2 إدريس ، ثابت عبد الرحمن ، "مرجع سابق ذكره"، 2006

الفصل الرابع: أثر مؤسسة المدن الصناعية الأردنية على الاستثمار في الأردن

- مفهوم الاستثمار
- تاريخ المدن الصناعية
- مفهوم وماهية المدن الصناعية
- نشأة المدن الصناعية
- تجربة الأردن في مجال المناطق الصناعية المؤهلة
- مزايا الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن
- اثر المدن الصناعية على الاقتصاد الأردني
- مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
- أهمية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
- أهداف مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
- قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
- أنواع الصناعات القائمة في المنطقة الصناعية المؤهلة في الأردن

الفصل الرابع

أثر مؤسسة المدن الصناعية الأردنية على الاستثمار في الأردن

تمهيد:

يمتلك الأردن مقومات صناعية كثيرة ومتنوعة، حيث إن الصناعات الأردنية أصبحت ذات سمعة وشهره إقليمية ودولية، وخصوصا تلك الصناعات المصنعة في الشركات العاملة داخل مؤسسة المدن الصناعية التي أصبحت صناعاتها تغزو الأسواق العالمية وخصوصا الأسواق الأمريكية، وبفعل هذه المناطق فقد حقق الميزان التبادل التجاري مع الولايات المتحدة نقله نوعيه، حيث تحول من عجز في السنوات الماضية إلى فائضاً.

وتعتبر مؤسسة المدن الصناعية الأردنية إحدى الركائز المهمة التي تدعم وتعزز الاقتصاد الوطني الأردني، فقد ساهمت في بناء مناخ استثماري، وساهمت في النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين ميزان المدفوعات، وخلق فرص العمل، وتخفيف البطالة، وتنمية الاستثمارات وتشجيعها. وتنمية الأقاليم والمحافظات من خلال توزيع مدن المؤسسة على كافة الأقاليم، حيث تظهر مؤشرات الحركة الاستثمارية في المدن الصناعية العاملة بالنمو والتطور، حيث بلغ حجم الاستثمار حتى نهاية عام 2008 قرابة (1431.4) مليون دينار موزعة على (511) شركة صناعية، وفرت حوالي (40) ألف فرصة عمل، وأن حجم الصادرات في المدن الصناعية وصل إلى (781.92) مليون دينار حتى نهاية عام 2008.[1]

تاريخ المدن الصناعية

بدأت الخطوات الأولية للمجمعات الصناعية (Industrial Estates) في السنوات الأولى من القرن العشرين، في بلدان مثل انجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة، ولكن ثمة تطور حدث بعد الحرب

1 http://www.factjo.com/Manbar/MemberDetails.aspx?Id=1267

العالمية الثانية نتيجة للتطور التكنولوجي، والنمو الصناعي، واتساع المناطق المدنية، فقد ازداد عـــدد المجمعات الصناعية في تلك البلدان زيادة كبرى انتشرت المجمعات الصناعية بالعديد من دول أوروبا والاتحاد السوفيتي، واستغرق إنشاؤها سنوات طويلة[1].

مفهوم وماهية المدن الصناعية :

قبل البدء بالتعرف على برنامج المدن الصناعية لا بد من التعرف على العديد من المصطلحات المرتبطة بالمدن الصناعية للتفريق بينها:

المجمع الصناعي (Industrial Estates):

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المجمع الصناعي بأنه " قطعة مـــن الأرض تـــم تطويرها وتقسيمها إلى وحدات صناعية حسب خطة شاملة، مع توفير خدمات البنية التحتية والمرافــق الأساسية، وقد يشمل التقسيم توفير أبنية صناعية جاهزة، كما أنه قد يشمل توفير خـــدمات صـــناعية مشتركة لعدد من المشاريع التي ستقام فيها [2]

المنطقة الصناعية (Industrial Area):

قطعة من الأرض، مقسمة ومفروزة لإنشاء أبنية صناعية متطورة ومتنوعة الإحجام وبذلك فهي عملية عقارية بحتة[3].

منطقة الصناعات (Industrial Zone)

وهي عبارة عن مساحات من الأراضي، أو أجزاء من مدن، خصـــصت رســـميا للاســـتعمال الصناعي [4].

---

1 التنير ، سمير ، "تصميم أولي للمجمع الصناعي" ص7 ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1978

2 Department of Economic and Social Affairs, Industrial Development in the Middle East

3 التنير ، سمير ، مرجع سابق ذكره ، ص14

4 التنير ، سمير ، مرجع سابق ذكره ، ص15

وهنا لا بد من التفريق بين (المجمع الصناعي والمنطقة الصناعية و منطقة الصناعات)، فهنـــاك فروق تفصل بينها، ففي حالة "المجمع الصناعي" هناك تقديم لحافز إنمائي أولي، يتمثل فـــي الأرض، والمباني، والمرافق والخدمات، على أسس ثابتة ومستمرة، بحيث تشكل دافعا لإنشاء الصناعات.

أما في حالة "المنطقة الصناعية "، فان الحافز الإنمائي محدود بتوزيـــع الأراضـــي وفرزهـــا وتحسينها، وتنتهي العملية ببيع القطع المخصصة للصناعات.

وفي حالة " منطقة الصناعات " فلا يوجد أي حافز إنمائي، وينحصر العمل فقط في تحديد مواقع الصناعات في هذه الأراضي أو تلك و يمنع إنشاؤها في أقسام أخرى[1] .

المناطق الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zone (QIZ):

هي أي منطقة تم اعتمادها بهذه الصفة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تسميتها من قبل السلطات المحلية كمنطقة يسمح للبضائع المنتجة فيها دخول سوق الولايات المتحدة الأمريكيـــة الكبير دون رسوم جمركية وضرائب، ودون اشتراط منفعة متبادلة، ودون وجود حد أعلى حـــصص/ سقوف[2]

المنطقة الحرة (Free Zone):

هي جزء من الأراضي الوطنية محدد ومسور بحاجز فاصل يمكن أن توضع فيه البضائع مـــن تعليق استيفاء الرسوم عنها وتعتبر هذه البضائع خارج الأراضي الوطنية، ولا عمل لدوائر الجمـــارك مبدئيا، داخل المنطقة الحرة، وهي تكتفي بمراقبة إطارها ومنافذها لمنع أي إخـــراج منهـــا بـــصورة التهريب.

1 التنير ، سمير ، مرجع سابق ذكره ، ص15

2 http://www.jordanembassy.com.qa/jordan12.htm

كما أن الأعمال اليدوية التي تجري على البضائع داخل المنطقة الحرة تتم دون إخـضاعها لأي معاملة جمركية، وهذا ما يميز وضع المنطقة الحرة عن وضع المستودع الذي يكون العمل فيه خاضعا للمعاملات الجمركية ولإشراف الجمارك[1]

وقد ورد تعريف المنطقة الحرة في دليل المدن الصناعية أنها "هـي منـاطق غيـر خاضـعة للجمارك ومعفاة من الرسوم، أقيمت لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات المشتركة في أنشطة تصنيعية موجهة نحو التصدير

تجربة الأردن في مجال المناطق الصناعية المؤهلة:

تخوض المملكة الأردنية الهاشمية منذ عقدين تقريبا، تجربة فريدة من نوعها في مجـال تنميـة الصناعة الوطنية كما الصادرات،بغية تحريك النمو الاقتصادي في الداخل، وتجاوز الآثـار الـسلبية الناجمة عن الركود الذي يضرب دول منطقة الشرق الأوسط، وبعد نحو عـشرين عامـا بـدا الأردن يحصد ثمار ما زرعه، بدليل تجاوز عدد مصانعها (500) مصنع وبحجم استثمار فـاق (1.4) مليـار دينار، وفرت عشرات الآلاف من فرص العمل لأبناء الوطن ونمو الصادرات الأردنية فـي الأشـهر السبعة الأولى من سنة 2002 بنسبة 17.3%، إذ بلغت نحو 851 مليون دينار (مـا يـوازي مليـار و199مليون دولار) مقابل نحو 725 مليون دينار (ما يوازي مليار وستين مليون دولار فـي الفتـرة عينها من العام 2001)، وفي مقابل نمو التصدير، سجل الاقتصاد الأردني خفضا في الاستيراد بنسبة 1.2% ليصل إلى مليار و936 مليون دينار،مقابل مليار و959مليونا قبل عام[2].

1 http://www.customs.gov.sy/customs/freezone/freezoneintro/tabid/80/language/ar-JO/Default.aspx

2 التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة الأردنية 2002

وتطور حجم الاستثمار ضمن المناطق الصناعية المؤهلة بشكل ايجابي خلال الفترة 1999- 2007 وتضاعف حجم الاستثمار خلال الفترة المذكورة حوالي 27 مرة حيث وصلت أعلى نسبة نمو 135.8% في العام 2001 .

وبلغ إجمالي القوى العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة حتى شهر آذار من العام 2009 ما يقارب 39565 عاملا، شكلت العمالة الأجنبية ما نسبته 75.4 %من إجمالي القوى العاملة بينما كان نصيب العمالة المحلية 24.6% من إجمالي القوى العاملة. ولعل لهذا دلالة واضحة على تفضيل العمالة الأجنبية على العمالة المحلية بسبب تمتع العمالة الأجنبية بالتدريب والمهارة والخبرة مقارنة بالعمالة المحلية، كما ظهر ذلك جليا من خلال مقابلات المدراء في هذه الشركات.

احتلت مدينة الحسن الصناعية المرتبة الأولى من حيث قيمة الصادرات مشكلة ما نسبته 34.5% من إجمالي صادرات المناطق الصناعية المؤهلة، وجاءت مدينة التجمعات الصناعية في المركز الثاني بنسبة صادرات وصلت إلى 25.6%، من اجمالي الصادرات.

واحتلت الملابس والسالعام.تهلاكية القطنية المرتبة الأولى حيث قيمة الصادرات كانت قيمة الصادرات من هذه السلع حوالي 525 مليون دينار وذلك لعام 2008، اما المرتبة الثانية فجاءت الملابس والسلع الاستهلاكية من المنسوجات الأخرى حيث وصلت قيمة صادراتها 412 مليون دينار، اما صادرات الملابس الرياضية والأحذية فلم تتجاوز قيمتها 5.3 مليون دينار لنفس العام[1].

بالمقابل فقد بلغ حجم الصادرات في المدن الصناعية العاملة حتى نهاية شهر شباط من العام الحالي 2010 ما قيمته 146,11 مليون دينار ، مقارنة بـ 109,14 مليون دينار للفترة ذاتها من العام

1 اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة فشلت في تنويع وسائل الإنتاج وتأثيرها على الاقتصاد الوطني محدود ، المرصد الاقتصادي في الجامعة الأردنية، 2010

الماضي 2009 ، أي بزيادة بلغت نسبتها 34 بالمائة ، وبالتالي نرى أن العـام 2010 سـوف يـشهد تحسناً ملحوظاً على صعيد الصادرات الوطنية.[1]

أثر المدن الصناعية على الاقتصاد الأردني

عند الحديث عن مؤسسة المدن الصناعية لا بد وأن نتناول عدداً مـن القـضايا ذات العلاقـة الخاصة بموضوعنا: الاقتصاد الأردني والاقتصاد العالمي وأثرهما على الاقتصاد الأردني منذ إنشائها والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي وقعت عليها الحكومة مع دول وكتل اقتصادية عالمية كاتفاقيـة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودخول الأردن اتفاقيات التعاون الاقتـصادي مـع دول الجوار ودول إقليمية وعالمية أخرى.

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في وقتنا الحاضر تتمثل في حركة السلع وانتقـال الخـدمات، ورأس المال والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليميـة، وهـي مرتبطـة بتطـور تكنولوجيـا الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا المعلومات .

لقد امتاز عقد التسعينات من القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى تعاظم المثلث الاقتصادي العالمي، صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدوليWB ، ومنظمة التجارة العالميةWTO ، التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي لدى أفـراد الـدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية واستثمارها الاستثمار الأمثل، والمساعدة فـي حـل المنازعات بين الدول في القضايا التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الانـسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية[2] .

1http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5CEconomy%5C2010%5C03%5CEconomy_issue899_day28_id223700.htm

2 الشبول، أحمد حسن، محددات الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية في إربد– رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد– الأردن،2001

وفي إطار منظمة التجارة العالمية توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال، وتبني غالبية الدول النامية برامج إصلاح اقتصادي، والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة؛ مما دفع الاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج. وقد اختلفت وجهات نظر المفكرين حول ظاهرة العولمة الاقتصادية فمنهم من اعتبرها مؤامرة تحاك ضد الدول النامية لاستغلال مواردها الاقتصادية، ومنهم من اعتبرها فرصة للدول النامية لعلاج المشاكل الاقتصادية، التي تعاني منها هذه الدول من خلال تأمين هذه الدول بالتكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية[1]

وبحسب إحصاءات وزارة الصناعة والتجارة الأردنية، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 22.8% في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2002، إذ وصل العجز إلى 826 مليون دينار مقابل مليار و69 مليونا العام2001، مما يؤكد على نجاح تجربة المدن الصناعية في الأردن، وقد بلغ عدد المدن الصناعية عام 2004 في المملكة 13 مدينة مؤهلة، تشغل نحو 456 شركة في مختلف القطاعات الصناعية، وبلغ حجم الاستثمار الكلي فيها نحو مليار و145 مليون دينار، ووفرت نحو 31 ألف و513 فرصة عمل جديدة، فيما بلغ حجم المبيعات الكلي نحو343 مليون دينار، منها نحو218 مليون للصادرات، بينما وصلت صادرات المناطق الصناعية المؤهلة لعام 2004 (919937) مليون دينار في حين كانت (586611) لعام 2003، أي بزيادة بلغت 56.8%[2] .

1 النيادي، حمد علي، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في منظمات الخدمات في دول الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1999

2 وزارة التجارة والصناعة ، التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة لعام 2004 ، عمان ، الاردن

بينما تحتضن المدن الصناعية العاملة في الأردن عام 2006 عدد 506 شركة صناعية بحجم استثمار يبلغ مليارا و200 مليون دينار، وقد ساهمت هذه المدن في توفير أكثر من 43 ألف فرصة عمل لأبناء المملكة[1].

وفي عام 2008 ارتفع حجم الاستثمار لقرابة (1431.4) مليون دينار موزعة على (511) شركة صناعية، وفرت حوالي (40) ألف فرصة عمل، وأن حجم الصادرات في المدن الصناعية وصل إلى (781.92) مليون دينار حتى نهاية عام 2008.[2]

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية:

شكلت مؤسسة المدن الصناعية الأردنية نموذجا رياديا للإدارة والمؤسسية العصرية التي تجمع بين القطاعين العام والخاص بالأردن من حيث التكوين، والنشأة، ورأس المال، وتوافق غاياتها بين الأبعاد التنموية المختلفة. فكما تسعى إلى دعم الاقتصاد الوطني وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الصناعي وتوفير أسباب وجوده ونمائه وارتقائه لا تغفل عن الاهتمام بالجانب الاجتماعي وتدعم مؤسساته ونشاطاته وتوفير فرص العمل لأبنائه من خلال توزيع مكاسب التنمية على مختلف الأقاليم والمحافظات في المملكة، بالإضافة إلى الاهتمام والرعاية للبعد البيئي في عمل المؤسسة ونشاطها اليومي في تعاملها مع مجموعة كبيرة من الاستثمارات الصناعية وما ينجم عنها من مخلفات بيئية مختلفة[3].

تركز المؤسسة في تحقيق أهدافها المحددة بقانونها رقم (59) لسنة 1985 وتعديلاته الرامية إلى إنشاء وتطوير وإدارة المدن الصناعية ونشرها لتوسيع مكاسب التنمية وعلى نطاق يشمل كافة محافظات المملكة وأقاليمها في تخطيط وإنشاء مدن صناعية بالمفهوم الشمولي لهذه المدن، والذي

1 www.elaph.com/economics.htm

2 http://www.factjo.com/Manbar/MemberDetails.aspx?Id=1267

3 http://www.jiec.com.jo

يمزج ما بين توفير الخدمات الأساسية وخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وطـرق واتـصالات وخدمات مساندة تمثل الداعم الرئيس للعمليات الإنتاجية الصناعية وتنويعها لتشمل الخـدمات الماليـة البنكية والجمركية والصحية والأمنية .... وغيرها، الأمر الذي ساعد على نجاح المؤسـسة وتحقيـق أهدافها في البناء والنماء والتوسع الأفقي والعمودي في مشاريعها والتي امتدت وعبر مـسيرتها التـي تجاوزت التاسعة والعشرين عاما لتغطي أقاليم المملكة الثلاث: شمالها ووسطها وجنوبها مـن خـلال إنشاء وتطوير خمسة مدن صناعية عاملة في كل من محافظة العاصمة ومحافظة اربد ومحافظة العقبة ومحافظة معان ومحافظة الكرك مدن زاخرة بالعمل والإنتاج، تجاوز عدد مـصانعها (500) مـصنع وبحجم استثمار فاق (1,4) مليار دينار، وفرت عشرات الآلاف من فرص العمل لأبناء الوطن وبناته. واستمرارا للنهج الناجح والأثر الفاعل تسعى المؤسسة حاليا وعبر منظورها المـستقبلي إلـى إنـشاء وتطوير ثلاث مدن صناعية جديدة في كل من (الموقر، الزرقاء، مأدبا) بعضها فـي مرحلـة البنـاء الفعلي والأخرى قيد إعداد الدراسات والتصاميم لتكتمل مسيرة المؤسسة في تتويج ونـشر مكتـسبات مدنها على رقعة الوطن كله.

إن وجود الاستقلال المالي والإداري للمؤسسة، والذي منحها إيـاه قانونهـا وطبيعـة توافقيـة التأسيس بين القطاعين العام والخاص الدور الكبير في تسيير عملها وإنجاز مشاريعها وتحقيق أهدافها بيسر وسهولة والكثير من المرونة، والتي ساعدت في إدارتها إلى المزج بين الإدارة الحكومية الفاعلة وعقلية الأداء المميز والانطلاقة الإبداعية للقطاع الخاص، فأخذت على مـسؤوليتها تـأمين وتطـوير مواردها المالية الذاتية من خلال تسويقها لمنتجها من الأراضي المطورة والمباني الصناعية النموذجية وتحقيق الموارد بالتأجير والبيع لهذا المنتج داخل مدنها مستندة في تشريعاتها الناظمة لقانونهـا ومـا يصدره مجلس إدارتها من تعليمات إدارية ومالية تضبط إيقاع عملها وتدعم أهدافها بمرونة[1].

1 مرجع سابق ذكرة

ولم تغفل المؤسسة عن الاستثمار في موظفيها والبالغ عددهم (250) خلال عام 2010 من خلال السعي الدءوب نحو تمكنهم، وتطوير أدائهم، ورفدهم بالمعرفة والعلم، وصقل مهاراتهم، وتنويع خبراتهم ليكونوا هم السند والظهير في تحقيق أهدافها.

وتعتمد المؤسسة في أداء أعمالها وتقديم خدماتها وهي التي تتعامل مع نخبة من رجال الأعمال والمستثمرين سواء كانوا أردنيين أم عرباً أم أجانب وعلى حد سواء في منظومة تتشكل بتعليمات تعالج القضايا المالية والإدارية وتعليمات للاستثمار والبيع والشراء سمتها الغالبة المرونة والشفافية وقابلة للتطوير والتعديل وفق ما تقتضيه ظروف تحسين الإدارة وتفعيل العمل، ويخضع موظفوها إلى تعليمات للموارد البشرية تحدد أسس تعيينهم، وحقوقهم، وواجباتهم، وترفيعهم، وكافة مناحي عملهم المختلفة. تأخذ في منظورها مصلحة الموظف وخدمة المؤسسة ومشاريعها.

ورغم ما تحقق من إنجاز على صعيد الهدف الأساسي في إنشاء المدن الصناعية وتطويرها سعت المؤسسة لتكون المبادرة في تكوين مراكز الإبداع والابتكار فأنشأت عام 2006 مركز الإبداع في مدينة الحسن الصناعية ليكون الرائد في احتضان أصحاب الأفكار الإبداعية وتحويلها بدعم المؤسسة المالي والفني إلى مشاريع عمل وإنجاز. وتعميما لهذا النموذج الناجح تعمل المؤسسة حاليا على إقامة مركز إبداع آخر في مدينة الحسين الصناعية في محافظة الكرك ليكون الحاضن لإبداعات إقليم الجنوب كله.

أهمية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية :

تحتل مؤسسة المدن الصناعية الأردنية منذ انطلاقها عام 1980 أهمية كبيرة في الاقتصاد الأردني فهي تعتبر إحدى الجهات الرئيسة في استقطاب واحتضان المشاريع الاستثمارية في مدنها الصناعية باعتبارها البيئة الأكثر ملاءمة لإقامة مثل هذه المشاريع؛ وذلك نظرا لما توفره من بيئة تحتية ومرافق وخدمات، بالإضافة إلى الإعفاءات من ضرائب الدخل والخدمات والمسقفات وتقديمها

للحوافز الأخرى في مدنها الصناعية بشكل خاص؛ مما يجعلها إحدى الجهات التي تعمل على تحقيق البعدين الاقتصادي والاجتماعي التنموي .

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه مؤسسة المدن الصناعية في الاقتصاد الوطني الأردني فقد بذلت جهود كبيرة وتبذل بين الحين والآخر لإصلاح وتطوير هذه المؤسسة والارتقاء بها نحو العالمية من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات (QIZ)، حيث تعتبر مدينة الحسن الصناعية الأردنية في مدينة اربد أول مدينة صناعية مؤهلة (QIZ)على مستوى العالم، وهنالك مدينة الحسين بن عبد الله الصناعية بمدينة الكرك وهي مدينة صناعية مؤهلة (QIZ) بالإضافة إلى مدينة عبد الله الثاني في مدينة سحاب[1].

أهداف مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

إن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية تستخدم ثلاث استراتيجيات تسويقية وهي الإستراتيجية العالمية والإستراتيجية الدولية وإستراتيجية الشراكة. و قد حققت أهداف إستراتيجية فرعية من خلال دخول منتجاتها الأسواق الدولية. كان هنالك تقلب في حجم المبيعات وعدم استقرار في مدينة عبد الله الثاني في السنوات السابقة، أما بالنسبة لمدينة الحسن ومدينة الحسين بن عبد الله فقد كان فيهما نمو.

إن الاستثمار في المدن الصناعية له الكثير من الميزات التي تشجع المستثمر للاستثمار في هذه المناطق. كما أن هناك تحديات تواجه المناطق الصناعية المؤهلة محلية ودولية

تتطلع المؤسسة إلى تحقيق العديد من الأهداف الطموحة، والتي لها أثر واضح في تحسين الواقع الصناعي والاقتصادي الأردني ومنها:

- دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة المدن الصناعية
- تجميع المشاريع الصناعية داخل المدن الصناعية

1 مرجع سابق ذكرة

- منع تلوث البيئة بكافة أشكاله.
- تبسيط إجراءات الاستثمار من خلال النافذة الاستثمارية الواحدة
- توفير كافة الخدمات وشبكات البنية التحتية بمواصفات عالمية

قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

أصدرت المملكة الأردنية الهاشمية قانون رقم 59 لسنة 1985 بشأن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية الهدف الأساسي من هذا القانون هو تنشيط الصناعة والتصدير في المملكة، وبموجب هذا القانون تم تخصيص موارد مالية ومساحات من الأراضي خارج حدود البلديات أو داخلها لاستعمالها كمناطق صناعية، ويكون من مهام مؤسسة المدن الصناعية التي تحمل الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري ووضع السياسات العامة لإنشاء وتطوير وتخطيط وإدارة المدن الصناعية وتوزيعها على مختلف مناطق المملكة.

وتتوزع هذه المدن الصناعية على مختلف المناطق خدمة للمستثمرين وتلبية لمتطلباتهم، ويخضع 6 مدن منها لإدارة القطاع العام، وهي[1]:

1. **مدينة عبد الله الثاني ابن الحسين في عمان – سحاب**

هي المدينة الصناعية الأكبر في المملكة، والمنشأة منذ عام 1984 على مساحة 2530 دونما، ويبلغ عدد الشركات القائمة فيها 350 شركة (105 منها باستثمارات مشتركة محلية وعربية وأجنبية) واشتملت هذه المدينة على بُنى تحتية وفوقية متكاملة ، بالإضافة إلى وقوعها على الطريق السريع الذي يربط الأردن بالعراق والسعودية، وقربها من المطار وأهميتها التاريخية كونها أول مدينة صناعية تم إنشاؤها في الأردن، وأما حجم الاستثمار فقد فاق 960 مليون دينار، فيما فرص العمل التي أتاحتها وصلت إلى 13122 فرصة عمل.

1 www.meindustriesmag.com/topics/tp54

2. **مدينة الحسن الصناعية في اربد (QIZ) :**

أنشئت عام 1991 على مساحة 1197 دونما، وتم تأهيلها كأول منطقة صناعية مؤهلة عام 1998 للتصدير إلى الأسواق الأمريكية، وتقع أولى المناطق الصناعية المؤهلة في مدينة الحسن الصناعية في مدينة اربد، والتي تبعد 80 كيلو متر عن شمال العاصمة عمان، وتقوم الشركات القائمة في اربد حاليا بالتصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المنطقة الصناعية المؤهلة، ويبلغ عدد الشركات القائمة فيها 99 شركة. وبحجم الاستثمار فاق 185 مليون دينار ،وقد وفرت فرص عمل وصلت إلى ما يزيد عن 11600 فرصة عمل.

3. **مدينة الحسين بن عبد الله الثاني في محافظة الكرك (QIZ) :**

أنشئت عام 2000 على مساحة 1889 دونما، ويبلغ عدد الشركات القائمة فيها 15 شركات، وحجم الاستثمار فقد فاق 37 مليون دينار أما فرص العمل التي وفرتها وصلت إلى ما يقارب 2491 فرصة عمل ، وبلغت الصادرات في المدينة بقيمة 35 مليون دينار.

4. **مدينة العقبة الصناعية الدولية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (منطقة صناعية مؤهلة (QIZ)**

تقع في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على مساحة (2750) دونما، تم تطوير المرحلة الأولى بمساحة(570) دونما تم إشغالها بالكامل والعمل جاري حاليا لتطوير المرحلة الثانية، وتم اختيار شركة تمثل ائتلافا عالميا ممثلا بشركة أمريكية وشركة تركية لتطوير وإدارة وتسويق المدينة وقد تم اعتماد المدينة كمنطقة صناعية مؤهلة، حيث تكتسب المدينة أهمية كبرى وذلك لوجودها داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (منطقة حرة)، ولقربها من ميناء العقبة والمطار، وتحتوي على (38) شركة في المدينة بحجم الاستثمار فقد فاق 150 مليون دينار ، منها العامل وأخرى قيد الإنشاء، وفرت (1842) فرصة عمل

مدينـــــة معان الصناعية في محافظة معان:

تقع في محافظة معان على بعد 7 كم عن مركز المدينة وضمن منطقة معان التنموية الخاصـــة. بمساحة الإجمالية(2500) دونما وهي تمتاز بوقوعها على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بالمملكة العربية السعودية والعراق.

5. مدينة الموقر الصناعية

تتميز مدينة الموقر الصناعية بموقعها الاستراتيجي على الطريق الدولي الــذي يــربط الأردن بالعراق والمملكة العربية السعودية حيث تبعد 24 كيلومتراً فقط عن مدينة عبد الله الثاني الصناعية في سحاب و 12 كيلومترا عن مدينة الموقر، و تبعد 340 كيلومترا عن ميناء العقبة.

تبلغ المساحة الإجمالية لمدينة الموقر الصناعية 2501 دونما المرحلة الأولى منها 1000 دونــم تقريباً سيتم تجهيزها ببنية تحتية حديثة ومجموعة خدمات أساسية تلبي احتياجــات المــستثمر بهــدف تسهيل وتسريع البدء بالعمل.

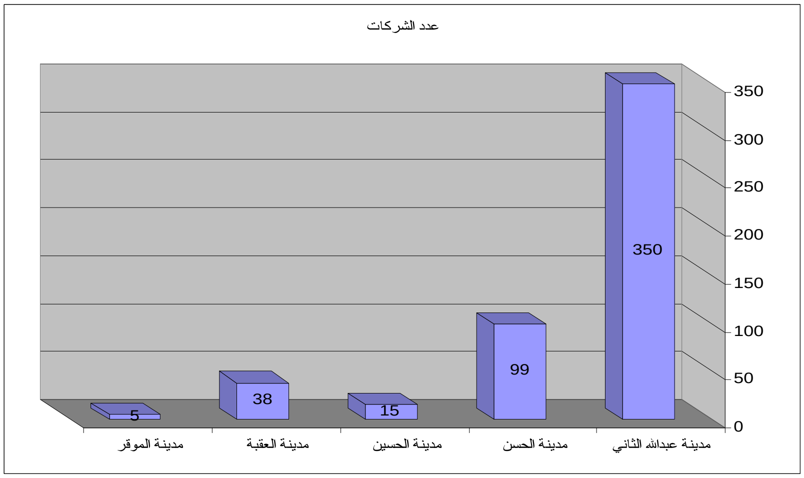
تحتوي على (5) شركة في المدينة بحجم الاستثمار فقد فاق 135 مليون دينار، وفــرت (330) فرصة عمل.

والجدول التالي يبن مؤشرات المدن الصناعية لعدد الشركات والمساحة وحجم الاستثمار وعــدد العمالة في كل مدينة صناعية.

جدول رقم (1) مؤشرات المدن الصناعية حتى نهاية النصف الأول من العام 2010

المدينة الصناعية	المساحة الإجمالية / دونم	عدد الشركات	حجم الاستثمار (مليون دينار)	حجم الصادرات (مليون دينار)	عدد العمالة
مدينة عبدالله الثاني الصناعية	2530	350	963.02	319.06	13122
مدينة الحسن الصناعية	1197	99	185.93	100.13	11602
الثاني الصناعية مدينة الحسين بن عبد الله	1889	15	37.8	35.12	2491
مدينة العقبة الصناعية	2750	38	150	5	1842
مدينة الموقر الصناعية	2501	5	136.8	-	330
المجموع	10867	507	1473.55	459.31	29387

(المصدر www.jiec.com.jo)



الشكل رقم (6): عدد الشركات ضمن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

(**المصدر:** من إعداد الطالب)

أنواع الصناعات القائمة في المنطقة الصناعية المؤهلة في الأردن:

تقوم حاليا الشركات المؤهلة في المنطقة الصناعية المؤهلة بإنتاج أدوات الزينة والحقائب والمنسوجات، أما الشركات المرتقب أن تنشئ مرافق لها في المنطقة الصناعية المؤهلة في المستقبل القريب، فتضم تجميع رقائق الكمبيوتر، وتطوير البرمجيات ،وأدوات الزينة، والأدوية، والأدوات المنزلية، والملابس والأحذية.

ولقد ساهم قطاع الملابس الجاهزة الأردني في زيادة حجم الصادرات إلى السوق الأميركية من 13 مليون دولار عام 1999 إلى حوالي مليار دولار عام 2005، حيث زاد حجم الاستثمار في الصناعات النسيجية داخل المناطق الصناعية المؤهلة أكثر من 40% من إجمالي قطاع الصناعة في الأردن خلال أعوام 2000-2005، وقد أصبح معظم التصدير يتم إلى الأسواق الأمريكية ويعمل في

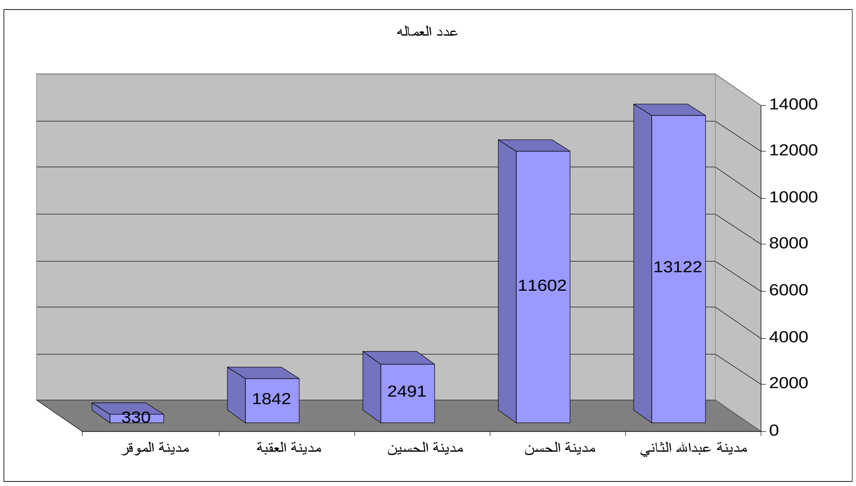
قطاع الصناعات النسيجية حوالي 80,000 عامل وعاملة تشكل العمالة الأردنية في هذا القطـاع مـا نسبته 55.% من حجم العمالة[1].

ويوجد حاليا العديد من الشركات المختصة في صناعة الألبسة الجاهزة والتـي توظـف أكثـر من43000 عامل أردني، وهذه الشركات موجهة للتصدير ومن أكبر الشركات:

شركة مجموعة العصر وهي شركة قابضة لها أربعة مشاريع مشتركة مع شركات دولية تنـتج ملابس النساء الداخلية، والقمصان، والأقمشة الطبية، وبدلات الرجال في مدينة الحسن الصناعية فـي إربد، وتصدر كافة منتجاتها إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا

شركة الأزياء التقليدية لصناعة الألبسة وهي شركة مختصة في صناعة ملابس الجينز.

شركة المسيرة لصناعة الأنسجة، والتي تعمل في صناعة الملابس الداخليـة. وخلافـا لهـؤلاء المصنعين الكبار، فإن بقية قطاع الملابس الجاهزة موجه نحو السوق المحلي وهي شـركات صـغيرة توظف 300 عاملا أو أقل[2].



الشكل رقم (7): عدد العمالة لدى الشركات ضمن مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

(**المصدر:** من إعداد الطالب)

1http://www.arabictextile.com

2www.jordanembassy.com.qa/index2.htm

الفصل الخامس

المنهجية والدراسة التحليلية

المقدمة:

سيتم في هذا الفصل عرض الدراسة من الناحية العملية على مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، وذلك بتطبيق النسب المالية على قوائم المركز المالي كأداة للدراسة التحليلية في جمع البيانات، وسيتم عرض وتحليل بيانات الدراسة التحليلية وفقا لأساليب التحليل المالي واختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من القطاع الخاص بالشركات التي تقوم بالعمل على إنشاء وتطوير مدن صناعية مؤهلة في الأردن.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مؤسسة المدن الصناعية الأردنية من خلال إجراء التحليل للتقارير السنوية الصادرة عن المؤسسة لأعوام 2004–2008 (مرفق قوائم المركز المالي للمؤسسة) لقياس مدى كفاية النسب المالية في قياس الكفاءة، بالإضافة إلى إجراء التحليل والمقارنة للتقارير السنوية مع الموازنة العامة الصادرة عن المؤسسة لأعوام 2006–2009 (مرفق قوائم الموازنات التخطيطية للمؤسسة)؛ وذلك لعدم توفر أرقام الموازنة للمؤسسة ما قبل عام 2006 لقياس مدى كفاية النسب المالية في قياس الفعالية.

منهجية الدراسة:

يتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في عرضه للنسب المالية كأداة تحليلية فاعلة تفيد في تقييم المركز المالي، حيث تكون مجتمع الدراسة من القطاع الخاص بالشركات التي تقوم بالعمل على إنشاء وتطوير مدن صناعية مؤهلة في الأردن، وتم اختيار شركتين هما: شـركة التجمعـات الاسـتثمارية المتخصصة وشركة مجمع الضليل الصناعي بالإضافة إلى مؤسسة المـدن الـصناعية لمقارنـة أداء المؤسسة بأداء مثيلاتها في نفس الصناعة حيث تم استخراج المعيار التاريخي الصناعي لقوائم المركز المالي خلال خمس سنوات (2004–2008)، (مرفق قـوائم المركـز المـالي لـشركتي التجمعـات الاستثمارية المتخصصة ومجمع الضليل الصناعي).

يقوم الباحث بتحليل أداء مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بشكل عام باستخدام النسب الماليـة مع إجراء بعض التعديلات على التصنيفات ضمن قوائم المركز المالي بعد الرجوع إلى المدير المالي في المؤسسة لغايات التحليل المالي لأعوام 2004–2008، ثم مقارنة أداء المؤسسة بالمعيار الصناعي المستخرج من احتساب المتوسط الحسابي لعينة الشركات من نفس القطاع.

ثم قياس مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية مؤسسة المدن الصناعية الأردنية تم قياس كل من الكفاءة والفعالية على مكونات كل نسبة على حدا من مجموعات النسب المالية التي تـم اختيارها ضمن هذه الدراسة، وذلك من خلال تحليل مكونات كل نسبة وما يمثل البسط والمقـام منهـا سواء كانت تعبر عن المدخلات أو عن المخرجات ولكن لكن نسبة مكونـات الخاصـة التـي تبينهـا كمدخلات أو كمخرجات، الأمر الذي لا ينطبق على مكونات نسبة أخرى.

لم يتوفر أرقام للموازنة العامة لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية ما قبل عـام 2006، حيـث قامت المؤسسة بإعداد الموازنة العامة وبشكل منظم ومدروس وبشكل أفضل ما قبل عام 2006 وتـم أتمتة الموازنة العامة والعمل جار على إجراء مقارنات ما بين الموازنة والميزانية (المخطط والفعلي)

مع بيان الانحرافات والعمل على معالجتها وتجاوزها مستقبلا من قبل القائمين علـــى المؤســـسة، لـــذا ولغايات الدراسة تم مقارنة الأرقام المخططة والمدرجة ضمن الموازنة مع ما يقابلها من أرقام فعليـــة والمدرجة ضمن الميزانية لذا تم الأخذ بعين الاعتبار مقارنـــة الموازنـــات لأعـــوام 2006-2007-2008-2009 مع الأرقام الفعلية الواردة في نفس الأعوام وفي الميزانية لعدم توفر موازنات ما قبـــل عام 2006 وإصدار موازنة عام 2009 خلال الربع الأخير من عام 2008، وبالنسبة لقياس الكفاءة تم دراسة كفاية النسب المالية لأرقام الميزانيات حسب عينة الدراسة أعوام 2004-2008.

ولغايات التحليل المالي من خلال استخدام النسب المالية تطبيقا علـــى قـــوائم المركـــز المـــالي لمؤسسة المدن الصناعية حيث تم مقابلة المدير المالي في المؤسسة الأخذ برأيه بالإضافة إلى أســـاتذة المحاسبة حول التصنيفات المحاسبية في الميزانية العمومية للمؤسسة حيث تم التعـــديل علـــى بعـــض التصنيفات لغايات التحليل المالي كما يلي:-

1. اعتبار بند المباني المؤجرة والأراضي المطورة تحت بند الاستثمارات طويلـــة الأجـــل ولـــيس ضمن الموجودات غير المتداولة حسب تصنيف الموازنة، والسبب يعزى إلـــى أن هـــذه المبـــاني والأراضي تم بناءها وتطويرها على مراحل زمنية طويلة أكثر من سنة ليتم تأجيرهـــا أو بيعهـــا على المدى الطويل بالتالي فهي استثمار طويل الأجل وعلى الرغم مـــن طـــول المـــدة الزمنيـــة المستأجرة لا تؤل هذه المباني أو الأراضي في نهاية العقد إلى المستأجر بل تبقـــى مـــن ضـــمن الموجودات للمؤسسة.
2. اعتبار بند (استثمار في شركة زميلة) وبند (الاستثمار في موجودات مالية متوفرة للبيع) تحـــت بند الاستثمارات طويلة الأجل وليس ضمن الموجودات غير المتداولة حسب تـــصنيف الموازنـــة، والسبب يعزى أن الاستثمار في الشركة الزميلة ظهر من خلال عملية بيع مدينة معان الـــصناعية إلى شركة تطوير معان واعتبار المؤسسة شريكة في هذه الشركة وعلى المدى الطويل.

الدراسة التحليلية

أولا: تحليل النسب المالية لمؤسسة المدن الصناعية:

نسب الربحية Profitability Ratios

الجدول (2) نسب الربحية لمؤسسة المدن الصناعية الأعوام 2004-2008 (%)

النسبة	2004	2005	2006	2007	2008	المعدل
صافي ربح العمليات	55.5	54.3	48.6	47.6	69.4	55.1
العائد على الأصول	6.4	6	6.8	5.4	12.8	7.5
العائد على الملكية	7.6	7.6	8.2	6.8	16	9.2

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- انخفضت نسبة صافي ربح العمليات لمؤسسة المدن الصناعية من (55.5%) في عام 2004 لتصبح (54.3%)، (48.6%)، (47.6%)، للأعوام 2005، 2006، و2007 على التوالي، الأمر الذي يدل على تراجع في ربحية هذه المنشأة، بحيث أصبحت النتيجة أقل من المعدل (المعيار التاريخي = 55.1%). وبالرجوع إلى قائمة الدخل لهذه المؤسسة نجد أن إيراداتها قد ارتفعت من (6429390) دينار في عام 2004 إلى (7088522) دينار و(8965628) دينار في عامي 2005 و2006 على التوالي، أما في عام 2007 فقد انخفضت الإيرادات لتصبح (8720840) دينار، وبحساب نسبة التغير في هذا البند نجد أنها بلغت حوالي (10%) في عام 2005 و(26%) في عام 2006، وفي عام 2007 الذي انخفضت فيه الإيرادات، فقد بلغت نسبة التغير حوالي (3%−)، أما في عام 2008 فقد بلغت نسبة التغير حوالي (88.5%)، وهي نسبة مرتفعة. أما عن صافي ربح هذه المؤسسة فنجد أنه قد ارتفع من (3569011) دينار في عام 2004 ليصبح (3850581) دينار، (4543445) دينار في عامي 2005، 2006 على التوالي، ولكن في عام 2007 انخفضت أرباح هذه المؤسسة لتصبح (4060623) دينار، وبحساب نسبة التغير في هذا البند نجد أنها بلغت حوالي (8%)

في عام 2005 و(18%) في عام 2006 وفي عام 2007 الذي انخفضت فيه الأرباح فقد بلغت نسبة التغير حوالي (11%−)، وبالنسبة لعام 2008 فقد بلغت نسبة التغير لهذا البند (181%) أي بتغير كبير. وبمقارنة نسبة التغير الحاصلة في كل من الإيرادات والأرباح نجد أن نسبة التغير الحاصلة في الإيرادات هي أعلى من نسبة التغير الحاصلة في الأرباح في كلا الحالتين (الارتفاع والانخفاض) الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة صافي ربح العمليات. أما عن عام 2008 والذي عاودت فيه نسبة صافي ربح العمليات للارتفاع لتصبح (69.4%) أي أعلى من المعدل (55.1%) فنجد أن الإيرادات عادت للارتفاع بشكل ملموس لتصبح (16436584) دينار وبنسبة تغير مقدارها (88%)، كما ونجد أن صافي الأرباح هي أيضا عادت للارتفاع بشكل ملموس لتصبح (11405620) دينار وبنسبة (181%). وبالتالي فإن نسبة التغير الحاصلة بالأرباح كانت أعلى من نسبة التغير الحاصلة بالإيرادات وبمقدار (93%)؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة صافي ربح العمليات. وبشكل عام نجد أن نسبة التغير الحاصلة في نسبة صافي ربح العمليات (الزيادة) قد بلغت حوالي (25%)، (28%)، (43%)، (46%)، بالنسبة للأعوام 2004، 2005، 2006، و2007 على التوالي.

- انخفضت نسبة العائد على الأصول من (6.4%) في عام 2004 إلى (6%) في عام 2005، وبعد ذلك ارتفعت هذه النسبة لتصبح (6.8%) في عام 2006 ومع ذلك بقيت دون المعدل التاريخي لها (7.5%)، وفي عام 2007 عادت هذه النسبة للانخفاض لتصبح (5.4%)، أما في عام 2008 ارتفعت هذه النسبة بشكل ملموس لتصبح (12.8%) وهي أعلى من المعدل التاريخي لهذه النسبة حيث تبين أن المؤسسة قامت ببيع مدينة معان الصناعية إلى شركة تطوير معان الصناعية حيث حققت أرباح عالية ودخلت كشريك في الشركة الأخيرة. ولإيضاح أسباب التغير الحاصلة بهذه النسبة نعود إلى قائمة المركز المالي للمؤسسة ونلاحظ التغير الحاصل على مجموع أصولها خلال سنوات الدراسة، ومنها نجد أن مجموع أصول هذه المؤسسة ارتفع من (56129174) في عام 2004 إلى

(64193961) دينار، (66344164) دينار، (74645807) دينار، (88885253) دينار في الأعوام 2005، 2006، 2007، و2008 على التوالي. أي لم يحصل أي تناقص في أصول المؤسسة كما حصل في صافي أرباحها. ومن خلال إيجاد نسبة التغير في هذه النسبة نجد أنها على النحو التالي: (14%)، (3%)، (12.5%)، (19%) للأعوام2005، 2006، 2007، و2008 على التوالي. وبمقارنة نسب التغير هذه مع نسب التغير الحاصلة في صافي أرباح هذه المؤسسة نجد أن نسبة التغير لمجموع الأصول (14%) هي أعلى من نسبة التغير في صافي الربح (8%) وذلك للعام 2005، وهذا ما يفسر سبب الانخفاض الحاصل في معدل العائد على الأصول لذلك العام. أما عن نسبة التغير الحاصلة لمجموع الأصول في عام 2006 فقد بلغت (3%) هي أقل من نسبة التغير في صافي الربح (18%)، وهذا ما يفسر الارتفاع الحاصل في معدل العائد على الأصول لذلك العام، وعن عام 2007 فقد بلغت نسبة التغير لمجموع الأصول (12.5%) وهي أعلى من نسبة التغير في صافي الربح (− 11%)، وهذا ما يفسر سبب الانخفاض الحاصل في معدل العائد على الأصول لذلك العام. وبالنسبة لعام 2008 فقد بلغت نسبة التغير لمجموع الأصول (19%) وهي أقل بكثير من نسبة التغير الحاصلة في صافي الربح (181%)، وهذا ما يفسر سبب الارتفاع الحاصل في معدل العائد على الأصول لذلك العام. وبشكل عام نجد أن نسبة التغير الحاصلة في معدل العائد على الأصول قد بلغت حوالي (−6 %)، (13%)، (−20 %)، (1.2%)، بالنسبة للأعوام 2004، 2005، 2006، و2007 على التوالي.

- بلغت نسبة العائد على الملكية لعامي 2004، و2005 (7.6%) وارتفعت لتصبح (8.2%) في عام 2006، أما في عام 2007 فقد انخفضت هذه النسبة لتصبح (6.8%)، وفي جميع هذه الأعوام كانت هذه النسبة أقل من معيارها التاريخي (9.2%)، وفي عام 2008 ارتفعت هذه النسبة بشكل ملحوظ لتصبح (16%) أي تقريبا ضعف المعدل التاريخي لها. ولمعرفة أسباب هذا التغير نعود إلى قوائم المركز المالي لأعوام الدراسة حيث يتبين أن حقوق الملكية لمؤسسة المدن الصناعية قد

ارتفعت من (46999155) دينار عام 2004، لتصبح (50849736) دينار، (55276625) دينار، (59915683) دينار، (71321303) دينار خلال الأعوام 2005، 2006، 2007، 2008 على التوالي. وقد كانت نسبة التغير خلال الأعوام 2005، 2006، 2007، 2008 على النحو التالي: (8%)، (9%)، (8%)، (19%) على التوالي. وبمقارنة نسب التغير هذه مع نسب التغير الحاصلة في صافي الربح نجد أنه في عام 2005 كانت نسبة التغير لكل من صافي الربح وحقوق الملكية هي (8%)، وبالتالي لا يوجد هناك تغير في معدل العائد على الملكية وهذا ما نلاحظه في عامي 2004 و2005 حيث بقيت النسبة (7.6%). وفي عام 2006 كانت نسبة التغير في صافي أرباح المؤسسة (18%) وهي نسبة أعلى من نسبة التغير في حقوق الملكية التي بلغت (9%) أي نصف مقدار التغير الحاصل في صافي الأرباح، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية لعام 2006، أما عن عام 2007، فقد كانت نسبة التغير في حقوق الملكية (8%) وهي أعلى من نسبة التغير الحاصلة في صافي الأرباح، والتي بلغت (-11%) وهذا الذي أدى إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية لهذا العام. وعن عام 2008 فقد كانت نسبة التغير في صافي أرباح (181%)، وهي أعلى بكثير من نسبة التغير في حقوق الملكية والتي بلغت (19%).

نسب السيولة Liquidity Ratios

الجدول رقم (3) نسب السيولة لمؤسسة المدن الصناعية لأعوام 2004-2008(مرة)

النسبة	2004	2005	2006	2007	2008	المعدل
نسبة التداول	0.8	1.31	2.52	2.66	1.74	1.8
نسبة السيولة السريعة	0.72	1.21	2.37	2.65	1.73	1.7
نسبة السيولة	0.49	0.79	1.34	1	0.13	0.75

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت نسبة التداول لمؤسسة المدن الصناعية في عام 2004 (0.8)، وهي نسبة دون المعدل التاريخي لها والذي بلغ (1.8)، وبالتالي نجد أن قدرة هذه المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ضعيفة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المؤسسة لديها عجز في الأصول المتداولة بمقدار (20 قرش)، وفي عام 2005،ارتفعت هذه النسبة لتصبح (1.31) بالرغم من هذا الارتفاع تبقى هذه النسبة أقل من المعدل. وفي عامي 2006، و2007 ارتفعت هذه النسبة لتصبح (2.52)، (2.66) أي أعلى من المعدل، وبالتالي نسبة تغطية هذه المؤسسة لديونها ارتفعت، وأصبح لديها فائض في أصولها المتداولة بمقدار (1.52) دينار لكل دينار التزامات في عام 2006 و(1.66) دينار لكل دينار التزامات في عام 2007، أما في عام 2008 فقد انخفضت هذه النسبة لتصبح (1.74) أي أقل من المعدل.

ولمعرفة أسباب التغير الحاصل في هذه النسبة ترجع إلى نسبة التغير لكل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة خلال فترة الدراسة، حيث يتبين لنا ما يلي: بلغت نسبة التغير في الأصول المتداولة لعام 2005 (28%)، وهي أعلى من نسبة التغير في الخصوم المتداولة في ذلك العام، والتي بلغت حوالي (−22%)، وفي عام 2006 بلغت نسبة التغير في الأصول المتداولة(24%)، وهي أعلى من نسبة التغير في الخصوم المتداولة في ذلك العام والتي بلغت حوالي (−35%). أما في عام 2007 فقد بلغت نسبة التغير في الأصول المتداولة حوالي (11.5%)، وهي أعلى من نسبة التغير في الخصوم المتداولة في ذلك العام والتي بلغت حوالي (5%)، وبالنسبة لعام 2008 فقد بلغت نسبة التغير في الأصول المتداولة حوالي (−24%) وهي أقل من نسبة التغير في الخصوم المتداولة في ذلك العام، والتي بلغت حوالي (15%).

- ارتفعت نسبة السيولة السريعة من (0.72) في عام 2004 لتصبح أعلى من معدلها التاريخي البالغ (1.7) حيث بلغت (1.21)، (2.37)، (2.65) للأعوام 2005، 2006، 2007 على

التوالي، وفي عام 2008 انخفضت هذه النسبة ولكن مع بقائها حول المعدل (1.73). ونلاحظ أنه في عام 2004 يتعين على المدير المالي لمؤسسة المدن الصناعية أن يبيع جزءا من المخزون السلعي لسداد جزء من التزاماتها قصيرة الأجل. ولمعرفة أسباب هذا التغير:-

- ارتفعت نسبة السيولة المطلقة من (0.49) في عام 2004 لتصبح أعلى من معدلها التاريخي البالغ (0.75)، حيث بلغت هذه النسبة (0.79)، (1.34) في عامي 2005، 2006 على التوالي. وبالرجوع إلى ميزانية المؤسسة نجد أن سبب الارتفاع هذا هو الزيادة في قيمة النقد، والتي ارتفعت من (3821755) دينار في عام 2004 إلى (4816960) دينار، (5278788) دينار في عامي 2005، 2006 على التوالي، أما في عامي 2007 و2008 فقد انخفضت نسبة السيولة المطلقة لتصبح (1) و(0.13) على التوالي. وهذا ناتج عن الانخفاض في حجم النقدية لدى هذه المؤسسة في تلك الأعوام، والتي انخفضت إلى: (4151356) دينار في عام 2007 و (639125) دينار في عام 2008.

نسب النشاط Activity Ratios

الجدول رقم (4) نسب النشاط لمؤسسة المدن الصناعية لأعوام 2004-2008 (مرة)

النسبة	2004	2005	2006	2007	2008	المعدل
معدل دوران مجموع الأصول	0.115	0.11	0.14	0.12	0.18	0.13
معدل دوران الأصول الثابتة	0.33	0.28	0.34	0.28	0.48	0.34
معدل دوران الحسابات المدينة	3.82	3.01	5.35	2.07	2.69	3.4
متوسط فترة التحصيل (يوم)	94.25	119.58	67.28	174.23	134.03	117.9

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بالنسبة لمعدل دوران مجموع الأصول نلاحظ أن هناك عدم استقرار خلال سنوات الدراسة ففي عام 2004 بلغ هذا المعدل (0.115مرة) تلاها انخفاض طفيف في عام 2005 بحيث بلغ

هذا المعدل (0.11مرة)، وفي عام 2006 ارتفع هذا المعدل ليصبح (0.14مرة) وعاد للانخفاض مـــرة أخرى في عام 2007 ليصبح (0.12مرة) أما في عام 2008 فقد عاود الارتفاع ليصبح (0.18مـــرة). وبالنسبة لمتوسط هذا المعدل فقد بلغ (0.13مرة)، أي أنه عند انخفاض معدل دوران مجموع الأصول نجد أن الانخفاض هو قيمة أقل من المتوسط، كذلك بالنسبة لارتفاع معدل دوران مجموع الأصول نجد أن الارتفاع هو قيمة أعلى من المتوسط. وكما هو معلوم فإن زيادة معدل دوران مجموع الأصول تدل على زيادة كفاءة المنشأة في استغلال أصولها الثابتة والمتداولة فـــي توليـــد المبيعـــات والإيـــرادات، وبالعكس فإن انخفاض معدل دوران مجموع الأصول يدل على انخفاض كفاءة المنشأة فـــي اســـتغلال أصولها الثابتة والمتداولة في توليد المبيعات والإيرادات. ولكن لدى دراسة إيرادات مؤســـسة المـــدن الصناعية نجد أن هناك ارتفاعاً في إيرادات هذه المؤسسة، أي من المفترض أن يكون هناك زيادة في معدل دوران مجموع الأصول، ولمعرفة سبب انخفاض هذا المعدل نجد نسبة التغير فـــي كـــل مـــن الإيرادات ومجموع الأصول، ومنها يتبين أنه في عام 2005 بلغت نسبة التغير لمجمـــوع الأصـــول (14%)، وهي أعلى من نسبة التغير في الإيرادات التي بلغت (10%) لذلك العام، وفي عـــام 2006 بلغت نسبة التغير لمجموع الأصول (3%)، وهي أقل من نسبة التغير فـــي الإيـــرادات التـــي بلغـــت (26%) لذلك العام؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل دوران مجموع الأصول، أما في عام 2007 فقد بلغت نسبة التغير لمجموع الأصول (12.5%)، وهي أعلى من نسبة التغير في الإيرادات التي بلغـــت (– 3%) لذلك العام؛ مما أدى إلى انخفاض معدل العائد على مجموع الأصول. في عام 2008 بلغـــت نسبة التغير لمجموع الأصول (19%)، وهي أقل من نسبة التغير في الإيرادات التي بلغت (88.5%) لذلك العام، وبالتالي كان ذلك سببا في ارتفاع معدل دوران مجموع الأصول.

- انخفض معدل دوران الأصول الثابتة من (0.33 مرة) في عام 2004 إلى (0.28 مـــرة) في عام 2005، وقد كان ذلك بسبب أن نسبة التغير(الزيادة) في الأصول الثابتة (28%) كانت أعلـــى

من نسبة التغير (الزيادة) في الإيرادات (10%). وفي عام 2006 ارتفع معدل دوران الأصول الثابتة ليصبح (0.34 مرة) وهي قيمة مساوية للمعدل التاريخي لهذه النسبة، حيث كان سبب هذا الارتفاع هو أن نسبة التغير (الزيادة) في الأصول الثابتة (6%) هي أقل من نسبة التغير (الزيادة) في الإيرادات (26%). في عام 2007 عاود معدل دوران الأصول الثابتة للانخفاض ليصبح (0.28 مرة). أي أقل من المعدل التاريخي لهذه النسبة، وقد كان السبب في ذلك هو أن نسبة التغير(الزيادة) في الأصول الثابتة (19%) هي أعلى من نسبة التغير (النقصان) في الإيرادات (– 3%). أما في عام 2008 فقد ارتفع هذا المعدل بشكل ملحوظ ليصبح (0.48 مرة) وهي قيمة أعلى من المعدل التاريخي لهذه النسبة، حيث كان سبب هذا الارتفاع هو أن نسبة التغير (الزيادة) في الأصول الثابتة (10%) هي أقل من نسبة التغير (الزيادة) في الإيرادات (88.5%).

- بلغ المعيار التاريخي بالنسبة لمعدل دوران الحسابات المدينة (3.4 مرة)، بحيث إنه في عام 2004 كان مقدار هذا المعدل (3.82 مرة) أي أعلى من المعيار التاريخي له. في عام 2005 انخفض معدل دوران الحسابات المدينة ليصبح (3.01 مرة) أي أقل من المعيار التاريخي، وبالرجوع إلى الميزانيات العمومية لمؤسسة المدن الصناعية خلال سنوات الدراسة، نجد أن إيرادات هذه المؤسسة قد ارتفعت من (6429390) دينار في عام 2004 إلى (7088522) دينار في عام 2005. إلى جانب ذلك نجد أن الحسابات المدينة الصافية قد ارتفعت من (1683260) دينار في عام 2004 إلى (2354511) دينار في عام 2005؛ مما يدل على إتباع هذه المؤسسة لسياسة بيع الآجل من أجل تصريف منتجاتها، حيث كانت نسبة التغير في صافي الحسابات المدينة حوالي (40%) وهي أعلى من نسبة التغير في الإيرادات (10%) وذلك للعام 2005. وفي عام 2006 ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة ليصبح (5.35 مرة)، وهو معدل أعلى من المعدل التاريخي لهذه النسبة؛ الأمر الذي يدل على زيادة قدرة هذه المؤسسة على تحصيل ديونها الناتجة عن عملية البيع الآجل، حيث ارتفعت إيرادات

هذه المؤسسة في هذا العام لتصبح (8965628) دينار بنسبة تغير (26%)، بينمـــا انخفـــضت قيمـــة الحسابات المدينة الصافية إلى (1675598) دينار بنسبة تغير (– 29%). في عـــام 2007 انخفـــض معدل دوران الحسابات المدينة ليصبح أقل من المعدل التاريخي (2.07 مرة)، وهذا يتضح من ارتفاع قيمة الحسابات المدينة الصافية لتصل إلى (4220740) بنسبة تغير كبيرة (152%) مقابل نسبة التغير السالبة في الإيرادات والتي بلغت (– 3%) في ذلك العام، مما يدل على أن هذه المؤسسة من الممكـــن أنها قامت بتخفيض أسعار منتجاتها مقابل البيع الآجل أو أن هناك ســـببا آخـــر وراء ارتفـــاع قيمـــة الحسابات المدينة الصافية. وبالنسبة لعام 2008 ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة ليـــصبح (2.69 مرة)، أي أن قدرة هذه المؤسسة على تحصيل ديونها الناتجة عن البيع الآجل قد ارتفعت، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنه يبقى أقل من المعدل التاريخي لتلك النسبة.وبالرجوع إلى إيرادات هذه المؤســـسة في هذا العام نجد أنها ارتفعت لتصبح (16436584) دينار بنسبة تغير (88.5%)، وهي نسبة أعلـــى من نسبة التغير في الحسابات المدينة الصافية والتي بلغت (45%)، بارتفاع قدره (6119560) دينار.

- ارتفع متوسط فترة التحصيل من (24.25 يوم) في عام 2004 إلى (119.58 يوم) فـــي عام 2005 أي أصبح أعلى من المعدل التاريخي البالغ (117.9 يوم)، وهذا واضح من معـــدل دوران الحسابات المدينة الذي انخفض في ذلك العام، أي أن قدرة هذه المؤسسة على تحـــصيل ديونهـــا قـــد انخفضت، ولكن قدرة هذه المؤسسة على تحصيل ديونها قد ارتفعت في عام 2006، حيث انخفـــضت فترة التحصيل لتصل إلى (67.28 يوم)، وهذا يتضح من ارتفاع معدل دوران الحسابات المدينة فـــي تلك السنة. أما في عام 2007 فقد انخفضت قدرة هذه المؤسسة في التعامل مع عملائها بطريقة تضمن تحصيل ديونها، حيث ارتفعت فترة التحصيل لتصل إلى (174.23 يوم)، ومع انخفاض فترة التحصيل هذه في عام 2008 إلى (134.03 يوم) تبقى هذه المؤسسة بحاجة إلى تحسين سياستها المتعلقة بعملية البيع الآجل وتحصيل الديون.

نسب هيكل رأس المال Capital Structure Ratios

الجدول رقم (5) نسب هيكل رأس المال لمؤسسة المدن الصناعية لأعوام 2004-2008 (%)

النسبة	2004	2005	2006	2007	2008	المعدل
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	16.3	20.8	16.7	19.7	19.8	18.7
نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول	2	11.3	10.7	14.2	14.3	10.5
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	19.4	26.2	20	24.6	24.6	23
نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	2	13	12	16	15	11.6
نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية	42	49	48	51	20	42
نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل	21.6	3.7	4.1	3.2	1.3	6.8

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- ارتفعت نسبة الديون إلى إجمالي الأصول من (16.3%) في عام 2004 إلى (20.8%) في عام 2005 أي أعلى من معدل نسبة الديون إلى إجمالي الأصول والذي بلغ (18.7%)، وهذا يدل على ارتفاع قيمةتمويل مؤسسة المدن الصناعية لإجمالي أصولها (الثابتة والمتداولة) من خلال إجمالي الديون (قصيرة وطويلة الأجل) بمقدار (4.5 دينار) لكل (100 دينار) من صافي الأصول. في عام 2006 بلغ مقدار تمويل مؤسسة المدن الصناعية لإجمالي أصولها من خلال القروض (4.1) دينار لكل (100) دينار من صافي الأصول، حيث انخفضت نسبة الديون إلى إجمالي الأصول في هذا العام لتصبح (16.75%)، بمعنى آخر نجد أن كل (16.7) دينار من مجموع الديون مغطى ب(100) دينار من إجمالي الأصول، أي أن الدينار الواحد من مجموع الالتزامات مغطى بحوالي (6 دنانير) من

صافي أصول المؤسسة. ولكن في عامي 2007، 2008 انخفضت قيمة تغطية الـديون مـن خـلال إجمالي الأصول لتصبح حوالي (5.1 دينار) لكلا العامين، حيث ارتفعت نسبة الـديون إلـى إجمـالي الأصول لتصبح (19.7%) و(19.8%) في عامي 2007، 2008على التوالي، وهي قيم أعلـى مـن المتوسط التاريخي لهذه النسبة. وبشكل عام نستطيع الحكم على هذه النسبة بأنها جيدة جدا نوعـا مـا، حيث أنه لو انخفضت القيمة السوقية للأصول الثابتة وانخفضت قيم الأصول المتداولة إلى النصف أو حتى أكثر من النصف، فإن لهذه المؤسسة القدرة الكافية على سداد إجمالي التزاماتهـا مـن إجمـالي أصولها المملوكة.

- ارتفعت نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول من (2%) في عام 2004 إلـى (11.3%) في عام 2005، أي تم ارتفاع هذه النسبة لتصبح أعلى مـن معيارهـا التـاريخي البـالغ (10.5%)، وفي عام2006 انخفضت هذه النسبة (10.7%) ولكن مع هذا الانخفاض بقيت أعلى مـن المعدل التاريخي لها. وبالنسبة لعامي 2007 و2008 ارتفعت هذه النسبة لتصبح أعلى مـن معـدلها التاريخي، حيث بلغت (14.2%)، (14.3%) على التوالي. وبشكل عام ومع زيادة اعتمـاد المؤسـسة على تمويل مشروعاتها من خلال الديون طويلة الأجل إلا أننا نجد أن هذه المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل من خلال إجمالي أصولها، حتى لو تم انخفاض قيمة ما تملكه من أصول.

- ارتفعت نسبة الديون إلى حقوق الملكية من (19.4%) في عام 2004 إلى (26.2%) في عام 2005 وبالتالي أصبحت أعلى من المعدل التاريخي لهذه النسبة التي بلغت (23%). وفـي عـام 2006 انخفضت هذه النسبة لتصبح (20%) أي أقل من المعيار التاريخي، بمعنى أن كل (100) دينار من حقوق المساهمين يقابله (20) دينار من أموال الغير (إجمالي القـروض). وفـي عـامي 2007 و2008 ارتفعت هذه النسبة لتصبح أعلى من المعيار التاريخي(24.6%) لكلا العامين. وبالرغم مـن ارتفاع هذه النسبة إلا أنها تبقى معقولة، حيث أن كل (100) دينار من حقوق الملكيـة يقابلـه (24.6)

دينار من مجموع الالتزامات، أي حوالي ربع حقوق المساهمين يمثل التزاما عليهم والثلاث أرباع الباقية هي ملك للمساهمين.

- ارتفعت نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية من (2%) في عام 2004 لتصل إلى (13%) في عام 2005 وبالتالي كان هذا الارتفاع أعلى من المعيار التاريخي الذي بلغ (11.6%). في عام 2006 انخفضت هذه النسبة لتصبح (12%)، وبالرغم من هذا الانخفاض بقيت أعلى من معيارها التاريخي. وفي عام 2007 ارتفعت هذه النسبة لتصبح (16%) وعاودت الانخفاض ولكن بنسبة (1%) في عام 2008 لتبلغ (15%). وبشكل عام فإن كل (100) دينار من حقوق الملكية يقابله (2) دينار، (13) دينار، (12) دينار، (16) دينار، و(15) دينار من الالتزامات طويلة الأجل خلال الأعوام 2004، 2005، 2006، 2007، و2008 على التوالي. وبمقارنة هذه النسبة بنسبة الديون إلى حقوق الملكية، نجد أن كل (100) دينار من حقوق الملكية يقابله (17.4) دينار، (13.2) دينار، (8) دينار، (8.6) دينار، و(9.6) دينار من الالتزامات والقروض قصيرة الأجل خلال الأعوام 2004، 2005، 2006، 2007، و2008 على التوالي.

- ارتفعت نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية من (42%) في عام 2004 لتصبح (49%) في عام 2005، وهي نسبة أعلى من المعدل التاريخي الذي بلغ (42%)، وهذا يدل على زيادة اعتماد مؤسسة المدن الصناعية على أموال مساهميها في سبيل تمويل أصولها الثابتة. في عام 2006 انخفضت هذه النسبة لتصبح (48%)، ولكن بقيت أعلى من معيارها التاريخي، وفي عام 2007 زاد اعتماد هذه المؤسسة على أموال مساهميها في تمويل أصولها الثابتة، حيث ارتفعت هذه النسبة لتصبح (51%). أما في عام 2008 انخفضت هذه النسبة بصورة ملحوظة لتصبح أقل من المعدل التاريخي (20%)، أي انخفض اعتمادها على أموال مساهميها في تمويل أصولها الثابتة.

- انخفضت نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل من (21.6%) في عام 2004 إلى (3.7%) في عام 2005، وبالتالي فإن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل من خلال أصولها الثابتة قد انخفضت بنسبة تغير (- 82%). في عام 2006 ارتفعت هذه النسبة لتصبح (4.1%)، ولكن هذا الارتفاع هو أقل من المعدل التاريخي لهذه النسبة والذي بلغ (6.8%). أما في عامي 2007 و2008 فقد انخفضت هذه النسبة لتبقى أقل من معدلها التاريخي لتصبح (3.2%)، (1.3%) على التوالي، وبالتالي نستطيع الاستنتاج أن هذه المؤسسة لا تستطيع الاعتماد كليا فقط على أصولها الثابتة في مواجهة التزاماتها طويلة الأجل.

ثانيا : المقارنة بالمعيار الصناعي

لمقارنة أداء مؤسسة المدن الصناعية بالنسبة لأداء مثيلاتها في نفس الصناعة تم استخراج المعيار الصناعي لكل نسبة من النسب المالية المستخدمة في هذه الدراسة، وتمثلت العينة المختارة لهذا الغرض من شركتين متماثلتين بالصناعة مع مؤسسة المدن الصناعية التي هي موضع الدراسة إلى جانب مؤسسة المدن الصناعية، وهما: شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة وشركة مجمع الضليل الصناعي.

حيث تم استخراج متوسط النسبة للخمس سنوات (2004–2008) ولكل شركة من الشركات المختارة، ثم تم احتساب متوسط الشركات لكل نسبة والذي يشكل المعيار التاريخي لكل نسبة للشركات المختارة لأعوام (2004–2008).

الجدول رقم (6) المعيار الصناعي لنسب التداول

النسبة	مؤسسة المدن الصناعية	التجمعات الاستثمارية	مجمع الضليل	المعيار الصناعي
التداول	1.8	0.964	1.373	1.379
السيولة السريعة	1.7	0.938	1.294	1.311
السيولة المطلقة	0.75	0.089	0.801	0.546

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة التداول حوالي (1.4) مرة، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (1.8)، ومنه نلاحظ أن المعيار التاريخي لنسبة التداول في مؤسسة المدن الصناعية هو أعلى من المعيار الصناعي لنسبة التداول، وبالتالي فإن هذه النسبة تدل على سيولة جيدة للمؤسسة مقارنة مع مثيلاتها بالصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة السيولة السريعة حوالي (1.3)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (1.7)، وبالتالي فإن هذه النسبة تدل على قدرة المؤسسة الجيدة على سداد التزاماتها خلال فترة زمنية قصيرة دون الاعتماد على المخزون مقارنة مع مثيلاتها بالصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة السيولة المطلقة حوالي (0.55)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (0.75)، وبالتالي فإن هذه النسبة تدل على قدرة المؤسسة الجيدة على سداد التزاماتها خلال فترة زمنية قصيرة من خلال النقدية وشبه النقدية مقارنة مع مثيلاتها بالصناعة.

الجدول رقم (7) المعيار الصناعي لنسب الربحية

النسبة	مؤسسة المدن الصناعية	التجمعات الاستثمارية	مجمع الضليل	المعيار الصناعي
صافي ربح العمليات	0.551	0.29	0.752	0.531
العائد على الأصول	0.075	0.037	0.024	0.045
العائد على الملكية	0.092	0.103	0.041	0.079

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة صافي ربح العمليات حوالي (53%)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (55.1%)، وبالتالي نجد أن ربحية مؤسسة المدن الصناعية هي أعلى من ربحية مثيلاتها في الصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة العائد على الأصول (4.5%)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (7.5%)، وبالتالي نجد أن ربحية مؤسسة المدن الصناعية من خلال أصولها هي أعلى من ربحية مثيلاتها في الصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة العائد على الملكية(7.9%)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (9.2%)، وبالتالي نجد أن ربحية مؤسسة المدن الصناعية من خلال الاستثمار بأموال مساهميها هي أعلى من ربحية مثيلاتها في الصناعة.

الجدول رقم (8) المعيار الصناعي لنسب النشاط

النسبة	مؤسسة المدن الصناعية	التجمعات الاستثمارية	مجمع الضليل	المعيار الصناعي
معدل دوران الأصول	0.13	0.135	0.03	0.098
معدل دوران الأصول الثابتة	0.34	0.165	0.032	0.179
معدل دوران الذمم المدينة	3.4	1.835	2.3	2.512
متوسط فترة التحصيل	117.9	257.415	264.088	213.134

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بلغ المعيار الصناعي لمعدل دوران الأصول (0.098) مرة، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (0.13)، وبالتالي نجد أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحقيق الإيرادات من خلال أصولها هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة.
- بلغ المعيار الصناعي لمعدل دوران الأصول الثابتة (0.179) مرة، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (0.34)، وبالتالي نجد أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحقيق الإيرادات من خلال أصولها الثابتة هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة.
- بلغ المعيار الصناعي لمعدل دوران الذمم المدينة حوالي (2.5) مرة، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (3.4)، وبالتالي نجد أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحصيل إيراداتها الناتجة عن البيع الآجل هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لمتوسط فترة التحصيل حوالي (213) يوم، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ حوالي (118) يوم، وبالتالي نجد أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحصيل ديونها خلال فترة زمنية قصيرة هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة.

الجدول رقم (9) المعيار الصناعي لنسب هيكل رأس المال

النسبة	مؤسسة المدن الصناعية	التجمعات الاستثمارية	مجمع الضليل	المعيار الصناعي
الديون إلى إجمالي الأصول	0.187	0.564	0.281	0.344
الديون ط.الأجل / إجمالي الأصول	0.105	0.361	0.204	0.223
الديون إلى حقوق الملكية	0.23	1.56	0.444	0.745
الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	0.116	0.994	0.33	0.480
الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية	0.42	2.245	1.329	1.331
الأصول الثابتة /الديون طويلة الأجل	6.8	2.276	12.515	7.197

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين ما يلي:

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة الديون إلى إجمالي الأصول حوالي (34%)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (18.7%)، وبالتالي نجد أن نسبة تمويل مؤسسة المدن الصناعية لأصولها من خلال الديون هي أقل من نسبة تمويل مثيلاتها في الصناعة، بمعنى أن اعتماد مؤسسة المدن الصناعية على تمويل أصولها من خلال الديون هي أقل من اعتماد مثيلاتها في الصناعة على مثل هذا التمويل.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول حوالي (22%)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (10.5%)، وبالتالي نجد أن نسبة تمويل

مؤسسة المدن الصناعية لأصولها من خلال الديون طويلة الأجل هي أقل من نسبة تمويل مثيلاتها في الصناعة، بمعنى أن اعتماد مؤسسة المدن الصناعية على تمويل أصولها من خلال الديون طويلة الأجل هي أقل من اعتماد مثيلاتها في الصناعة على مثل هذا التمويل.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة الديون إلى حقوق الملكية (74.5%)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (23%)، وهذا يعني أن نسبة إجمالي الديون لمؤسسة المدن الصناعية من خلال حقوق مساهميها هي أقل من نسبة تمويل مثيلاتها في الصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية (48%)، وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (11.6%)، مما يعني أن نسبة إجمالي الديون طويلة الأجل لمؤسسة المدن الصناعية من خلال حقوق مساهميها هي أقل من نسبة تمويل مثيلاتها في الصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية حوالي (133%) وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (42%)، وبالتالي نجد أن نسبة تمويل الأصول الثابتة لمؤسسة المدن الصناعية من خلال حقوق مساهميها هي أقل من نسبة تمويل مثيلاتها في الصناعة.

- بلغ المعيار الصناعي لنسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل حوالي (7.20%) وبالنسبة للمعيار التاريخي لمؤسسة المدن الصناعية فقد بلغ (6.8%)، وبالتالي نجد أن نسبة سداد الديون طويلة الأجل لمؤسسة المدن الصناعية من خلال أصولها الثابتة هي أقل من نسبة تمويل مثيلاتها في الصناعة.

ثالثا : تحليل الكفاءة والفعالية لمؤسسة المدن الصناعية:

لمعرفة مدى كفاية النسب المالية في قياس كفاءة وفعالية المؤسسة تم الاعتماد على معادلتي الكفاءة والفعالية التاليين:

الكفاءة= المخرجات / المدخلات

الفعالية = المخرجات المخططة / المخرجات الفعلية

أيضا:

الفعالية = المدخلات المخططة / المدخلات الفعلية

حيث تم تطبيق معادلتي الكفاءة والفعالية من خلال الاعتماد على مكونات كل نسبة من النسب المالية التي تم اختيارها في هذه الدراسة وذلك على النحو التالي:

- **تحليل الكفاءة**

أ) نسب الربحية

1. نسبة صافي ربح العمليات

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة صافي ربح العمليات = صافي ربح العمليات / صافي الإيرادات

صافي الربح = الايرادات – المصاريف

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة صافي ربح العمليات) نجد أن مكوني هذه النسبة هما صافي ربح العمليات وصافي الإيرادات، والذين يعتبران من المخرجات، حيث إن صافي ربح العمليات تمثل مخرجات صافية، وصافي الإيرادات تمثل مخرجات إجمالية، إلا أن صافي الربح يمثل الفرق ما بين الايرادات المخرجات والمصاريف والتي تعبر عن المدخلات **لمكونات هذه النسبة،** وعليه فإن هذه النسبة كافية بشكل جزئي لقياس كفاءة المؤسسة.

2. معدل العائد على مجموع الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل العائد على مجموع الأصول = صافي ربح العمليات / مجموع الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل العائد على مجموع الأصول) نجد أن مكوني هـذه النسبة هما صافي ربح العمليات والذي يعبر عن المخرجات، ومجموع الأصول، والذي يعبـر عـن المدخلات التي كانت سببا في المخرجات **لمكونات هذه النسبة.**

وعليه نستطيع القول أن معدل العائد على مجموع الأصول هي نـسبة كافيـة لقيـاس كفـاءة المؤسسة.

الجدول رقم (10) قياس الكفاءة من خلال معدل العائد على مجموع الأصول

السنة	المخرجات (صافي ربح العمليات)	المدخلات (مجموع الأصول)	الكفاءة
2004	3569011	56129174	6.4%
2005	3850581	64193961	6.0%
2006	4543445	66344164	6.8%
2007	4060623	74645807	5.4%
2008	11405620	88885253	12.8%
الوسط الحسابي			7.5%

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال معدل العائد على الأصول (6.4%) لعـام 2004 و (6%) لعام 2005، وفي عام 2006 ارتفعت هذه الكفاءة لتصبح (6.8%)، وفي عام 2007 انخفضت هذه الكفاءة لتصبح (5.4%)، ولكن في عام 2008 عادت هذه الكفاءة للارتفاع بشكل ملحوظ لتصبح (12.8%) حيث جرى بيع مدينة معان الصناعية إلى شركة تطوير معان كما تم توضيح ذلـك مسبقاً.

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمسة 2004-2008 من خلال معدل العائد على الأصول (7.5%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لمعدل العائد على الأصول البالغ (4.5%) نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقدار (2.5%)، وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خلال معدل العائد على الأصول مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

3. معدل العائد على حقوق الملكية

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي ربح العمليات / حقوق الملكية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل العائد على حقوق الملكية) نجد أن مكوني هذه النسبة هما: صافي ربح العمليات الذي يعبر عن المخرجات وحقوق الملكية، والتي تعبر عن المدخلات التي كانت سببا في المخرجات **لمكونات هذه النسبة.**

ولكن بشكل عام نوضح أن حقوق الملكية تتمثل بكل من: رأس المال، الاحتياطات والأرباح المحتجزة، حيث إن الأرباح تعبر عن المخرجات والتي من الممكن أن تزيد أو تقل، بحيث تؤثر على حجم حقوق الملكية، وكما أن رأس المال يعبر عن المدخلات التي هي سببٌ للمخرجات **لمكونات هذه النسبة،** وعليه فان معدل العائد على حقوق الملكية هي نسبة كافية لقياس كفاءة المؤسسة، والجدول التالي يوضح قياس الكفاءة من خلال هذه النسبة خلال سنوات الدراسة الخمس (2004-2008):

الجدول رقم (11) قياس الكفاءة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية

السنة	المخرجات (صافي ربح العمليات)	المدخلات (حقوق الملكية)	الكفاءة
2004	3569011	46999155	7.6%
2005	3850581	50849736	7.6%
2006	4543445	55276625	8.2%
2007	4060623	59915683	6.8%
2008	11405620	71321303	16.0%
الوسط الحسابي			9.2%

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال معدل العائد على حقوق الملكيـــة (7.6%) لعامي 2004، 2005، وارتفعت إلى (8.2%) لعام 2006، وفي عام 2007 انخفضت هـــذه الكفـــاءة لتصبح (7%)، ولكن في عام 2008 عادت هذه الكفاءة للارتفاع بشكل ملحوظ لتصبح (16%) جراء بيع إحدى المدن الصناعية وهي مدينة معان.

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمس 2004-2008 من خلال معدل العائد على حقوق الملكية (9.2%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الـــصناعي لمعدل العائد على حقوق الملكية البالغ (7.9%) نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقـــدار (1.3%)، وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

ب) نسب السيولة

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – (مصاريف مدفوعة مقدماً) / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة المطلقة = (النقدية + شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

من خلال النظر إلى المعادلات السابقة نجد أن أحد مكوني هذه النسب هو (الخصوم المتداولة) والذي يعبر عن المدخلات والأصول المتداولة التي تعبر عن المخرجات **لمكونات هذه النسبة**، وعليه نستطيع القول أن نسب التداول هي نسبة كافية لقياس كفاءة المؤسسة، والجدول التالي يوضح قياس الكفاءة من خلال هذه النسبة خلال سنوات الدراسة الخمس (2004–2008):

الجدول رقم (12) قياس الكفاءة من خلال نسبة التداول

السنة	المخرجات (الأصول المتداولة)	المدخلات (الخصوم المتداولة)	الكفاءة
2004	6223384	7798747	0.80
2005	7978492	6086733	1.31
2006	9918506	3941159	2.52
2007	11059165	4153923	2.66
2008	8358631	4795566	1.74
الوسط الحسابي			1.81

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال نسبة التداول (0.8) مرة لعام 2004 ثم ارتفعت الكفاءة في عام 2005 إلى (1.31) مرة، وفي عام 2006 ارتفعت هذه الكفاءة لتصبح (2.52) مرة، وفي عام 2007 استمرت بالارتفاع لتصبح (2.66) مرة ولكن في عام 2008 انخفضت هذه الكفاءة بشكل ملحوظ لتصبح (1.74) مرة.

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمس (2004–2008) من خلال نسبة التداول (1.81) مرة، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لنسبة التداول البالغة حوالي (1.4) مرة نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقدار (0.41) مرة، وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خلال نسبة التداول مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

ج) نسب النشاط

1. معدل دوران الحسابات المدينة

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي الإيرادات / الذمم المدينة الصافية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل دوران الحسابات المدينة) نجد أن مكوني هذه النسبة هما: صافي الإيرادات، والتي تعبر عن المخرجات، والحسابات المدينة الصافية، والتي من الممكن اعتبارها من المدخلات التي تحقق الإيراد المؤجل **لمكونات هذه النسبة**، وبالتالي فإن هذه النسبة كافية لقياس كفاءة المؤسسة، وأن ارتفاع هذه النسبة تدل على زيادة كفاءة المؤسسة في تحصيل إيراداتها الناتجة عن عمليات البيع الآجل.

والجدول التالي يوضح قياس الكفاءة من خلال هذه النسبة خلال سنوات الدراسة الخمس (2004-2008):

الجدول رقم (13) قياس الكفاءة من خلال معدل دوران الذمم المدينة

السنة	المخرجات (صافي الإيرادات)	المدخلات (صافي الذمم المدينة)	الكفاءة
2004	6429390	1683260	3.82
2005	7088522	2354511	3.01
2006	8965628	1675598	5.35
2007	8720840	4220740	2.07
2008	16436584	6119560	2.69
الوسط الحسابي			3.39

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال معدل دوران الذمم المدينة (3.82) مرة لعام 2004، ثم انخفضت الكفاءة في عام 2005 إلى (3.01) مرة، وفي عام 2006 ارتفعت هذه

الكفاءة لتصبح (5.35) مرة، وفي عامي2007 و2008 انخفضت لتصبح (2.07) و(2.69) مرة على التوالي.

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خــلال أعــوام الدراســة الخمــس (2004–2008) من خلال معدل دوران الذمم المدينة حوالي (3.4) مــرة، وبمقارنــة هــذا المعــدل بالمعيار الصناعي لنسبة التداول البالغة حوالي (2.5) مرة نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقــدار (0.90) مرة، وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خــلال معــدل دوران الــذمم المدينة مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

2. معدل دوران مجموع الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي

معدل دوران مجموع الأصول = صافي الإيرادات / مجموع الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل دوران مجموع الأصول) نجد أن مكوني هذه النسبة هما صافي الإيرادات، والذي يعبر عن المخرجات، ومجموع الأصول **لمكونات هذه النسبة**، والــذي يعبر عن المدخلات التي كانت سببا في المخرجات.

وبالتالي نستطيع القول أن معدل دوران مجموع الأصول هي نسبة كافية لقياس كفاءة المؤسسة.

والجدول التالي يوضح قياس الكفاءة من خلال هذه النسبة خــلال ســنوات الدراســة الخمــس (2004–2008):

الجدول رقم (14) قياس الكفاءة من خلال معدل دوران مجموع الأصول

السنة	المخرجات (الإيرادات)	المدخلات (مجموع الأصول)	الكفاءة
2004	6429390	56129174	0.11
2005	7088522	64193961	0.11
2006	8965628	66344164	0.14
2007	8720840	74645807	0.12
2008	16436584	88885253	0.18
الوسط الحسابي			0.13

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال معدل دوران مجموع الأصول (11%) لعامي 2004، 2005، وفي عام 2006 ارتفعت هذه الكفاءة لتصبح (14%)، وفي عام 2007 انخفضت هذه الكفاءة لتصبح (12%)، ولكن وفي عام 2008 عادت هذه الكفاءة للارتفاع بشكل ملحوظ لتصبح (18%).

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمس (2004–2008) من خلال معدل دوران مجموع الأصول (13%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لمعدل دوران مجموع الأصول البالغ (9.8%) نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقدار (3.2%)، وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خلال معدل دوران مجموع الأصول مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

3. معدل دوران الأصول الثابتة

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي الإيرادات / الأصول الثابتة

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل دوران الأصول الثابتة) نجد أن مكوني

هذه النسبة هما: صافي الإيرادات، والذي يعبر عن المخرجات، والأصول الثابتة، والتي تعبر عن المدخلات **لمكونات هذه النسبة** والتي كانت سببا في المخرجات.

وعليه نستطيع القول أن معدل دوران الأصول الثابتة هي نسبة كافية لقياس كفاءة المؤسسة.

والجدول التالي يوضح قياس الكفاءة من خلال هذه النسبة خلال سنوات الدراسة الخمس (2004–2008):

الجدول رقم (15) قياس الكفاءة من خلال معدل دوران الأصول الثابتة

السنة	المخرجات (الإيرادات)	المدخلات (الأصول الثابتة)	الكفاءة
2004	6429390	19549020	0.33
2005	7088522	25052054	0.28
2006	8965628	26448217	0.34
2007	8720840	31395343	0.28
2008	16436584	34426383	0.48
الوسط الحسابي			0.34

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال معدل دوران الأصول الثابتة (33%) في عام 2004، وفي عام2005 انخفضت هذه الكفاءة لتصبح (28%)، وفي عام 2006 ارتفعت هذه الكفاءة لتصبح (34%)، وفي عام 2007 عادت هذه الكفاءة للانخفاض لتصبح (28%)، أما في عام 2008 عادت هذه الكفاءة للارتفاع بشكل ملحوظ لتصبح (48%).

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمس (2004–2008) من خلال معدل دوران الأصول الثابتة (34%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لمعدل دوران الأصول الثابتة البالغ (17.9%) نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقدار

(16.1%). وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خـــلال معـــدل دوران الأصـــول الثابتة مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

د) نسب هيكل رأس المال

1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول) نجد أن مـــن مكونـــات هذه النسبة إجمالي الديون، والذي يعبر عن المدخلات المتمثلة بأحد أنواع تمويل المؤســـسة (التمويـــل بالدين)، كما نجد أن من مكونات هذه النسبة هو إجمالي الأصول الذي يعبر عن المخرجات **لمكونـــات هذه النسبة**، وعليه فإن هذه النسبة تعتبر كافية جزئيا لقياس كفاءة المؤسسة، بمعنى أن نسبة الـــديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون (مدخلات) / إجمالي الأصول (مخرجات)

ولما كانت الكفاءة = المخرجات / المدخلات

فان نسبة الديون إلى إجمالي الأصول كافية لقياس مقلوب كفاءة المؤسسة.

والجدول التالي يوضح قياس الكفاءة باستخدام هذه النسبة خـــلال ســـنوات الدراســـة الخمـــس (2004-2008):

الجدول رقم (16) قياس الكفاءة من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

السنة	المدخلات (إجمالي الديون)	المخرجات (إجمالي الأصول)	النسبة	الكفاءة
2004	9130019	56129174	16.3%	6.15
2005	13344225	64193961	20.8%	4.81
2006	11067539	66344164	16.7%	5.99
2007	14730124	74645807	19.7%	5.07
2008	17563950	88885253	19.8%	5.06
الوسط الحسابي			18.6%	5.42

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (6.15%) في عام 2004، وفي عام 2005 انخفضت هذه الكفاءة لتصبح (4.81%)، وفي عام 2006 ارتفعت هذه الكفاءة لتصبح (5.99%)، ولكن عادت هذه الكفاءة للانخفاض لتصبح (507%) و(506%) في عامي 2007 و2008 على التوالي.

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمسة (2004–2008) من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (5.42%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لنسبة الديون إلى إجمالي الأصول البالغ (2.90%) نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقدار (2.51%)، وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

2– إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون طويلة الأجل / إجمالي الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول) نجد أن مكوني هذه النسبة هما: إجمالي الديون طويلة الأجل، والذي يعبر عن المدخلات، وإجمالي الأصول الذي يعبر عن المخرجات **لمكونات هذه النسبة**، وعليه وكما أوضحنا في نسبة الديون إلى إجمالي الأصول أنها كافية جزئياً لقياس كفاءة المؤسسة، فإن نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول هي أيضا كافية جزئياً لقياس كفاءة المؤسسة. والجدول التالي يوضح تحليل الكفاءة لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة الخمس (2004–2008):

الجدول رقم (17) قياس الكفاءة من خلال نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول

السنة	المدخلات (الديون طويلة الأجل)	المخرجات (إجمالي الأصول)	النسبة	الكفاءة
2004	906764	56129174	1.6%	61.90
2005	6691429	64193961	10.4%	9.59
2006	6397672	66344164	9.6%	10.37
2007	9654370	74645807	12.9%	7.73
2008	10716430	88885253	12.1%	8.29
الوسط الحسابي			9.3%	19.58

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (61.90%) في عام 2004، وفي عام 2005 انخفضت هذه النسبة بشكل ملموس لتصبح (9.59%)، وفي عام 2006 ارتفعت هذه النسبة لتصبح (10.37%)، لكن عاودت هذه النسبة للانخفاض لتصبح (7.73%) في عام 2007، ثم ارتفعت في عام 2008 لتصبح (8.29%).

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمسة (2004–2008) من خلال نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول (19.58%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لنسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول البالغ (4.48%) نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بمقدار (15.10%)، وهذا يدل على كفاءة مؤسسة المدن الصناعية الجيدة من خلال نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول مقارنة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

3- نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل = صافي الأصول الثابتة/ إجمالي الديون طويلة الأجل

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل) نجد أن مكوني هذه النسبة هما: إجمالي الديون طويلة الأجل، والذي يعبر عن المدخلات، وصافي الأصول الثابتة الذي يعبر عن المخرجات **لمكونات هذه النسبة**، وعليه فإن نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل تعتبر كافية لقياس كفاءة المؤسسة.

الجدول التالي يوضح قياس الكفاءة لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة الخمس (2004–2008):

الجدول رقم (18) قياس الكفاءة من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل

السنة	المخرجات (الأصول الثابتة)	المدخلات (الديون طويلة الأجل)	الكفاءة
2004	19549020	906764	2156%
2005	25052054	6691429	374%
2006	26448217	6397672	413%
2007	31395343	9654370	325%
2008	34426383	10716430	321%
الوسط الحسابي			718%

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل (21.56%) في عام 2004، وفي عام 2005 انخفضت هذه الكفاءة بشكل ملموس لتصبح (3.74%)، وفي عام 2006 ارتفعت هذه الكفاءة لتصبح (4.13%)، ولكن عادت هذه الكفاءة للانخفاض لتصبح (3.25%) و(3.21%) في عامي 2007 و2008 على التوالي.

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمس (2004–2008) من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل (718%)، وبمقارنة

هذا المعدل بالمعيار الصناعي لنسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل البالغ (7.197%) نجد أنه أقل من المعيار الصناعي بمقدار (1.7%)، وهذا يدل على أن كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل متقاربة مع مثيلاتها من المؤسسات من نفس الصناعة.

4- نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية = الأصول الثابتة / حقوق الملكية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية) نجد أن مكوني هذه النسبة هما: حقوق الملكية التي تعبر عن المدخلات، والأصول الثابتة التي تعبر عن المخرجات **لمكونات هذه النسبة**، وعليه نستطيع القول أن نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية هي نسبة كافية لقياس كفاءة المؤسسة، الجدول التالي يوضح قياس الكفاءة لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة الخمس (2004-2008):

الجدول رقم (19) قياس الكفاءة من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية

السنة	المخرجات (الأصول الثابتة)	المدخلات (حقوق الملكية)	الكفاءة
2004	19549020	46999155	42%
2005	25052054	50849736	49%
2006	26448217	55276625	48%
2007	31395343	59915683	52%
2008	34426383	71321303	48%
الوسط الحسابي			48%

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت كفاءة مؤسسة المدن الصناعية من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية (42%) في عام 2004، وفي عام 2005 ارتفعت هذه الكفاءة لتصبح (49%). أما في عام 2006 انخفضت هذه الكفاءة لتصبح (48%)، ولكن عادت هذه الكفاءة للارتفاع لتصبح (52%) في عام 2007، ثم انخفضت في عام 2008 لتصبح (48%).

- بلغ الوسط الحسابي لكفاءة مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمسة (2004–2008) من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية (48%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لنسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية البالغ (133.2%) نجد أنه أقل من المعيار الصناعي بمقدار (85.2%) وهو دليل على كفاءة المؤسسة في اعتمادها على أموال المساهمين (حقوق المالكين) في تمويل أصولها الثابتة.

- **تحليل الفعالية**

لدراسة كفاية النسب المالية في قياس الفعالية قام الباحث بالاعتماد على ما توفر من الموازنات المخططة الصادرة عن المؤسسة، والتي تمثل الأهداف الواجب تحقيقها ومقارنة بنودها مع الأرقام الفعلية الواردة ضمن الميزانية العمومية

أ) نسب الربحية

1- نسبة صافي ربح العمليات

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة صافي ربح العمليات = صافي ربح العمليات / صافي الإيرادات

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة صافي ربح العمليات) نجد أن مكوني هذه النسبة هما: صافي ربح العمليات وصافي الإيرادات، حيث نستطيع من خلالهما احتساب الفعالية، وذلك لأن كلاً من صافي ربح العمليات وصافي الإيرادات يعبر عن المخرجات التي تتوفر لدينا بياناتها الفعلية والمخططة والتي من خلالها يتم احتساب الفعالية.

الجدولان الآتيان يوضحان قياس الفعالية لهذه النسبة للأعوام (2006-2009):

الجدول رقم (20) مقارنة صافي ربح العمليات الفعلية مع المخططة للأعوام(2006-2009)

السنة	المخرجات الفعلية (صافي ربح العمليات)	المخرجات المخططة (صافي ربح العمليات)	فعالية الربح
2006	4543445	6522409	0.70
2007	4060623	6500980	0.62
2008	11405620	18446785	0.62
2009	1586072	7531593	0.21
الوسط الحسابي			0.54

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت فعالية مؤسسة المدن الصناعية من خلال بند صافي ربح العمليات (70%) لعام 2006 وانخفضت هذه الفعالية لتصبح (62%)، (62%)، و(21%) خلال الأعوام 2007، 2008، و2009 على التوالي.

- بلغ الوسط الحسابي لفعالية مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمس 2004–2008 لبند صافي الربح (54%).

الجدول رقم (20) مقارنة الايرادات الفعلية مع المخططة للأعوام (2006–2009)

السنة	المخرجات الفعلية (الإيرادات)	المخرجات المخططة (الإيرادات)	فعالية الايرادات
2006	8965628	8359302	1.07
2007	8720840	8337573	1.05
2008	16436584	20283378	0.81
2009	6572348	12211429	0.54
		الوسط الحسابي	0.87

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت فعالية مؤسسة المدن الصناعية من خلال بند الإيرادات (1.07%) لعام 2006 وانخفضت هذه الفعالية بشكل بسيط لتصبح (1.05%) خلال عام 2007، ثم انخفضت هذه الفعالية بشكل ملحوظ لتصبح (81.%)، و(54.%) خلال عامي 2008، و2009 على التوالي.

- بلغ الوسط الحسابي لفعالية مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمسة (2004–2008) لبند الإيرادات (0.87%).

$$\frac{\text{ولقياس الفعالية لنسبة}}{\text{صافي ربح العمليات}} = \frac{\text{صافي ربح مخطط}}{\text{صافي ربح فعلي}} \div \frac{\text{صافي الإيرادات مخططة}}{\text{صافي الإيرادات فعلية}}$$

الجدول رقم (21) قياس الفعالية من خلال نسبة صافي ربح العمليات

السنة	فعالية صافي ربح العمليات	فعالية الإيرادات	الفعالية
2006	0.70	1.07	0.65
2007	0.62	1.05	0.59
2008	0.62	0.81	0.77
2009	0.21	0.54	0.39
الوسط الحسابي			0.60

(المصدر من إعداد الطالب)

- بلغ الوسط الحسابي لفعالية مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمسة (2004–2008) من خلال نسبة صافي ربح العمليات لبند صافي الربح (60%)، وبمقارنة هذا المعدل بالمعيار الصناعي لنسبة صافي ربح العمليات البالغ (53%) نجد أنه أعلى من المعيار الصناعي بحوالي (7%).

2- معدل العائد على مجموع الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل العائد على مجموع الأصول = صافي ربح العمليات / مجموع الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل العائد على مجموع الأصول) نجد أنه بالإمكان استخدامها لقياس الفعالية عن طريق بند صافي الربح الذي يمثل المخرجات، والذي سبق إيضاح احتساب الفعالية من خلاله في نسبة صافي ربح العمليات. أما بما يتعلق ببند مجموع الأصول والذي يمثل مجموع كل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة، فلم يتوفر هنالك بيانات مخططة لهذا البند من حيث الأصول المتداولة نتيجة لعدم توفر معلومات كافية عن الأصول المتداولة، ولكن من حيث الأصول الثابتة والتي تمثل المدخلات، فقد توفرت البيانات المالية المخططة والفعلية لمؤسسة المدن الصناعية خلال الأعوام (2006–2009)، والتي من خلالها نستطيع قياس فعالية هذه المؤسسة. حيث تمثلت هذه البيانات بمشتريات الموجودات الثابتة المقدرة والفعلية.

وبشكل عام فإن معدل العائد على مجموع الأصول يعتبر نسبة كافية بشكل جزئي لقياس فعالية المؤسسة من حيث بند مجموع الأصول.

والجدول التالي يوضح قياس الفعالية من خلال هذه النسبة لبند مجموع الأصول وبصورة جزئية الأصول الثابتة خلال الأعوام (2006–2009):

الجدول رقم (22) مقارنة الزيادة في الأصول الثابتة الفعلية مع المخططة

السنة	(زيادة الأصول الثابتة) الفعلية	المخرجات المخططة (الأصول الثابتة)	الفعالية
2006	174443	222910	0.78
2007	225237	421980	0.53
2008	142642	455160	0.31
2009	52770	364275	0.14
الوسط الحسابي			0.44

(المصدر من إعداد الطالب)

من الجدول السابق يتبين لنا ما يلي:

- بلغت فعالية مؤسسة المدن الصناعية من خلال بند الأصول الثابتة لمعدل العائد على مجموع الأصول (78%) لعام 2006و انخفضت هذه الفعالية بشكل ملموس لتصبح (53%)، (31%)، و(14%) خلال الأعوام 2007، 2008، و2009 على التوالي.
- بلغ الوسط الحسابي لفعالية مؤسسة المدن الصناعية خلال أعوام الدراسة الخمس (2004–2008) من خلال معدل العائد على مجموع الأصول لبند الأصول الثابتة (44%).

3- معدل العائد على حقوق الملكية

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي ربح العمليات / حقوق الملكية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل العائد على حقوق الملكية) نجد أنها قابلة لقياس الفعالية من خلال بند صافي الربح، والذي سبق إيضاح احتساب الفعالية من خلاله في نسبة صافي ربح العمليات، وبالنسبة لبند حقوق الملكية فلم يتوفر هنالك بيانات مخططة لهذا البند لكي يتم الاعتماد عليه في احتساب الفعالية.

وعلية فإن معدل العائد على حقوق الملكية يعتبر نسبة كافية بشكل جزئي لقياس فعالية المؤسسة من حيث بند مجموع صافي ربح العمليات.

ب) نسب السيولة

بالنظر إلى مكونات نسب السيولة التالية نجد أنه من الصعب قياس فعالية مؤسسة المدن الصناعية من خلال مكونات نسب السيولة، وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة في بنود الموازنة العامة والمتمثلة بالأصول المتداولة ليتم مقارنتها مع الأرقام المدرجة لتلك الأصول (المتداولة) في الميزانية، وبالتالي نستطيع القول أن نسب السيولة مجتمعة غير كافية لقياس فعالية المؤسسة.

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

نسبة السيولة = (النقدية + شبه النقدية) / الخصوم المتداولة

ج) نسب النشاط

1- معدل دوران الحسابات المدينة

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل دوران الذمم المدينة = صافي الإيرادات / الذمم المدينة الصافية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل دوران الذمم المدينة) نجد أن هذه النسبة تعتبر كافية لقياس فعالية المؤسسة من خلال بند صافي الإيرادات، كما تم إيضاحه سابقا في نسبة صافي ربح

العمليات. أما فيما يتعلق ببند الذمم المدينة الصافية الناتجة عن العمليات البيعيه التي تحقق الإيراد المؤجل، والتي تتوفر بياناتها الفعلية، ولا يتوفر البيانات المخططة لها (المقدرة)، وبالتالي فإن الذمم المدينة الصافية غير كافية لقياس الفعالية، أي أن معدل دوران الحسابات المدينة هي نسبة كافية بشكل جزئي لقياس فعالية المؤسسة.

2- معدل دوران مجموع الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي

معدل دوران مجموع الأصول = صافي الإيرادات / مجموع الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل دوران مجموع الأصول) نجد أنه يمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال بند الإيرادات لهذه النسبة، كما وسبق إيضاحه في نسبة صافي ربح العمليات، كما ويمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال بند مجموع الأصول، كما تم توضيحه في معدل العائد على مجموع الأصول، وذلك من خلال الأصول الثابتة التي هي أحد مكوني مجموع الأصول، أي أن معدل دوران مجموع الأصول هي نسبة كافية بشكل جزئي لقياس فعالية المؤسسة.

3- معدل دوران الأصول الثابتة

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي الإيرادات / الأصول الثابتة

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (معدل دوران الأصول الثابتة) فإننا نرى أنه يمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال بند الإيرادات لهذه النسبة، كما وسبق إيضاحه في نسبة صافي ربح العمليات. كما ويمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال بند الأصول الثابتة الذي أيضا سبق إيضاح قياس الفعالية لهذا البند من خلال معدل العائد على الأصول.

أي أن معدل دوران الأصول الثابتة يعتبر نسبة كافية بشكل تام لقياس فعالية المؤسسة من حيث مكونيه: صافي الإيرادات والأصول الثابتة.

د) نسب هيكل رأس المال

1- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول) نجد أنه يمكن التعبيـــر عن فعالية المؤسسة من خلال بند مجموع الأصول، كما تم توضيحه في معدل العائد علـــى مجمـــوع الأصول، وذلك من خلال الأصول الثابتة التي تعتبر أحد مكوني مجموع الأصول، ولكن من خلال بند إجمالي الديون، لا يمكن التعبير عن فعالية المؤسسة، لعدم توفر البيانات المخططة اللازمة لذلك.

وعليه فإن نسبة الديون إلى إجمالي الأصول تعتبر غير كافية لقياس فعالية المؤسسة.

2- إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول = إجمالي الـــديون طويلـــة الأجـــل / إجمـــالي الأصول

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول) نجد أنه مـــن الممكـــن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال بند مجموع الأصول، كما تم توضيحه في معدل العائـــد علـــى مجموع الأصول وذلك من خلال الأصول الثابتة التي تعتبر أحد مكوني مجموع الأصـــول، وبالنـــسبة

لبند إجمالي الديون طويلة الأجل لا يمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال هذا البند لعـــدم تـــوفر البيانات المخططة اللازمة لذلك.

وعليه فإن نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول تعتبر غيـــر كافيـــة لقيـــاس فعاليـــة المؤسسة.

3- نسبة الديون إلى حقوق الملكية

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / حقوق الملكية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة الديون إلى حقوق الملكية) نجد أنه لا يمكن التعبيـــر عن فعالية المؤسسة من خلال بند إجمالي الديون، كما لا يمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خـــلال بند حقوق الملكية؛ لعدم توفر هنالك بيانات مخططة لهذين البندين اللازمة للاعتماد عليها في احتـــساب الفعالية، وعليه فإن هذه النسبة غير كافية لقياس فعالية المؤسسة.

4- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق المكية

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون طويلة الأجل / حقوق الملكية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية) نجد أنـــه لا يمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال بند إجمالي الديون طويلة الأجل، كما لا يمكن التعبير عن فعالية المؤسسة من خلال بند حقوق الملكية، لعدم توفر هنالك بيانات مخططة لهذين البندين اللازمـــة للاعتماد عليها في احتساب الفعالية، وعليه فإن هذه النسبة غير كافية لقياس فعالية المؤسسة، كما هـــو الحال في نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

5- نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل = صافي الأصول الثابتة/ إجمالي الـــديون طويلة الأجل

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل) نجد أن هذه النسبة قابلة لقياس فعالية المؤسسة من خلال بند الأصول الثابتة وذلك كما تـــم إيــضاحه مـــن خلال نسبة العائد على الأصول ومن خلال معدل دوران الأصول الثابتة، وغير قابلة لقياس الفعاليـــة من خلال بند إجمالي الديون طويلة الأجل، كما تم إيضاحه في نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمـــالي الأصول ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية.

وعليه فإن هذه النسبة قابلة لقياس فعالية المؤسسة بشكل جزئي من حيث بند صافي الأصـــول الثابتة.

6- نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية

يتم التعبير عن هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية = الأصول الثابتة / حقوق الملكية

من خلال النظر إلى المعادلة السابقة (نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية) نجـــد أن هذه النسبة قابلة لقياس فعالية المؤسسة من خلال بند الأصول الثابتة، وذلك كما تم إيضاحه من خـــلال نسبة العائد على الأصول، ومن خلال معدل دوران الأصول الثابتة. أما عن بند حقوق الملكيـــة فـــلا نستطيع الاعتماد عليه لقياس فعالية المؤسسة، وذلك كما تم إيضاحه في معدل العائـــد علـــى حقـــوق الملكية، لعدم توفر هنالك بيانات مخططة لهذا البند اللازمة للاعتماد عليها في احتساب الفعالية.

وعليه فإن هذه النسبة تقيس الفعالية بشكل جزئي من خلال صافي الأصول الثابتة.

النتائج:

•نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

1. حققت مؤسسة المدن الصناعية ربحية مرتفعة خلال عام 2008 مقارنة بأعوام الدراسة السابقة 2004_2005_2006_2007، وهذا يتضح من خلال نسب الربحية التي تم استخدامها في التحليل المالي لأغراض هذه الدراسة والمتمثلة بنسبة صافي ربح العمليات، والعائد على الأصول والعائد على الملكية، بالإضافة إلى ذلك فقد تمتعت مؤسسة المدن الصناعية بربحية جيدة ومرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في الصناعة، وهذا يتضح من خلال مقارنة المعيار التاريخي لكل نسبة من نسب الربحية التي تم ذكرها مع المعيار الصناعي الخاص لكل نسبة من نسب الربحية السابقة، حيث تبين أن المعيار التاريخي لنسب الربحية مجتمعة هي أعلى من المعيار الصناعي المقابل لكل نسبة.

2. حققت مؤسسة المدن الصناعية سيولة مرتفعة خلال عام 2008 مقارنة بأعوام الدراسة السابقة 2004_2005_2006_2007 وهذا يتضح من خلال نسب السيولة التي تم استخدامها في هذه الدراسة والمتمثلة ب"نسبة التداول– نسبة السيولة السريعة– نسبة السيولة المطلقة". بالإضافة إلى ذلك فقد تتمتع مؤسسة المدن الصناعية بسيولة جيدة مقارنة مع مثيلاتها في الصناعة، ويتضح هذا من خلال المعيار الصناعي الخاص بكل نسبة من نسب السيولة السابقة الذكر. وعليه فقد تبين أن مؤسسة المدن الصناعية لديها القدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة، وهي أعلى من قدرات مثيلاتها بالصناعة على ذلك وهذا من خلال نسبة التداول،كما وتبين أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وهي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة، وهذا من خلال نسبة السيولة السريعة،وأخيرا فقد تبين أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من خلال النقدية ونسبة النقدية هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة وهذا من خلال نسبة السيولة المطلقة.

3. حققت مؤسسة المدن الصناعية كفاءة عالية في زيادة مبيعاته وتحصيل ديونها في عام 2008 مقارنة بأعوام الدراسة 2004_2005_2006_2007. وهذا يتضح من خلال نسب النشاط التي تم استخدامها بهذه الدراسة لهذا الغرض والمتمثلة ب: معدل دوران مجموع الأصول،معدل دوران الأصول الثابتة، ،معدل دوران الحسابات المدينة، ومتوسط فترة التحصيل؛ ومن خلال مقارنة أداء مؤسسة المدن الصناعية مع مثيلاتها في الصناعة تبين أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحقيق الإيرادات من خلال إجمالي أصولها هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة، وهذا يتبين من خلال معدل دوران الأصول،كما تبين أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحقيق الإيرادات من خلال أصولها الثابتة هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة، وهذا يتبين من خلال معدل دوران الأصول الثابتة، بالإضافة إلى ما ذكر فقد تبين أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحصيل إيراداتها الناتجة عن عمليات البيع الآجل هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة، وهذا تبين من خلال معدل دوران الذمم المدينة. وأخيرا فقد تبين أن قدرة مؤسسة المدن الصناعية على تحصيل ديونها خلال فترة قصيرة هي أعلى من قدرة مثيلاتها في الصناعة، وهذا يتبين من خلال متوسط فترة التحصيل.

4. نسب تمويل مؤسسة المدن الصناعية لإجمالي أصولها من خلال إجمالي الديون والديون طويلة الأجل كانت متقاربة بالنسبة لعامي 2007–2008، كما أن هذه النسبة كانت متزايدة في هذين العامين مقارنة مع أعوام الدراسة السابقة2004–2005–2006، وهذا يتضح من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول ونسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول، ولكن بمقارنة المعيار التاريخي لهذه النسب التي تخص مؤسسة المدن الصناعية بالمعيار الصناعي لتلك النسب نجد أن اعتماد مؤسسة المدن الصناعية على تمويل أصولها من خلال الديون طويلة الأجل وإجمالي الديون هو أقل من اعتماد مثيلاتها في الصناعة على هذا النوع من التمويل.وبالنسبة لتمويل الديون والديون طويلة الأجل من خلال حقوق الملكية فقد كانت متقاربة في عامي 2007–2008 وبالوقت ذاته مرتفعة بالنسبة لأعوام

الدراسة السابقة 2004–2005–2006، تبين هذا من خلال نسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية وبمقارنة مع المعيار التاريخي لهذه النسب الخاصة بمؤسسة المدن الصناعية بالمعيار الصناعي لكل نسبة من هذه النسب نجد أن مؤسسة المدن الصناعية هي اقل اعتمادا على تمويل ديونها طويلة الأجل وإجمالي ديونها من خلال حقوق مساهميها بالنسبة لمثيلاتها في الصناعة. وبالنسبة لاعتماد مؤسسة المدن الصناعية على أموال مساهميها في تمويل أصولها الثابتة فقد انخفض بشكل ملحوظ وملموس في عام2008، وهذا يتضح من خلال نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية. وبمقارنة المعيار التاريخي لهذه النسبة الخاصة بمؤسسة المدن الصناعية بالمعيار الصناعي لها نجد أن نسبة تمويل مؤسسة المدن الصناعية لأصولها الثابتة من خلال أموال مساهميها أقل من نسبة تمويل مثيلاتها بالصناعة. وأخيرا وفيما يتعلق بقدرة مؤسسة المدن الصناعية على سداد التزاماتها طويلة الأجل من خلال أصولها الثابتة فقد قلت بشكل ملحوظ في عام 2008، وهذا يتبين من خلال نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل. وبمقارنة المعيار التاريخي لهذه النسبة الخاصة بمؤسسة المدن الصناعية بالمعيار الصناعي نجد أن نسبة سداد الديون طويلة الأجل لمؤسسة المدن الصناعية من خلال أصولها الثابتة هي أقل من مثيلاتها في الصناعة.

<u>نتائج تحليل الكفاءة:</u>

1. تبين أن كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية من نسب الربحية كافية لقياس كفاءة مؤسسة المدن الصناعية، اما بالنسبة لنسب صافي ربح العمليات من مجموعة نسب الربحية كافية بشكل جزيء لقياس كفاءة هذه المؤسسة.

2. تبين أن نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة المطلقة من نسب السيولة مجتمعة كافية لقياس كفاءة مؤسسة المدن الصناعية.

3. تبين أن كل من معدل دوران الحسابات المدينة (الذمم المدينة)، معـــدل دوران مجمـــوع الأصول الثابتة ومعدل دوران الأصول من نسب النشاط كافية لقياس كفاءة مؤسسة المدن الصناعية.

4. وجد أن كل من نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول من نسب هيكل رأس المال كافية جزئياً لقياس كفاءة المؤسسة، وفي المقابل فإن كلاً من نسب صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل وصافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية من نـــسب هيكل رأس المال كافية لقياس كفاءة المؤسسة بشكل تام.

نتائج تحليل الفعالية:

1. وجد أن نسبة صافي ربح العمليات من نسب الربحية كافية بـــشكل تـــام لقيـــاس فعاليـــة المؤسسة، بينما أن كلاً من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية من نـــسب الربحيـــة كافية جزئياً لقياس فعالية المؤسسة.

2. تبين أن نسب السيولة مجتمعة غير كافية لقياس فعالية المؤسسة.

3. وجد أن كل من معدل دوران الحسابات المدينة، ومعدل دوران مجموع الأصول من نسب النشاط كافية جزئياً لقياس فعالية المؤسسة أما معدل دوران الأصول الثابتة من نسب النشاط فهو كافٍ بشكل تام لقياس فعالية المؤسسة.

4. تعتبر كل من نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون طويلة الأجل ونسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية من نسب هيكل رأس المال كافية جزئياً لقياس فعالية المؤسسة، ولكن بـــشكل جزئي. بينما تعتبر كل من نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمـــالي الأصول، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية مـــن نـــسب هيكل رأس المال غير كافية لقياس فعالية المؤسسة.

التوصيات:-

على ضوء نتائج هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. زيادة اهتمام مؤسسة المدن الصناعة الأردنية بالقيام بمشاريع أخرى إيراديه وضمن خططها الإستراتيجية، بدلا من الاحتفاظ بالسيولة النقدية العالية، فقد تنشأ عن هذه المشاريع أرباح تفوق قيمة الفائدة من وراء احتفاظها بالسيولة النقدية.
2. التركيز على تمويل الأصول الثابتة من خلال القروض طويلة الأجل، وتخفيض التركيز على تمويل الأصول من أموال المساهمين وحقوق الملكية.
3. زيادة الاهتمام بإعداد الموازنة العامة للمؤسسة، والاتجاه نحو أتمتة نظام الموازنة، وتوفير كادر متخصص قادر على إعطاء البيانات والتقارير والمعلومات المالية بشكل دقيق مع وسرعة بالانجاز.
4. إعطاء أهمية أكثر لدراسة المؤشرات والنسب المالية من خلال إدراجها في التقارير السنوية الصادرة عن مؤسسة المدن الصناعية؛ للأهمية الكبرى التي توفرها هذه النسب قبل اتخاذ أي قرار مالي.
5. إجراء دراسة عن مدى كفاية النسب المالية والتدفقات النقدية في قياس الكفاءة والفعالية.
6. إجراء دراسة عن مدى كفاية مؤشرات الأداء في قايس الكفاءة والفعالية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الدوريات

1. الجهماني، عمر عيسى والداود، أحمد عبد الفتاح (2004). التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام القياس المتعدد الاتجاهات. مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد 31. العدد 2. ص 209-233.

2. الزيود، لطيف والامين، ماهر والمهندس، منيرة (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (27)، عدد (4) 2005. ص 149-182

3. العايدي، محمد عبد الرحمن، مدخل مقترح لزيادة كفاءة وفعالية النظام الكلي للمراجعة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 7، العدد 3، 1983، ص 256

4. حداد ، فايز ، استخدام النسب المالية لقياس المخاطرة النظامية للشركات دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد 30. العدد 2.ص 314 - 322. 2003

5. خالد الزعبي ؛ محمد بلول؛ المنافسة لدى البنوك الأردنية من منظور هيكل السوق والكفاءة ، مجلة دراسات العلوم الإدارية .المجلد 32. العدد 1. ص 230-248 ، 2005.

6. دهمش، نعيم حسني "تدقيق كفاءة الأداء وفعالية المشاريع الإنمائية في الدول النامية"، دراسات المجلد الثاني عشر، العدد الخامس، 1985

7. شيخ محمد، حسين وقطيم، حسان وشحادة، زيدون (2007). دور النسب المالية في تقويم أداء المشروع الاقتصادي دراسة تطبيقية على الشركة العربية السورية للصناعات الإلكترونية ،

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (29) عدد (2) 2007. ص 1–20

8. مطر، محمد عطية وعبيدات، أحمد نواف ، (2007). دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على الاستحقاق، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، مجلد (2)، عدد (4)، 2007. ص 440–462.

9. ميّا، علي ، (2006). دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والمعوقات التي تحد من كفاءة وفعالية المشروعات الصناعية العامة في القطر العربي السوري وآفاق تطويرها مستقبلاً ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (28) عدد (2) 2006. ص 27–42

10. نادر، نهاد و الامين، ماهر و بزون، حسين جواد (2006). المؤشرات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة ميدانية على شركة الخيوط القطنية في اللاذقية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، مجلد (28) عدد (3) 2006. ص 1–21

11. يوسف، محمد محمود، كفاءة وفعالية قواعد تحليل وفحص انحرافات التكلفة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 46، 1994، ص 114–115

الكتب

12. ادريس ، ثابت عبد الرحمن ، "كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006

13. التتير ، سمير ، "تصميم أولي للمجمع الصناعي" ص7 ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1978

14. الحسيني، صادق "التحليل المالي والمحاسبي " دار مجدلاوي للنشر، عمان ،1998

15. الحيالي، وليد ناجي "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" ، دار الوراق ، 2004.

16. الخلايلة، محمود عبد الحليم، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية" الطبعة الثالثة. عمان: مطابع الدستور التجارية، 2004.

17. الزبيدي ، حمزة محمود "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2000

18. النعيمي ، عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرين "الإدارة المالية"، عمان، دار المسيرة ، 2007.

19. عقل، مفلح محمد "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، (2006).

20. لطفي ، أمين السيد ، المراجعة باستخدام التحليل الكمي ونظم دعم القرار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 192.

21. محمد ، منير شاكر وآخرون "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات" ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان 2005 ص12.

22. محمد، توفيق محمد، المشكلات المعاصرة في المراجعة، 1997، ص 153

23. محمود، منصور حامد، الاتجاهات المعاصرة في المراجعة، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990، ص 118 .

24. مطر ، محمد " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية" الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان، 2006

25. مطر، محمد ،" إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات"، عمان، 2000

26. مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع عمان 2006، ص233.

27. نجم، نجم عبود ، "مدخل إدارة العمليات"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2007

الرسائل الجامعية

28. الشبول، أحمد حسن(2001)، محددات الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية في إربد- رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد- الأردن

29. العمري، أحمد يحيى، (2002). استخدام النسب المالية للتنبؤ في مجال الصناعة الفندقية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد – الاردن

30. النيادي، حمد علي(1999)، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في منظمات الخدمات في دول الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

31. طاشمان، ديانا فوزي (2004). مدى استخدام النسب المالية في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض من قبل البنوك وشركات التأمين الأردنية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك، اربد – الاردن، 2004م

المنشورات المؤسسية

32. مؤسسة المدن الصناعية الاردنية، (2004–2009). التقارير السنوية، عمان، الاردن

33. التجمعات الاستثمارية المتخصصة، (2004–2009). التقارير السنوية، عمان، الاردن

34. شركة مجمع الضليل الصناعي، (2004–2009). التقارير السنوية، عمان، الاردن

دراسات

35. دراسة المرصد الاقتصادي في الجامعة الأردنية "اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة فشلت في تنويع وسائل الإنتاج وتأثيرها على الاقتصاد الوطني محدود" ، عمان، 2010

القوانين

36. قانون مؤسسة المدن الصناعية وتعديلاته رقم 59 لسنة 1985 المنشور على الصفحة 1426 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3343 بتاريخ 1/10/1985

المراجع الاجنبية

37. Altman , Edward (Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy) The Journal of Finance, Vol .23, No . 4 .(Sep1968), pp .589-609
38. Bergevin, Peter M. Financial Statement Analysis: An Integrated Approach, 1st edition. NJ: Pearson Education, Inc., 2002 p. 103
39. Ciampi, Prof. Francesco , (2008). Using Economic-Financial Ratios for Small Enterprise Default Prediction Modeling: an Empirical Analysis, Oxford Business &Economics Conference Program , Oxford, UK, June 22-24, 2008
40. Department of Economic and Social Affairs, Industrial Development in the Middle East
41. Edward B, Deakin , (A Discriminant Analysis of Predictors of Business Failure) , Journal of Accounting research, pp 167 – 179 , 1972
42. Griffin., R., Fundamentals of Management, Houghton Mifflin Co.,(2001), NewYork.,P.4
43. Holt, D., Management: Principles and Practices, Prentice- Hall, Englewood Cliffs,(1998) NewJersey,P.1
44. Mouzas, Stefanos (Efficiency versus effectiveness in business networks) Journal of Business Research, vol. 59 , pp.1124–1132, (2006)
45. Serrano, C, (1998). From Financial Information to Strategic Groups - a Self Organizing Neural NetworkApproach, Journal of Forecasting, September 1998, 17, pp 415-428
46. Sori, Zulkarnain Muhamad (Prediction of Corporate Financial Distress Evidence from Malaysian Listed Firms During The Asian Financial Crisis(University Putra Malaysia, 2006
47. Stoner, J. and Freeman, R., Management, Prentice-Hall, Englewood, Cliffs, (1991), New Jersey, P.9

48. Tarawneh, Medhat (A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector : Some Evidence from Omani Commercial Banks)International Research Journal of Finance and Economics, Issue 3 ,2006
49. William H., Beaver, Alternative Accounting Measures as Predictors of Failure, The Accounting Review, Vol. 43 Issue 1, January 1968, pp.113-122

المواقع الالكترونية

50. http://faisal-dahleh.maktoobblog.com" الكفاءة والفعالية " الدحلة، فيصل"
51. http://www.uaeec.com"قلعاوي، غسان، فعالية الأداء العام وكفاءته"
52. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics
53. http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5CEconomy%5C2010%5C03%5CEconomy_issue899_day28_id223700.htm
54. http://www.arabictextile.com
55. http://www.customs.gov.sy/customs/freezone/freezoneintro/tabid/80/language/ar-JO/Default.aspx
56. http://www.elaph.com/economics.htm
57. http://www.factjo.com/Manbar/MemberDetails.aspx?Id=1267
58. http://www.hayajneh.org/blog/pages/dictionary-of-philosophy.html
59. http://www.jiec.com.jo
60. http://www.jordanembassy.com.qa/jordan12.htm
61. http://www.ktaby.com/book-onebook-3087.html
62. www.meindustriesmag.com/topics/tp55
63. http://www.uaekeys.com/images/khaled119.gif

مؤسسة المدن الصناعية الاردنية

ذات استقلال مالي واداري

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

قوائم المركز المالي كما في 31 كانون الاول

المطلوبات وحقوق الملكية	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المطلوبات المتداولة	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني
ذمم دائنة وارصدة دائنة اخرى	874,988	1,160,451	1,028,619	1,259,973	2,515,402	2,092,646
الجزء الجاري من قروض طويلة الاجل	0	0	181,154	36,362	786,362	2,439,010
ايرادات مؤجلة	6,550,602	4,641,360	2,568,057	2,857,588	1,493,802	1,304,944
اقساط مقبوضة مقدما عن بيع اراضي	373,157	284,922	163,329	0	0	
مجموع المطلوبات المتداولة	7,798,747	6,086,733	3,941,159	4,153,923	4,795,566	5,836,600
المطلوبات غير المتداولة						
دفعات مستلمة مقدما لبناء مدينة صناعية		0	0	0	1,000,000	1,000,000
قروض طويلة الاجل	906,764	6,691,429	6,397,672	9,654,370	10,716,430	21,859,682
مخصص تعويض نهاية الخدمة	424,508	566,063	728,708	921,831	1,051,954	1,147,216
مجموع المطلوبات غير المتداولة	1,331,272	7,257,492	7,126,380	10,576,201	12,768,384	24,006,898
مجموع المطلوبات	9,130,019	13,344,225	11,067,539	14,730,124	17,563,950	29,843,498
حقوق الملكية						
راس المال	18,000,000	18,000,000	18,000,000	18,000,000	18,000,000	18,000,000
احتياطي اجباري	3,939,444	4,333,947	4,792,418	5,127,849	6,278,769	6,438,817
احتياطي خاص	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000	9,000,000
ارباح محتفظ بها	16,059,711	19,515,789	23,484,207	27,787,834	38,042,534	39,468,558
مجموع حقوق الملكية	46,999,155	50,849,736	55,276,625	59,915,683	71,321,303	72,907,375
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	56,129,174	64,193,961	66,344,164	74,645,807	88,885,253	102,750,873

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
JORDAN INDUSTRIAL ESTATES CORPORATION
AL-HASSAN INDUSTRIAL ESTATE
مدينة الحسن الصناعية

مؤسسة المدن الصناعية الاردنية

ذات استقلال مالي واداري

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

قوائم المركز المالي كما في 31 كانون الاول

الموجودات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الموجودات المتداولة	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني	دينـــــار اردني
نقد ونقد معادل	3,821,755	4,816,960	5,278,788	4,151,356	639,125	3,024,542
استثمار في موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة	10,000	10,000	632,425	661,988	74,213	43,125
ذمم مدينة	1,683,260	2,354,511	1,675,598	4,220,740	6,119,560	12,990,879
ارصدة مدينة اخرى	111,585	168,863	1,698,686	1,924,467	1,416,731	599,172
ذمم اطراف ذات علاقة مدينة	596,784	628,158	588,026	50,586	57,194	21,218
قروض الموظفين – الجزء قصير الاجل		0	44,983	50,028	51,808	51,808
مجموع الموجودات المتداولة	6,223,384	7,978,492	9,918,506	11,059,165	8,358,631	16,730,744
الموجودات غير المتداولة						
قروض الموظفين – الجزء طويل الاجل	0	0	0	607,416	577,214	571,491
اراضي غير مطورة	6,108,162	6,108,162	6,466,056	6,676,812	6,559,531	5,735,045
ممتلكات والات ومعدات	10,278,332	9,923,382	9,611,211	15,850,959	12,255,825	12,484,264
مشاريع تحت التنفيذ	3,162,526	9,020,510	10,370,950	8,260,156	15,033,813	20,835,870
مجموع الموجودات غير المتداولة	19,549,020	25,052,054	26,448,217	31,395,343	34,426,383	39,626,670
استثمارات طويلة الاجل						
مباني مؤجرة	8,381,343	9,912,221	9,915,154	10,019,687	10,276,385	11,612,056
اراضي مطورة	21,975,427	21,251,194	20,062,287	22,161,612	16,302,169	16,095,232
استثمار في شركة زميلة		0	0	0	19,485,435	18,649,921
استثمار في موجودات مالية متوفرة للبيع		0	0	10,000	36,250	36,250
مجموع استثمارات طويلة الاجل	30,356,770	31,163,415	29,977,441	32,191,299	46,100,239	46,393,459
مجموع الموجودات	56,129,174	64,193,961	66,344,164	74,645,807	88,885,253	102,750,873

مؤسسة المدن الصناعية الاردنية

ذات استقلال مالي واداري

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

قوائم الدخل الشاملة كما في 31 كانون الاول

	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الايرادات	دينار اردني	دينار اردني	دينار اردني	دينار اردني	دينار اردني	دينار اردني
ايجارات	2685206	2940701	3067156	3197933	3069172	3108099
صافي ارباح بيع أراضي ومباني	897074	1277302	3228077	2390927	1757861	3200930
ايرادات منح أراضي ومباني	2022352	2022352	2022352	2000000	1361968	0
أرباح استبعاد ممتلكات استثمارية	0	0	0	0	9178514	0
أرباح (خسائر) استثمار في أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	0	0	380547-	194856	28003-	29962-
خسائر استثمار في شركة زميلة						835514-
ايرادات اخراى	824758	848167	1028590	937124	1097072	1128795
مجموع الايرادات	6,429,390	7,088,522	8,965,628	8,720,840	16,436,584	6,572,348
المصاريف						
مصاريف ادارية	2063992	2329916	3085380	3180294	3476019	3964583
إستهلاكات	717973	826037	1064329	1062111	916879	988655
فروقات تقييم قرض	0	0	200632	359753	525792	27673
فوائد وعمولات قروض	62414	42538	30580	27870	6182	5365
مصاريف اخرى	0	0	0	0	2509	
مجموع المصاريف	2,844,379	3,198,491	4,380,921	4,630,028	4,927,381	4,986,276
الربح قبل الرسوم	3,585,011	3,890,031	4,584,707	4,090,812	11,509,203	1,586,072
رسوم صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني	16,000-	39,450-	41,262-	30,189-	103,583-	
الربـــــــــح	3,569,011	3,850,581	4,543,445	4,060,623	11,405,620	1,586,072

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية • JORDAN INDUSTRIAL ESTATES CORPORATION • AL-HASSAN INDUSTRIAL ESTATE • مدينة الحسن الصناعية

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

الميزانية العامة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

	إيضاحات	٢٠٠٥	٢٠٠٤
		دينـــــــار	دينـــــــار
الموجودات			
نقد وودائع لدى البنوك		٤ر٨١٦ر٩٦٠	٣ر٨٢١ر٧٥٥
ذمم مستأجرين، بالصافي	٣	١ر١٣٩ر٦٩٦	٧٧٢ر١٦٧
قروض اسكان الموظفين		٦٢٨ر١٥٨	٥٩٦ر٧٨٤
ذمم مدينة	٤	١ر٢١٤ر٨١٥	٩١١ر٠٩٣
أراضي مطورة	٥	٢١ر٢٥١ر١٩٤	٢١ر٩٧٥ر٤٢٧
أراضي غير مطورة		٦ر١٠٨ر١٦٢	٦ر١٠٨ر١٦٢
أرصدة مدينة أخرى	٦	١٦٨ر٨٦٣	١١١ر٥٨٥
إستثمارات		١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠
مباني مؤجرة، بالصافي	٧	٩ر٩١٢ر٢٢١	٨ر٣٨١ر٣٤٣
موجودات ثابتة، بالصافي	٨	٩ر٩٢٣ر٣٨٢	١٠ر٢٧٨ر٣٣٢
مشاريع تحت التنفيذ		٩ر٠٢٠ر٥١٠	٣ر١٦٢ر٥٢٦
مجموع الموجودات		٦٤ر١٩٣ر٩٦١	٥٦ر١٢٩ر١٧٤
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات –			
قـــروض	٩	٦ر٦٩١ر٤٢٩	٩٠٦ر٧٦٤
أقساط مقبوضة مقدماً عن أراضي مباعة	١٠	٢٨٤ر٩٢٢	٣٧٣ر١٥٧
إيجارات مقبوضة مقدماً		١ر٤٢٠ر٤١١	١ر٣٠٧ر٣٠٢
ايرادات منح مؤجلة	١١	٣ر٢٢٠ر٩٤٩	٥ر٢٤٣ر٣٠٠
مصاريف مستحقة وأرصدة دائنة أخرى	١٢	١ر٧٢٦ر٥١٤	١ر٢٩٩ر٤٩٦
مجموع المطلوبات		١٣ر٣٤٤ر٢٢٥	٩ر١٣٠ر٠١٩
حقوق المساهمين –	١٣		
رأس المال المدفوع		١٨ر٠٠٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠
إحتياطي إجباري		٤ر٣٣٣ر٩٤٧	٣ر٩٣٩ر٤٤٤
إحتياطي خاص		٩ر٠٠٠ر٠٠٠	٩ر٠٠٠ر٠٠٠
أرباح مدورة		١٩ر٥١٥ر٧٨٩	١٦ر٠٥٩ر٧١١
مجموع حقوق المساهمين		٥٠ر٨٤٩ر٧٣٦	٤٦ر٩٩٩ر١٥٥
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٦٤ر١٩٣ر٩٦١	٥٦ر١٢٩ر١٧٤

ان الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٢٠ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

بيان الدخـــــل

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

	إيضاحات	٢٠٠٥ دينـــــــــار	٢٠٠٤ دينـــــــــار
الإيرادات –			
إيجارات	١٤	٢ر٩٤٠ر٧٠١	٢ر٦٨٥ر٢٠٦
أرباح بيع أراضي ومباني	١٥	١ر٢٧٧ر٣٠٢	٨٩٧ر٠٧٤
فوائد بنكيـــة		٨٠ر٧٥٩	٧٩ر٧٤٠
ايرادات منح		٢ر٠٢٢ر٣٥٢	٢ر٠٢٢ر٣٥٢
إيرادات أخرى	١٦	٧٦٧ر٤٠٨	٧٤٥ر٠١٨
مجموع الإيرادات		٧ر٠٨٨ر٥٢٢	٦ر٤٢٩ر٣٩٠
المصروفـــات –			
مصاريف إدارية وعمومية	١٧	٢ر١٣٣ر٣٦١	١ر٩٠٤ر٢١٤
مخصص تعويض نهاية الخدمة		١٤١ر٥٥٥	١١٤ر٧٧٨
فوائد وعمولات قروض		٤٢ر٥٣٨	٦٢ر٤١٤
إستهلاكات		٨٢٦ر٠٣٧	٧١٧ر٩٧٣
مجموع المصروفات		٣ر١٤٣ر٤٩١	٢ر٧٩٩ر٣٧٩
ربح السنة قبل الرسوم		٣ر٩٤٥ر٠٣١	٣ر٦٣٠ر٠١١
مخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني		(٣٩ر٤٥٠)	(١٦ر٠٠٠)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(٥٥ر٠٠٠)	(٤٥ر٠٠٠)
ربح السنة		٣ر٨٥٠ر٥٨١	٣ر٥٦٩ر٠١١

ان الإيضاحات المرفقة من رقم ١ الى رقم ٢٠ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
الميزانية
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

الموجودات	إيضاحات	٢٠٠٦ دينار	٢٠٠٥ دينار
الممتلكات والمعدات	٣	٩ر٦١١ر٢١١	٩ر٩٢٣ر٣٨٢
مشاريع تحت التنفيذ		١٠ر٣٧٠ر٩٥٠	٩ر٠٢٠ر٥١٠
مباني مؤجرة	٤	٩ر٩١٥ر١٥٤	٩ر٩١٢ر٢٢١
أراضي مطورة	٥	١٩ر٨١٢ر٥٢٩	٢١ر٢٥١ر١٩٤
أراضي غير مطورة		٦ر٤٦٦ر٠٥٦	٦ر١٠٨ر١٦٢
موجودات مالية للمتاجرة		٦٣٢ر٤٢٥	١٠ر٠٠٠
ذمم مدينة	٦	٢ر١٥٦ر٧٤٦	١ر٢١٤ر٨١٥
ذمم مستأجرين	٧	١ر٠٦٩ر٧٧٨	١ر١٣٩ر٦٩٦
قروض إسكان الموظفين		٦٣٣ر٠٠٩	٦٢٨ر١٥٨
أرصدة مدينة أخرى	٨	٥١٤ر٠٧٤	١٦٨ر٨٦٣
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	٩	٥ر٢٧٨ر٧٨٨	٤ر٨١٦ر٩٦٠
مجموع الموجودات		٦٦ر٤٦٠ر٧٢٠	٦٤ر١٩٣ر٩٦١
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	١٠	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠ر٠٠٠
احتياطي إجباري		٤ر٧٩٢ر٤١٨	٤ر٣٣٣ر٩٤٧
احتياطي خاص		٩ر٠٠٠ر٠٠٠	٩ر٠٠٠ر٠٠٠
أرباح مدورة		٢٣ر٦٠٠ر٧٦٣	١٩ر٥١٥ر٧٨٩
مجموع حقوق الملكية		٥٥ر٣٩٣ر١٨١	٥٠ر٨٤٩ر٧٣٦
المطلوبات –			
قـــروض	١١	٦ر٥٧٨ر٨٢٦	٦ر٦٩١ر٤٢٩
أقساط مقبوضة مقدماً عن أراضي مباعة	١٢	١٦٣ر٣٢٩	٢٨٤ر٩٢٢
إيجارات مقبوضة مقدماً		١ر٣٦٩ر٤٦٠	١ر٤٢٠ر٤١١
إيرادات منح مؤجلة	١٣	١ر١٩٨ر٥٩٧	٣ر٢٢٠ر٩٤٩
ذمم وأرصدة دائنة أخرى	١٤	١ر٧٥٧ر٣٢٧	١ر٧٢٦ر٥١٤
مجموع المطلوبات		١١ر٠٦٧ر٥٣٩	١٣ر٣٤٤ر٢٢٥
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		٦٦ر٤٦٠ر٧٢٠	٦٤ر١٩٣ر٩٦١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ الى ١٩ جزءا من هذه القوائم المالية

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
قائمة الدخـــل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

	إيضاحات	٢٠٠٦	٢٠٠٥
		دينـــــار	دينـــــار
الإيرادات –			
إيجارات	١٥	٣ر٠٦٧ر١٥٦	٢ر٩٤٠ر٧٠١
أرباح بيع أراضي ومباني	١٦	٣ر٢٢٨ر٠٧٧	١ر٢٧٧ر٣٠٢
فوائد بنكيـــة		١٩٨ر١٥٢	٨٠ر٧٥٩
إيرادات منح		٢ر٠٢٢ر٣٥٢	٢ر٠٢٢ر٣٥٢
إيرادات أخرى	١٧	٨٣٠ر٤٣٨	٧٦٧ر٤٠٨
مجموع الإيرادات		٩ر٣٤٦ر١٧٥	٧ر٠٨٨ر٥٢٢
المصروفـــات –			
مصاريف إدارية	١٨	٢ر٦٤٠ر٩٩٧	٢ر١٣٣ر٣٦١
إطفاء مشاريع تحت التنفيذ		١٧٩ر٤٦٦	–
خسائر فروقات عملة		٢٠٠ر٦٣٢	–
مخصص تعويض نهاية الخدمة		١٦٢ر٦٤٥	١٤١ر٥٥٥
فوائد وعمولات قروض		٣٠ر٥٨٠	٤٢ر٥٣٨
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		٢١٦ر٧٣٨	–
خسائر تقييم الموجودات المالية للمتاجرة		٣٨٠ر٥٤٧	–
إستهلاكات		٨٨٤ر٨٦٣	٨٢٦ر٠٣٧
رسوم صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني		٤١ر٢٦٢	٣٩ر٤٥٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		٦٥ر٠٠٠	٥٥ر٠٠٠
مجموع المصروفات		٤ر٨٠٢ر٧٣٠	٣ر٢٣٧ر٩٤١
ربح السنة		٤ر٥٤٣ر٤٤٥	٣ر٨٥٠ر٥٨١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ الى ١٩ جزءا من هذه القوائم المالية

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
ذات استقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

الموجودات	ايضاحات	٢٠٠٨	٢٠٠٧ (بعد التعديل)
		دينـــار أردني	دينـــار أردني
الموجودات المتداولة			
نقد ونقد معادل	٣	٦٣٩,١٢٥	٤,١٥١,٣٥٦
استثمار في موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة	٤	٧٤,٢١٣	٦٦١,٩٨٨
ذمم مدينة	٥	٦,١١٩,٥٦٠	٤,٢٢٠,٧٤٠
أرصدة مدينة أخرى	٦	١,٤١٦,٧٣١	١,٩٢٤,٤٦٧
ذمم أطراف ذات علاقة مدينة	٧	٥٧,١٩٤	٥٠,٥٨٦
قروض الموظفين – الجزء قصير الأجل		٥١,٨٠٨	٥٠,٠٢٨
مجموع الموجودات المتداولة		٨,٣٥٨,٦٣١	١١,٠٥٩,١٦٥
الموجودات غير المتداولة			
استثمار في شركة زميلة	٨	١٩,٤٨٥,٤٣٥	–
استثمار في موجودات مالية متوفرة للبيع	٩	٣٦,٢٥٠	١٠,٠٠٠
قروض الموظفين – الجزء طويل الأجل		٥٧٧,٢١٤	٦٠٧,٤١٦
مباني مؤجرة	١٠	١٠,٢٧٦,٣٨٥	١٠,٠١٩,٦٨٧
أراضي مطورة	١١	١٦,٣٠٢,١٦٩	٢٢,١٦١,٦١٢
أراضي غير مطورة	١٢	٦,٥٥٩,٥٣١	٦,٦٧٦,٨١٢
ممتلكات وآلات ومعدات	١٣	١٢,٢٥٥,٨٢٥	١٥,٨٥٠,٩٥٩
مشاريع تحت التنفيذ	١٤	١٥,٠٣٣,٨١٣	٨,٢٦٠,١٥٦
مجموع الموجودات غير المتداولة		٨٠,٥٢٦,٦٢٢	٦٣,٥٨٦,٦٤٢
مجموع الموجودات		٨٨,٨٨٥,٢٥٣	٧٤,٦٤٥,٨٠٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
ذات استقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

المطلوبات وحقوق الملكية	ايضاحات	٢٠٠٨	٢٠٠٧ (بعد التعديل)
		دينـــار أردني	دينـــار أردني
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	١٥	٢,٥١٥,٤٠٢	١,٢٥٩,٩٧٣
الجزء الجاري من قروض طويلة الأجل	١٦	٧٨٦,٣٦٢	٣٦,٣٦٢
إيرادات مؤجلة		١,٤٩٣,٨٠٢	٢,٨٥٧,٥٨٨
مجموع المطلوبات المتداولة		٤,٧٩٥,٥٦٦	٤,١٥٣,٩٢٣
المطلوبات غير المتداولة			
دفعات مستلمة مقدماً لبناء مدينة صناعية	١٧	١,٠٠٠,٠٠٠	–
قروض طويلة الأجل	١٦	١٠,٧١٦,٤٣٠	٩,٦٥٤,٣٧٠
مخصص تعويض نهاية الخدمة		١,٠٥١,٩٥٤	٩٢١,٨٣١
مجموع المطلوبات غير المتداولة		١٢,٧٦٨,٣٨٤	١٠,٥٧٦,٢٠١
مجموع المطلوبات		١٧,٥٦٣,٩٥٠	١٤,٧٣٠,١٢٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٨	١٨,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي اجباري	١٩	٦,٢٧٨,٧٦٩	٥,١٢٧,٨٤٩
احتياطي خاص	٢٠	٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠
أرباح محتفظ بها		٣٨,٠٤٢,٥٣٤	٢٧,٧٨٧,٨٣٤
مجموع حقوق الملكية		٧١,٣٢١,٣٠٣	٥٩,٩١٥,٦٨٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٨٨,٨٨٥,٢٥٣	٧٤,٦٤٥,٨٠٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
ذات استقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

	ايضاحات	٢٠٠٨	٢٠٠٧ (بعد التعديل)
الايرادات		دينـــار أردني	دينـــار أردني
ايجارات	٢١	٣,٠٦٩,١٧٢	٣,١٩٧,٩٣٣
صافي أرباح بيع أراضي ومباني	٢٢	١,٧٥٧,٨٦١	٢,٣٩٠,٩٢٧
ايرادات منح أراضي ومباني مطورة		١,٣٦١,٩٦٨	٢,٠٠٠,٠٠٠
أرباح استبعاد ممتلكات استثمارية	٨/ب	٩,١٧٨,٥١٤	–
(خسائر) أرباح استثمار في أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	٢٣	(٢٨,٠٠٣)	١٩٤,٨٥٦
إيرادات اخرى	٢٤	١,٠٩٧,٠٧٢	٩٣٧,١٢٤
مجموع الايرادات		١٦,٤٣٦,٥٨٤	٨,٧٢٠,٨٤٠
المصاريف			
مصاريف إدارية	٢٥	٣,٤٧٦,٠١٩	٣,١٨٠,٢٩٤
إستهلاكات		٩١٦,٨٧٩	١,٠٦٢,١١١
فروقات تقييم قرض		٥٢٥,٧٩٢	٣٥٩,٧٥٣
فوائد وعمولات قروض		٦,١٨٢	٢٧,٨٧٠
مصاريف اخرى		٢,٥٠٩	–
مجموع المصاريف		٤,٩٢٧,٣٨١	٤,٦٣٠,٠٢٨
الربح قبل الرسوم		١١,٥٠٩,٢٠٣	٤,٠٩٠,٨١٢
رسوم صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني		(١٠٣,٥٨٣)	(٣٠,١٨٩)
الربح		١١,٤٠٥,٦٢٠	٤,٠٦٠,٦٢٣

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

قائمة المركز المالي في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

	ايضاحات	٢٠٠٩	٢٠٠٨
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
نقد ونقد معادل	٤	٣,٠٢٤,٥٤٢	٦٣٩,١٢٥
استثمار في موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة	٥	٤٣,١٢٥	٧٤,٢١٣
ذمم مدينة	٦	١٢,٩٩٠,٨٧٩	٦,١١٩,٥٦٠
أرصدة مدينة آخرى	٧	٥٩٩,١٧٢	١,٤١٦,٧٣١
ذمم أطراف ذات علاقة مدينة	٨	٢١,٢١٨	٥٧,١٩٤
قروض الموظفين – الجزء قصير الأجل		٥١,٨٠٨	٥١,٨٠٨
مجموع الموجودات المتداولة		١٦,٧٣٠,٧٤٤	٨,٣٥٨,٦٣١
الموجودات غير المتداولة			
استثمار في شركة زميلة	٩	١٨,٦٤٩,٩٢١	١٩,٤٨٥,٤٣٥
استثمار في موجودات مالية متوفرة للبيع	١٠	٣٦,٢٥٠	٣٦,٢٥٠
قروض الموظفين – الجزء طويل الأجل		٥٧١,٤٩١	٥٧٧,٢١٤
مباني مؤجرة	١١	١١,٦١٢,٠٥٦	١٠,٢٧٦,٣٨٥
أراضي مطورة	١٢	١٦,٠٩٥,٢٣٢	١٦,٣٠٢,١٦٩
أراضي غير مطورة	١٣	٥,٧٣٥,٠٤٥	٦,٥٥٩,٥٣١
ممتلكات والآت ومعدات	١٤	١٢,٤٨٤,٢٦٤	١٢,٢٥٥,٨٢٥
مشاريع تحت التنفيذ	١٥	٢٠,٨٣٥,٨٧٠	١٥,٠٣٣,٨١٣
مجموع الموجودات غير المتداولة		٨٦,٠٢٠,١٢٩	٨٠,٥٢٦,٦٢٢
مجموع الموجودات		١٠٢,٧٥٠,٨٧٣	٨٨,٨٨٥,٢٥٣

ئمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

	ايضاحات	٢٠٠٩ دينار أردني	٢٠٠٨ دينار أردني
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	١٦	٢,٠٩٢,٦٤٦	٢,٥١٥,٤٠٢
الجزء الجاري من قروض طويلة الأجل	١٧	٢,٤٣٩,٠١٠	٧٨٦,٣٦٢
إيرادات مؤجلة		١,٣٠٤,٩٤٤	١,٤٩٣,٨٠٢
مجموع المطلوبات المتداولة		٥,٨٣٦,٦٠٠	٤,٧٩٥,٥٦٦
المطلوبات غير المتداولة			
دفعات مستلمة مقدماً لبناء مدينة صناعية	١٨	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١٧	٢١,٨٥٩,٦٨٢	١٠,٧١٦,٤٣٠
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٩	١,١٤٧,٢١٦	١,٠٥١,٩٥٤
مجموع المطلوبات غير المتداولة		٢٤,٠٠٦,٨٩٨	١٢,٧٦٨,٣٨٤
مجموع المطلوبات		٢٩,٨٤٣,٤٩٨	١٧,٥٦٣,٩٥٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي اجباري		٦,٤٣٨,٨١٧	٦,٢٧٨,٧٦٩
احتياطي خاص		٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠
أرباح محتفظ بها		٣٩,٤٦٨,٥٥٨	٣٨,٠٤٢,٥٣٤
مجموع حقوق الملكية		٧٢,٩٠٧,٣٧٥	٧١,٣٢١,٣٠٣
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١٠٢,٧٥٠,٨٧٣	٨٨,٨٨٥,٢٥٣

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩

	ايضاحات	٢٠٠٩	٢٠٠٨
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
إيجارات	٢١	٣,١٠٨,٠٩٩	٣,٠٦٩,١٧٢
صافي أرباح بيع أراضي ومباني	٢٢	٣,٢٠٠,٩٣٠	١,٧٥٧,٨٦١
ايرادات منح أراضي ومباني مطورة		–	١,٣٦١,٩٦٨
أرباح استبعاد ممتلكات استثمارية		–	٩,١٧٨,٥١٤
إيرادات أخرى	٢٣	١,١٢٨,٧٩٥	١,٠٩٧,٠٧٢
مجموع الإيرادات		٧,٤٣٧,٨٢٤	١٦,٤٦٤,٥٨٧
المصاريف			
مصاريف إدارية	٢٤	٣,٩٦٤,٥٨٣	٣,٥٧٩,٦٠٢
إستهلاكات		٩٨٨,٦٥٥	٩١٦,٨٧٩
خسائر استثمار في شركة زميلة	٩	٨٣٥,٥١٤	–
خسائر استثمار في موجودات مالية محتفظ بها للمتاجرة	٢٥	٢٩,٩٦٢	٢٨,٠٠٣
فروقات تقييم قرض		٢٧,٦٧٣	٥٢٥,٧٩٢
فوائد وعمولات قروض		٥,٣٦٥	٦,١٨٢
مصاريف أخرى		–	٢,٥٠٩
مجموع المصاريف		٥,٨٥١,٧٥٢	٥,٠٥٨,٩٦٧
الربح		١,٥٨٦,٠٧٢	١١,٤٠٥,٦٢٠

الموازنات المقدرة للفترة من 2006 – 2009

البيان	2006 المبلغ المقدر	2007 المبلغ المقدر	2008 المبلغ المقدر	2009 المبلغ المقدر
مبيعات الاراضي و المباني	4,091,522	2,677,960	14,269,000	7,600,000
ايجارات الاراضي و المباني	3,180,780	3,450,000	3,769,095	3,213,782
الايرادات الاخرى	1,086,700	2,209,613	2,245,283	1,397,647
اجمالي الايرادات	8,359,002	8,337,573	20,283,378	12,211,429
مصاريف ادارية	1,836,593	1,836,593	1,836,593	4,679,836
اجمالي المصاريف	1,836,593	1,836,593	1,836,593	4,679,836
صافي الربح	6,522,409	6,500,980	18,446,785	7,531,593
الموجودات الثابتة	222,910	421,980	455,160	364,275
النفقات الراسمالية	7,522,100	23,003,100	19,035,100	18,955,100
اجمالي الموجودات الثابتة	7,745,010	23,425,080	19,490,260	19,319,375

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
JORDAN INDUSTRIAL ESTATES CORPORATION
AL-HASSAN INDUSTRIAL ESTATE
مدينة الحسن الصناعية

مبيعات الاراضي والمباني المقدرة للفترة من 2006 – 2009

البيان	2006	2007	2008	2009
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
	المقدر	المقدر	المقدر	المقدر
مبيعات الاراضي و المباني	4,091,522	2,677,960	14,269,000	7,600,000
اجمالي مبيعات	4,091,522	2,677,960	14,269,000	7,600,000

الايجارات المباني والاراضي المقدرة للفترة من 2006 – 2009

البيـــــــــــان	2006	2007	2008	2009
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
	المقدر	المقدر	المقدر	المقدر
ايجارات الاراضي و المباني	3,180,780	3,450,000	3,769,095	3,213,782
اجمالي الايجارات	3,180,780	3,450,000	3,769,095	3,213,782

الايرادات الاخرى المقدرة للأعوام من 2006 – 2009

البيان	2006	2007	2008	2009
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
	المقدر	المقدر	المقدر	المقدر
فوائد بنكيه	75,000	104,000	153,500	158,000
بيع مياه	450,000	500,504	736,054	750,000
رسوم رخص مهن	97,000	111,726	104,548	109,000
رسوم رخص الانشاء	20,000	66,225	114,210	88,500
رسوم ربط الصرف الصحي	20,000	23,650	43,200	19,500
فوائد تاخير الايجارات	5,000	40,000	20,000	12,000
بيع وثائق عطاءات	12,100	28,000	23,700	0
تحليل عينات	5,600	6,304	5,624	5,647
الاحمال الكهربائية الزائده	30,000	15,000	15,000	20,000
ايرادات الصرف الصحي	370,000	253,830	242,413	210,000
ايراد بدل ادارة قروض الاسكان	0	17,343	18,000	18,000
ايرادات بيع الاستثمارات	0	1,000,000	750,000	0
اخرى	2,000	43,031	19,034	7,000
الاجمالي	1,086,700	2,209,613	2,245,283	1,397,647

المصاريف الادارية والعمومية الفعلية للأعوام من 2006 الى 2009

الرقم	البيان	2006 المبلغ المقدر	2007 المبلغ المقدر	2008 المبلغ المقدر	2009 المبلغ المقدر
1	الرواتب والأجور	747,641	747,641	747,641	1,701,879
2	مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	63,121	63,121	63,121	170,188
3	مساهمة المؤسسة في الضمان الإجتماعي	86,813	86,813	86,813	187,207
4	بدل تنقلات الموظفين	72,421	72,421	72,421	154,871
5	بدل العمل الإضافي	11,837	11,837	11,837	23,500
6	ملابس العمال	1,616	1,616	1,616	4,500
7	طبية وعلاجات	75,185	75,185	75,185	85,000
8	بدل الإجازات	4,733	4,733	4,733	10,000
9	المكافآت	0	0	0	60,000
10	المنح الدراسية لابناء الموظفين والمناطق المجاورة	7,891	7,891	7,891	22,000
11	إيجارات	4,738	4,738	4,738	4,515
12	أتعاب (مهنية) تدقيق الحسابات/استشارية	7,540	7,540	7,540	10,000
13	خدمات الايزو	3,828	3,828	3,828	1,500
14	عقود ومصاريف زراعية	73,270	73,270	73,270	142,756
15	عقود ومصاريف نظافة	85,976	85,976	85,976	213,106
16	حراسة وحماية	75,702	75,702	75,702	163,206
17	مصاريف وأتعاب قانونية	4,610	4,610	4,610	7,160
18	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	28,700	28,700	28,700	53,400
19	مصاريف السيارات وتأمينها ومحروقاتها	85,518	85,518	85,518	100,000
20	صيانة عامة	65,219	65,219	65,219	50,000
21	محروقات التدفئة	9,460	9,460	9,460	9,500
22	بريد وبرق وهاتف	33,949	33,949	33,949	54,060
23	كهرباء	133,207	133,207	133,207	174,000
24	مياه	0	0	0	0
25	مصاريف مختبر ومحطة التنقية	41,342	41,342	41,342	50,000
26	مصاريف تأمين المباني والموجودات	6,541	6,541	6,541	9,000
27	مساحة وإفراز الأراضي	4,657	4,657	4,657	6,100
28	تامين قروض الاسكان	1,554	1,554	1,554	3,000
29	مصاريف متنوعة (متفرقة)	4,289	4,289	4,289	10,000
30	دعاية واعلان	28,955	28,955	28,955	250,000
31	مصاريف ضيافة	9,655	9,655	9,655	24,750
32	صحف ومجلات وكتب	5,037	5,037	5,037	6,500
33	مصاريف السفر	19,404	19,404	19,404	10,000
34	قرطاسية ومطبوعات	15,118	15,118	15,118	30,000
35	تبرعات واعانات	16,474	16,474	16,474	23,000
36	دورات تدريبية	0	0	0	40,000
37	معارض و ورشات عمل وندوات	593	593	593	2,600
38	تسويق وترويج	0	0	0	270,000
39	مخصص جائزة الملك عبدالله الثاني	0	0	0	25,000
40	مخصص حوافز وتحسين مستمر	0	0	0	5,000
41	مخصص ازمات وطوارئ	0	0	0	10,000
42	مخصص انشطة رياضية /فريق كرة القدم	0	0	0	
42	فوائد وعمولات البنوك	0	0	0	502,539
43	مخصص انشطة رياضية /فريق كرة القدم	0	0	0	
	المجموع	1,836,593	1,836,593	1,836,593	4,679,836

مشتريات الموجودات الثابتة المقدرة للأعوام 2006 – 2009

البيان	2006	2007	2008	2009
	المبلغ	المبلغ	المبلغ	المبلغ
	المقدر	المقدر	المقدر	المقدر
أثــــاث وتجهيــــزات	60,735	23,230	56,800	45,850
أجهزة حاسوب وطرفياتها وبرامج وتراخيص	30,000	142,300	247,660	151,550
سيـــارات و آليـــات	56,000	138,700	70,000	60,000
أجهزة لمختبرات محطات التنقية	27,700	2,900	42,400	19,000
مضخات ومحولات	13,200	55,600	20,300	61,000
عدد وادوات	8,600	16,060	7,500	11,000
اجهزة اتصالات	500	8,590	0	4,525
أجهزة تكييف / تدفئة	26,175	24,600	4,500	10,800
نظام معلومات جغرافية	0	10,000	6,000	550
الاجمالي	*222,910*	*421,980*	*455,160*	*364,275*

النفقات الراسمالية المقدرة للأعوام من 2006 – 2009

الرقم	البيان	2006 المبلغ المقدر	2007 المبلغ المقدر	2008 المبلغ المقدر	2009 المبلغ المقدر
	شـــــراء الأراضـــي				
1	باقي قيمة أرض في الطفيلة	7,100	8,000	8,000	8,000
2	شراء ارض للادارة	500,000	500,000		
3	ثمن ارض مدينة مادبا الصناعية	500,000			
4	ثمن استملاك قطع اراضي ضمن مدينة مادبا الصناعية	350,000	560,000		
5	باقي قيمة أرض مدينة الحسن الصناعية		4,000	4,000	4,000
6	تعويض إستملاك أرض مدينة السلط	0			
	المجمـــوع	1,357,100	1,072,000	12,000	12,000
	تنفيـــذ المشـــاريع				
1	مركز جمركي في مدينة الحسن الصناعية	115,000	63,000	55,000	55,000
2	تحسين محطة التنقية في مدينة عبداللة الثاني الصناعية	150,000	900,000	550,000	875,000
3	توسعة مبنى ادارة مدينة الحسن الصناعية	450,000			
4	أعمال متفرقة	120,000	250,000	260,000	350,000
5	مباني مصانع نمطية في مدينة معان / اولى	200,000			
6	شبكات البنية التحية مرحلة ب في مدينة معان	870,000			
7	مباني مصانع نمطية جديدة مختلف المدن	1,500,000	1,750,000	2,000,000	
8	سياج معدني حول مدينة الطفلية الصناعية	40,000			
9	تنفيذ مبنى جديد لادارة المؤسسة في عمان	500,000	500,000	500,000	
10	توسعة محطة تنقية مدينة الحسن الصناعية	1,500,000	2,000,000	1,000,000	200,000
11	اصلاحات الجدار الاستنادي الكرك	40,000			
12	مباني المصانع النمطية السادسة / الحسن		1,100,000	150,000	3,000,000
13	مباني المصانع النمطية الثانية / معان		850,000		
14	مباني المصانع النمطية الرابعة / الكرك		1,150,000	200,000	
15	المتبقيات المالية لمقاول مباني المصانع النمطية الثانية / الكرك		6,400	6,400	6,400
16	بئر ارتوازي في مدينة الموقر الصناعية			100,000	300,000
17	بئر ارتوازي في مدينة الزرقاء الصناعية				
18	المرحلة الاولى لمدينة الموقر الصناعية		5,000,000	10,000,000	12,000,000
19	المرحلة الاولى لمدينة الزرقاء الصناعية		4,000,000	1,800,000	
20	المرحلة الثانية لمدينة العقبة الصناعية		3,000,000		
	بئر ارتوازي في مدينة مادبا الصناعية			100,000	
	ربط مدينة الموقر الصناعية بالمياه				120,000
	المجمـــوع	5,485,000	20,569,400	16,621,400	16,786,400
	تصميـــم المشـــاريع				
1	مشروع مدينة الموقر الصناعية	150,000	80,000		
2	مشروع مدينة الزرقاء الصناعية	90,000	220,000	45,000	45,000
3	تحسين محطة التنقية في مدينة عبداللة الثاني الصناعية	50,000	50,000	100,000	
4	اتعاب دراسة وتصميم مبنى جديد لادارة المؤسسة	60,000	40,000	50,000	
5	مشروع مدينة مادبا	130,000	150,000		
6	اتعاب دراسة وتصميم مدينة الطفيلة الصناعية		180,000	35,000	35,000
7	رصيد اتعاب اعادة دراسة وتصميم بوابة مدينة عبد الله الثاني		1,700	1,700	1,700
	المجمـــوع	480,000	721,700	231,700	81,700
	الاشراف				
1	توسعة مبنى ادارة مدينة الحسن الصناعية	10,000			
2	الاشراف على مبنى ادارة المؤسسة في عمان		30,000	50,000	
3	مباني مصانع نمطية في مختلف المدن	80,000		80,000	
4	التوسعة الاولى في محطة تنقية مدينة الحسن الصناعية	80,000	110,000	30,000	10,000
5	شبكات البنية التحتية للمرحلة الاولى / ب معان	30,000			
6	مباني المصانع النمطية السادسة / الحسن		40,000	15,000	40,000
7	مباني المصانع النمطية الثانية / معان		30,000		
8	مباني المصانع النمطية الرابعة / الكرك		30,000	10,000	
9	مدينة الموقر الصناعية		150,000	215,000	150,000
10	مدينة الزرقاء الصناعية		80,000	20,000	
11	مدينة العقبة الصناعية		70,000		
12	مدينة الطفيلة الصناعية		60,000		
	مباني المصانع النمطية السابعة / الحسن				
	المجمـــوع	200,000	600,000	420,000	200,000
	محطات تحويل كهرباء				
1	ربط مدينة الموقر الصناعية بالطاقة الكهربائية			1,750,000	1,875,000
2	مدينة الزرقاء الصناعية				0
3	مدينة معان الصناعية				0
4	مدينة الحسن الصناعية/ محطة التنقية + الادارة		40,000		0
5	مدينة الكرك الصناعية				0
6	تركيب (4) محولات (kva1000) في مدينة الموقر				150,000
7	ربط مدينة مادبا الصناعية بالطاقة الكهربائية				500,000
	المجموع		40,000	1,750,000	1,875,000
	المجمـــوع النهـــائي	7,522,100	23,003,100	19,035,100	18,955,100

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة

(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

(بالدينار الأردني)

٢٠٠٤	٢٠٠٥	ايضاح

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة

(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة (يتبع)

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٥	٢٠٠٤
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
بنوك دائنة	١٢	٥١,٨١٤	٢٦٠,٤٧١
اقساط قروض تستحق الدفع خلال عام	١٣	٥,٠٦١,٦٣٣	٤,٢٢٤,٨٤٥
أوراق دفع	١٤	١,١٥٥,٣٨٤	٢,٦٣٥,٣١٩
دائنون و شيكات آجلة	١٥	١,٢٨٠,٤٢٢	٢,٥٤٢,٤٢٥
التزامات عن عقد استئجار رأسمالي – قصير الاجل	١٦	٣٥٤,٠٠٠	-
مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى	١٧	٣,٢٢٣,٢٨٤	٢,٤٧٣,٤٣٧
مجموع المطلوبات المتداولة		١١,١٢٦,٥٣٧	١٢,١٣٦,٤٩٧
المطلوبات غير المتداولة			
أوراق دفع طويلة الأجل	١٤	٨١٤,٤٨٧	٧٩٦,٦٤٥
قروض طويلة الأجل	١٣	٥,٤٨٥,٦٨٣	٥,٨١٩,٧٣١
التزامات عن عقد استئجار رأسمالي– طويل الاجل	١٦	٣,١٨٦,٠٠٠	-
ايرادات ايجار مقبوضة مقدما	١٨	٩,٥٨٧,٧٩٨	٧,٣٦٠,٧٤٢
ايرادات مؤجلة	٢٢	٤,٠٤٧,٩٣٠	٤,٥٥٥,٨٣٣
مجموع المطلوبات غير المتداولة		٢٣,١٢١,٨٩٨	١٨,٥٣٢,٩٥١
مجموع المطلوبات		٣٤,٢٤٨,٤٣٥	٣٠,٦٦٩,٤٤٨
حقوق المساهمين			
رأس المال	١	١٧,٨٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠
علاوة اصدار	١و١٩	٧٥,٥٠٤	-
إحتياطي إجباري	١٩	١,١٧٤,٤٩٦	٨٣١,٨٥٥
إحتياطي إختياري	١٩	٢,٢٧٨	٢,٢٧٨
التغير المتراكم في القيمة العادلة		(٢٣,٢١٢)	(٣٤,٩٢٦)
أرباح مدورة		٢,٧٩٥,٤٦٧	٢,١٦٧,٧٨٠
مجموع حقوق المساهمين		٢١,٨٢٤,٥٣٣	١٤,٩٦٦,٩٨٧
حقوق الأقلية		٥,٤٩٧,٧٢٦	5.229.585
مجموع حقوق المساهمين وحقوق الاقلية		٢٧,٣٢٢,٢٥٩	٢٠,١٩٦,٥٧٢
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٦١,٥٧٠,٦٩٤	٥٠,٨٦٦,٠٢٠

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة

(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥

(بالدينار الأردني)

	ايضاح	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الإيرادات	٢٣	١٠,٤٧٦,٠٧٦	١٠,٣٨٠,٠٠٢
تكلفة الايرادات	٢٤	(٥,٣٥٠,١٠٧)	(٥,٥٦٨,٠٢٨)
مجمل الربح		٥,١٢٥,٩٦٩	٤,٨١١,٩٧٤
مصاريف بيع وتسويق	٢٦	(١٤١,٣٦٥)	(١١٥,١٦٣)
مصاريف ادارية وعمومية	٢٧	(٩٤٩,١٠١)	(١,١٤٥,٣٠١)
ايرادات /(مصاريف) أخرى		١٣٤,٢٥٠	(٢٨,١٠٥)
حصة الشركة في (خسائر)/ أرباح الشركة الزميلة		(٧٨,٦١١)	٦٥,٣٩٣
صافي ربح بيع إستثمارات		٣٢٥,٥١١	٥٣,٢٥٩
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		(٥٠,٠٠٠)	(٤٠,٠٨١)
مخصص إلتزامات متوقعة		–	(٢٠٠,٠٠٠)
مصاريف مالية	٢٨	(٥١٩,٠٨٢)	(٤٩٤,٣٧٥)
صافي الربح قبل الضريبة و المخصصات		٣,٨٤٧,٥٧١	٢,٩٠٧,٦٠١
ضريبة دخل	٢٠	(٣٧٥,٠٠٠)	(١٥٠,٠٠٠)
دعم البحث العلمي والتدريب المهني		(٤١,٢٩٨)	(٢٩,٠٧٦)
رسوم الجامعات الأردنية		(٤١,٢٩٨)	(٢٩,٠٧٦)
صندوق دعم التعليم والتطوير المهني والتقني		(٣٣,٣٤٨)	(٢١,١٩٧)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(٣٥,٠٠٠)	(٣٥,٠٠٠)
صافي ربح السنة قبل حقوق الاقلية		٣,٣٢١,٦٢٧	٢,٦٤٣,٢٥٢
صافي حصة حقوق الاقلية في أرباح الشركات التابعة		(٢٥١,٢٩٩)	(٢٥٣,٩٥٢)
صافي ربح السنة		٣,٠٧٠,٣٢٨	٢,٣٨٩,٣٠٠
ربحية السهم – دينار / سهم		٠,٢٠٧	٠,٢١٦
المتوسط المرجح لعدد الأسهم – سهم		١٤,٨٠١,٧٢٩	١١,٠٦١,٥٧٤

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

٤

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

المیزانية العمومية الموحدة (غير مدققة)
كما في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦
(بالدينار الأردني)

	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الموجودات		
موجودات متداولة		
نقد وما في حكمه	٩٦,٧٦٤	٥٤٥,٠٩٢
أوراق قبض	٢,٦٧٣,٨٥١	٣,٤٧٣,٦٨٩
إستثمارات في أوراق مالية للمتاجرة	٤,٥٨٩,٥٥٢	٤,٠٥٣,٣١٧
مدينون وشيكات برسم التحصيل	٧,٧٥٩,٨٩٩	٧,٠٥١,٧٤٧
بضاعة	١٤٥,٧٦٤	١٢٨,٦٨٥
عقارات لأغراض البيع	٦٢٩,٢٢٤	٦٢٩,٢٢٤
مصاريف مدفوعة مقدما وحسابات مدينة أخرى	١٤٩,١٧٧	٣٩٧,٣٢٢
مجموع الموجودات المتداولة	١٦,٠٤٤,٢٣١	١٦,٢٧٩,٠٧٦
موجودات غير متداولة		
أوراق قبض طويلة الأجل	١,٧٦٦,٠٩٦	١,٦٨٣,٢٩١
إستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع	٤,٩٤٣,٦١٢	٦,٤٨٣,٦٥٢
إستثمارات في شركات زميلة	٦٧,١١٦	١٧,١١٦
مباني مؤجرة بالصافي	٢٧,٧٧٤,٩٢٩	٢٨,٩٨٠,٢١٣
استثمارات في أراضي	٥,٥٧٥,٥٣٣	٣,٠٦٤,٠٤٥
مشاريع تحت التنفيذ	١٠,٧٥٤,١٨٧	٩,١٩٣,١٩٧
ممتلكات ومعدات	٣,٩٤٩,١٦٤	٣,٦٦٨,٥٥٩
ذمم شركات زميلة وشقيقة	١,٣٢٧,٦٦١	١,٣١٤,٨٧٢
موجودات غير ملموسة – العلامة التجارية	٧١,٤٤٩	٧٥,٨٧٥
الشهرة	١,٨٤٣,٣٨١	١,٨٤٣,٣٨١
مجموع الموجودات غير المتداولة	٥٨,٠٧٣,١٢٨	٥٦,٣٢٤,٢٠١
مجموع الموجودات	٧٤,١١٧,٣٥٩	٧٢,٦٠٣,٢٧٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

٢

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة

(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة (غير مدققة)(يتبع)

كما في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧ و ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦

(بالدينار الأردني)

	ايضاح	٢٠٠٧	٢٠٠٦
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
بنوك دائنة		١,٢٨٩,٢٠٢	٢٧٠,٩٥٥
أوراق دفع		١,١٤٩,٥١٣	٩٢٥,٢٤٠
اقساط قروض تستحق الدفع خلال عام		١١,٢٢٦,٤٢١	٧,٨٨٤,٦١١
دائنون وشيكات آجلة		٢,٣٨٢,٢٩٨	٣,١٤٧,٩٨١
إلتزامات عن عقد إستئجار رأسمالي – قصير الأجل		١,٠٦٢,٠٠٠	٧٠٨,٠٠٠
مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى		٣,٦٧٢,١٩٤	٣,٤٣٩,٩٣٤
مجموع المطلوبات المتداولة		٢٠,٧٨١,٦٢٨	١٦,٣٧٦,٧٢١
مطلوبات غير متداولة			
أوراق دفع طويلة الأجل		١,٦١٦,٢٥٥	١,٩٦٦,٦٩٦
قروض طويلة الأجل		٦,٣٠١,٩٩٤	٩,٦٨٢,٦٤٤
إلتزامات عن عقد إستئجار رأسمالي – طويل الأجل		١,٨٢٠,٩١٥	٢,٥٢٧,٨٩٠
إيرادات إيجار مقبوضة مقدماً		٥,٣٤٩,٨٩٥	٧,٠٧٤,٦٨٤
ايرادات مؤجلة	٤	٣,٠١١,١٥٨	٢,٩١٦,٠٧٩
مجموع المطلوبات غيرالمتداولة		١٨,١٠٠,٢١٧	٢٤,١٦٧,٩٩٣
مجموع المطلوبات		٣٨,٨٨١,٨٤٥	٤٠,٥٤٤,٧١٤
حقوق المساهمين			
رأس المال	١	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٥٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار		٧٥,٥٠٤	٧٥,٥٠٤
إحتياطي إجباري		١,٥٣٦,٣٦٠	١,٥٣٦,٣٦٠
إحتياطي إختياري		٢,٢٧٨	٢,٢٧٨
التغير المتراكم في القيمة العادلة		٧٧٣,٠٨١	٤٠٣,٤٥٧
أرباح مدورة		١,٧٥١,٢٤٧	٢,٩١٦,٣٨١
مجموع حقوق المساهمين		٢٧,١٣٨,٤٧٠	٢٥,٤٣٣,٩٨٠
حقوق الاقلية		٨,٠٩٧,٠٤٤	٦,٦٢٤,٥٨٣
مجموع حقوق المساهمين وحقوق الأقلية		٣٥,٢٣٥,٥١٤	٣٢,٠٥٨,٥٦٣
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٧٤,١١٧,٣٥٩	٧٢,٦٠٣,٢٧٧

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الموحدة (غير مدققة)
للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ أيلول ٢٠٠٧
(بالدينار الأردني)

		للفترة الأولية		من بداية العام حتى	
	إيضاح	من ١ تموز الى ٣٠ أيلول ٢٠٠٧	من ١ تموز الى ٣٠ أيلول ٢٠٠٦	٣٠ أيلول ٢٠٠٧	٣٠ أيلول ٢٠٠٦
يرادات		١,٦٧٨,١٩٥	٣,٥٧٦,٤٦٩	٥,٤٠٤,٩٢٥	٧,٦٥٧,٨٠٤
فة الايرادات		(٧٩٦,٧٠١)	(١,٥٩٦,٤٥٩)	(٢,٣٩٦,٣١٨)	(٣,٥١٦,٢٣٤)
مل الربح		٨٨١,٤٩٤	١,٩٨٠,٠١٠	٣,٠٠٨,٦٠٧	٤,١٤١,٥٧٠
ساريف بيع وتسويق		(٢٤,٠٤١)	(٢٦,٩٥٧)	(٧٠,١٧٦)	(٩٦,٣٠٧)
ساريف إدارية وعمومية		(٢٤٨,١٨٢)	(١٨٨,٠٨٩)	(٧٦٢,٢٤١)	(٥٦٠,٣٢٩)
باح (خسائر) بيع اسهم الشركة الزميلة	٤	٤٣٠,٥٦٢	(١٦٧,٢١٧)	٥٦٧,٠٦٨	٣٧٨,٧٢٢
سائر)/أرباح غير متحققة من تثمارات المتاجرة		(٢٠٤,٩١٧)	٢,٠٩٢,٧٠٠	(٤١,٤٢١)	٢,٠٩٢,٧٠٠
ائر بيع إستثمارات في أوراق مالية		(١١١,٠٥٧)	–	(٢٧٣,٥٥٦)	(٩٨,٣٨٨)
ادات (مصاريف) أخرى		(١,١٨٣)	١٠,٤١٢	٣٨,١٤٦	١٦,٥٦٦
ساريف مالية		(٣٤٢,٥٥٦)	(٢٧٠,٢٤٤)	(٧٦٢,٨٥٨)	(٥٠٢,٤٣٥)
في الربح قبل المخصصات		٣٨٠,١٢٠	٣,٤٣٠,٦١٥	١,٧٠٣,٥٦٩	٥,٣٧٢,٠٩٩
صص ضريبة الدخل		(٥٠,٠٠٠)	(٢١٥,٠٠٠)	(٢٢٥,٠٠٠)	(٤٥٠,٠٠٠)
صص البحث العلمي والتدريب المهني		(٣,٧٦٤)	(٣٤,٨٦٣)	(١٧,٣٩٨)	(٥٤,٦٠٨)
وم الجامعات الأردنية		(٣,٧٦٤)	(٣٤,٨٦٣)	(١٧,٣٩٨)	(٥٤,٦٠٨)
دوق دعم التعليم والتطوير المهني تقني		(٣,٩٠٠)	(٣٢,٣٦٤)	(١٦,٦٧٨)	(٥٠,٦١٢)
في ربح الفترة يعود الى:		٣١٨,٦٩٢	٣,١١٣,٥٢٥	١,٤٢٧,٠٩٥	٤,٧٦٢,٢٧١
اهمين الشركة		٢٩٢,٦٩٧	٣,٠٤٤,٢٢٢	١,٣٣٤,٨٦٦	٤,٥٥٢,٣٦٧
ق الاقلية		٢٥,٩٩٥	٦٩,٣٠٣	٩٢,٢٢٩	٢٠٩,٩٠٤
جموع		٣١٨,٦٩٢	٣,١١٣,٥٢٥	١,٤٢٧,٠٩٥	٤,٧٦٢,٢٧١
ية السهم – دينار/ سهم		٠,٠١٣	٠,١٤٨	٠,٠٦	٠,٢٢
وسط المرجح لعدد الأسهم – سهم		٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٥٠٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٥٠٠,٠٠٠

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨
(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الموجودات			
موجودات متداولة			
نقد وما في حكمه	٤	٦٠٣,٧٣٧	٣,٥٨٧,٥٤٩
إستثمارات في أوراق مالية للمتاجرة		١,٨٢١,١٩٦	٤,٤١٤,٨٦٣
أوراق قبض	٥	١,٥١٨,٨٩٤	١,٦٠٧,٣٤٩
مدينون وشيكات برسم التحصيل	٦	٥,١٩٧,٩٣٣	٦,١٥٥,٧٢٨
بضاعة		٦٣,١٤٤	٨٩,٠٥٠
عقارات لأغراض البيع		١,٠١٥,٣٩٩	٦٢٩,٢٢٤
مصاريف مدفوعة مقدما وحسابات مدينة أخرى	٧	٧١٨,٧٠٥	١٨٥,٦١٦
مجموع الموجودات المتداولة		١٠,٩٣٩,٠٠٨	١٦,٦٦٩,٣٧٩
موجودات غير متداولة			
أوراق قبض طويلة الأجل	٥	٩٠١,٢٨٢	١,٦١١,٧٢٣
ذمم شركات شقيقة وزميلة	٢٣	٤,٥٦٧,٤٥٠	٣,٢٣٢,٠٨٤
إستثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع		٦,٧٨٧,٦٠٥	٨,٢٠٠,٢٤٦
إستثمارات في شركات زميلة	٨	١٠,٠٢١,٣٩٣	٨٢٦,٤٠٠
مباني مؤجرة بالصافي	٩	١٥,٩٤٩,٨٠٠	٢٠,٠٩٥,٨٥٠
استثمارات في أراضي		٤,٤٢٧,٤٣٤	٥,٨٥٢,٨٦٨
مشاريع تحت التنفيذ	١٠	١٦,٥٥٠,٢٤٢	١١,٥٣٠,٥٩٢
ممتلكات ومعدات	١١	٢,١٨٣,١١٩	٢,٢٧٢,٠٣٤
مجموع الموجودات غير المتداولة		٦١,٣٨٨,٣٢٥	٥٣,٦٢١,٧٩٧
مجموع الموجودات		٧٢,٣٢٧,٣٣٣	٧٠,٢٩١,١٧٦

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة

(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة (يتبع)

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
بنوك دائنة	١٢	٢٣٨,٥٩٥	٣٨٥,٨٠٩
اقساط قروض تستحق الدفع خلال عام	١٣	٤,٧٥٧,٢٥٤	٤,٥٨٤,٢٢١
الجزء المتداول من تمويل المرابحة	١٤	١,٢٠٨,٣٧٤	٢٨٣,٤٤٧
التزامات عن عقد استئجار رأسمالي – قصير الاجل	١٨	٨١٥,٩٤٥	٧٠٨,٠٠٠
أوراق دفع	١٥	٢٨٤,٤٣٧	٧٦٢,٢٥٨
دائنون و شيكات آجلة	١٦	٢,٩٧٤,٣٧٨	٢,٤٠١,٠٤٢
ذمم شركات شقيقة	٢٣	٩٢٢,٩٧٦	٨١٥,٠٢١
مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى	٢٠	٢,١٠١,٨٨٨	٢,٠٣٥,٢٩٣
مجموع المطلوبات المتداولة		١٣,٣٠٣,٨٤٧	١١,٩٧٥,٠٩١
المطلوبات غير المتداولة			
أوراق دفع طويلة الأجل	١٥	–	١,٠١٦,٢٦٤
تمويل مرابحة طويل الأجل	١٤	٣٥٦,٧٠٩	٣٧٧,١٧٨
قروض طويلة الأجل	١٣	١,٣٤٥,٢٠٠	٢,٨٣٣,٧٩٩
اسناد قرض	١٧	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
التزامات عن عقد استئجار رأسمالي– طويل الاجل	١٨	٧٥٣,٣١١	١,٧٤٣,٧٨٤
التزمات أقساط شراء أرض المدينة الصناعية – مصر	١٩	٣,٨٠٤,٢٣١	-
مجموع المطلوبات غير المتداولة		٢١,٢٥٩,٤٥١	٢٠,٩٧٠,٠٢٥
مجموع المطلوبات		٣٤,٥٦٣,٢٩٨	٣٢,٩٤٥,١١٦
ايرادات مؤجلة	٢٤	١٠,٦٤٩,٤٦٠	٧,١٩٦,٤٢٥
حقوق الملكية			
رأس المال	١	٢٥,٧٦٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠
علاوة اصدار	٢١	٧٥,٥٠٤	٧٥,٥٠٤
إحتياطي إجباري	٢١	١,٨٥٥,٤٤٦	١,٨٤٨,٧٤٣
إحتياطي إختياري	٢١	٢,٢٧٨	٢,٢٧٨
التغير المتراكم في القيمة العادلة		(٨٤٣,١٧٩)	٢,٤١٨,٧٧٩
أرباح مدورة		١٠٢,٧٢٤	٢,٨٠٤,٣٣١
مجموع حقوق المساهمين		٢٦,٩٥٢,٧٧٣	٣٠,١٤٩,٦٣٥
حقوق الأقلية		١٦١,٨٠٢	--
مجموع حقوق الأقلية وحقوق المساهمين		٢٧,١١٤,٥٧٥	٣٠,١٤٩,٦٣٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٧٢,٣٢٧,٣٣٣	٧٠,٢٩١,١٧٦

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة التجمعات الاستثمارية المتخصصة
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨
(بالدينار الأردني)

	ايضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الإيرادات	٢٥	٧,٦٣٨,٣٦٧	٥,٦٥٢,٦٩٥
تكلفة الايرادات	٢٦	(٤,٧٢١,٨١٩)	(١,٩٣٠,٦٠٣)
مجمل الربح	٢٧	٢,٩١٦,٥٤٨	٣,٧٢٢,٠٩٢
مصاريف بيع وتسويق	٢٨	(١١٨,٨٢٥)	(٩٣,٣٠٠)
مصاريف ادارية وعمومية	٢٩	(١,٢٣٣,٩١٢)	(٨٥٦,٧٢٣)
ايرادات /(مصاريف) أخرى		(٣١٠,١٧٠)	(٢٨,٤٥٦)
خسائر غير متحققة من استثمارات في أوراق مالية للمتاجرة		(١,٢٩٨,٦١٦)	(٢٥٩,٥١٧)
حصة الشركة في أرباح الشركة الزميلة		٢١,٣٩٣	-
صافي (خسائر)/ أرباح بيع إستثمارات متحققة		(٧٠٤,٠١٧)	٢,٠٩٧,٠١١
أرباح متحققة من بيع أراضي		٣,٦٤٣,٣٢٧	٥٥,٧٨٩
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		(٢٦٢,٥٢٧)	(٥٠,٠٠٠)
مخصص خاص		(٧٣٧,٤٧٣)	-
مصاريف مالية	٣٠	(١,٨٤٨,٧٠٢)	(١,٢٥٣,٠٤١)
صافي الربح قبل الضريبة و المخصصات		٦٧,٠٢٦	٣,٣٣٣,٨٥٥
ضريبة دخل		-	(٣٠٠,٠٠٠)
رسوم الجامعات الأردنية		(٦٧٠)	(٣٣,٣٥٧)
مخصص صندوق دعم البحث العلمي		(٦٧٠)	(٣٣,٣٥٧)
مخصص صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني		(٥٩٠)	(٢٦,٠٠٥)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		-	(٣٥,٠٠٠)
صافي ربح السنة		٦٥,٠٩٦	٢,٩٠٦,١٣٦
ربحية السهم :			
ربحية السهم – دينار / سهم		٠,٠٠٢٥	٠,١٣
المتوسط المرجح لعدد الأسهم – سهم		٢٥,٧٦٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

٥

Ad-Dulayl
شركة مجمع الضليل الصناعي
المساهمة العامة المحدودة

الميزانية العمومية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥
(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الموجودات			
موجودات متداولة			
نقد وما في حكمه	٣	٧١,٧٢٥	١٠٩,٥٧٩
استثمارات في اسهم للمتاجرة		٢٦٠,١١٥	
أوراق قبض قصيرة الأجل	٦	٧٤٨,٨٨١	
مدينون وشيكات برسم التحصيل		٣٠٤,٨٢٠	٣٥٧,٦٢٤
بضاعة		٢,١٠٠	----
مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى	٤	٢٠١,١٤٤	٢٠٨,٠٠١
مجموع الموجودات المتداولة		١,٥٨٨,٧٨٥	٦٧٥,٢٠٤
موجودات غير متداولة			
نقد مقيد لدى البنوك	٥	١٤٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
أوراق قبض طويلة الأجل	٦	١,٣٦٣,٦٣٦	١,٤٤٤,٨٩٣
ذمم مدينة طويلة الأجل		٣٧٠,٩٢٤	٣١٢,٢٢٨
إستثمارات في أراضي ومباني مؤجرة	٧	١٩,٣٤٩,٤٣٧	١٨,٣٢٥,٠٥٩
ممتلكات ومعدات	٨	٨١٩,٨٣٨	٤٨٠,٣٤٩
مجموع الموجودات غير المتداولة		٢٢,٠٤٣,٨٣٥	٢٠,٧٠٢,٥٢٩
مجموع الموجودات		٢٣,٦٣٢,٦٢٠	٢١,٣٧٧,٧٣٣
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
بنوك دائنة		٤١,٣٧٩	----
أوراق دفع	١١	١٤٤,٤٠٠	----
دائنون وشيكات آجلة	٩	٤٩٢,١١٩	٩١٩,٧٦٢
مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى	١٠	٣٨٤,١٤٤	٥٥٢,٩٧٨
أرباح معدة للتوزيع	١٤	١,١٩٠,٠٠٠	----
مجموع المطلوبات المتداولة		٢,٢٥٢,٠٤٢	١,٤٧٢,٧٤٠
مطلوبات غير متداولة			
أوراق دفع طويلة الأجل	١١	١٤٤,٤٠٠	٦٣٢,٠٠٠
إسناد قرض	١٢	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
إيرادات إيجارات مؤجلة	١٣	٢,٩٣٠,٩٠٠	٢,٩٣٠,٨٧١
مجموع المطلوبات غير المتداولة		٧,٠٧٥,٣٠٠	٧,٥٦٢,٨٧١
حقوق المساهمين	١٤,١		
رأس المال		١٤,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار		٢٢,٢٥٢	----
إحتياطي إجباري		٢٣٢,٠١٤	١٢٨,٤٤٣
أرباح مدورة		٥١,٠١٢	١,٢١٣,٦٧٩
مجموع حقوق المساهمين		١٤,٣٠٥,٢٧٨	١٢,٣٤٢,١٢٢
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٢٣,٦٣٢,٦٢٠	٢١,٣٧٧,٧٣٣

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

Ad-Dulayl
شركة مجمع الضليل الصناعي

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٥
(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٥	٢٠٠٤
الإيرادات التشغيلية :			
ايرادات إيجارات أبنية		٩٨٢,٩٢٧	٤٥٢,٤٣٧
إيرادات بدل خدمات	١٨	٨٣,٩٤٤	٦١,٥٤٦
مجموع الإيرادات التشغيلية		١,٠٦٦,٨٧١	٥١٣,٩٨٣
المصاريف التشغيلية:			
استهلاك مباني مؤجرة		(٦٠,٧٨٠)	(٣٦,٨٣٨)
مصاريف إدارية و عمومية	٢٠	(٣١٥,٣٠٦)	(٢٢١,٦١٧)
مجموع المصاريف التشغيلية		(٣٧٦,٠٨٦)	(٢٥٨,٤٥٥)
صافي الربح التشغيلي		٦٩٠,٧٨٥	٢٥٥,٥٢٨
فوائد إسناد القرض		(٢٨٠,٠٠٠)	---
مصاريف مالية		(٤٦,٠٦٠)	(١١٩,٣٧٦)
إيرادات أخرى	٢١	٩٣,٦٦١	١,٢٣٠,٣٠٠
صافي أرباح إستثمارات في أسهم للمتاجرة		٥٧٧,٣٢٨	
صافي الربح قبل المخصصات		١,٠٣٥,٧١٤	١,٣٦٦,٤٥٢
ضريبة دخل	١٥	---	(٧٠,٣٤٥)
رسوم الجامعات الأردنية		(١٠,٣٥٧)	(١٣,٦٦٥)
دعم البحث العلمي والتدريب المهني		(١٠,٣٥٧)	(١٣,٦٦٥)
صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني		(٤,٠٩٦)	(٢٢,٩٦٥)
صافي الربح		١,٠١٠,٩٠٤	١,٢٤٥,٨١٢
ربحية السهم – دينار / سهم		٠,٠٧٨٠	٠,١٤٦
المتوسط المرجح لعدد الأسهم – سهم		١٢,٩٨٥,٠٠٠	٨,٥٣١,٤٠٣

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة مجمع الضليل الصناعي

(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2006

(بالدينار الأردني)

	إيضاح	2006	2005
الموجودات			
موجودات متداولة			
نقد وما في حكمه	3	29.597	71.725
إستثمارات في أسهم للمتاجرة		440.219	260.115
أوراق قبض قصيرة الأجل	6	1.060.520	748.881
مدينون وشيكات برسم التحصيل		268.937	304.820
بضاعة		40.331	2.100
مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى	4	169.156	201.144
مجموع الموجودات المتداولة		2.008.760	1.588.785
موجودات غير متداولة			
نقد مقيد لدى البنوك	5	140.000	140.000
أوراق قبض طويلة الأجل	6	967.576	1.363.636
ذمم مدينة طويلة الأجل		28.801	370.924
إستثمارات في أراضي ومباني مؤجرة	7	19.544.347	19.349.437
ممتلكات ومعدات	8	950.528	819.838
مجموع الموجودات غير المتداولة		21.631.252	22.043.835
مجموع الموجودات		23.640.012	23.632.620

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة مجمع الضليل الصناعي
(شركة مساهمة عامة محدودة)
الميزانية العمومية الموحدة (يتبع)
كما في 31 كانون الأول 2006
(بالدينار الأردني)

	إيضاح	2006	2005
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
بنوك دائنة		402.010	41.379
أوراق دفع	11	329.400	144.400
دائنون وشيكات أجلة	9	1.090.938	492.119
مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى	10	238.388	384.144
أرباح معدة للتوزيع		410.771	1.190.000
مجموع المطلوبات المتداولة		2.471.507	2.252.042
مطلوبات غير متداولة			
أوراق دفع طويلة الأجل	11	290.000	144.400
إسناد قرض	12	4.000.000	4.000.000
ايرادات ايجارات مؤجلة	13	2.137.924	2.930.900
مجموع المطلوبات غير المتداولة		6.427.924	7.075.300
حقوق المساهمين	1و14		
رأس المال		14.000.000	14.000.000
علاوة إصدار		22.252	22.252
إحتياطي إجباري		276.442	232.014
أرباح مدورة		441.887	51.012
مجموع حقوق المساهمين		14.740.581	14.305.278
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		23.640.012	23.632.620

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

4شركة مجمع الضليل الصناعي

(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2006

(بالدينار الأردني)

	إيضاح	2006	2005
الإيرادات التشغيلية :			
ايرادات إيجارات أبنية		963.175	982.927
ايرادات بدل خدمات	17	173.372	83.944
ايرادات تعهدات بناء		77.072	–
مجموع الإيرادات التشغيلية		1.213.619	1.066.871
المصاريف التشغيلية:			
استهلاك مباني مؤجرة		(76.872)	(60.780)
مصاريف إدارية و عمومية	19	(377.473)	(315.306)
مجموع المصاريف التشغيلية		(454.345)	(376.086)
صافي الربح التشغيلي		759.274	690.785
فوائد إسناد القرض		(280.000)	(280.000)
مصاريف مالية		(24.712)	(46.060)
إيرادات ومصاريف أخرى	20	8.470	93.661
صافي أرباح إستثمارات في أسهم للمتاجرة		(14.364)	577.328
صافي الربح قبل المخصصات		448.668	1.035.714
رسوم الجامعات الاردنية		(4.443)	(10.357)
دعم البحث العلمي والتدريب المهني		(4.443)	(10.357)
صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني		(4.479)	(4.096)
صافي الربح		435.303	1.010.904
ربحية السهم – دينار / سهم		0.0311	0.0780
المتوسط المرجح لعدد الأسهم – سهم		14.000.000	12.985.000

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري
(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧
(بالدينار الأردني)

	ايضاح	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الموجودات			
موجودات متداولة			
نقد وما في حكمه	٣	٨,٣٧٣,٢٥٠	٢٩,٥٩٧
إستثمارات في أسهم للمتاجرة		٤,٣٦٠	٤٠,٢١٩
أوراق قبض قصيرة الأجل	٦	٤٢٦,١٤٧	١,٠٦٠,٥٢٠
مدينون وشيكات برسم التحصيل	٤	٥٤٨,٩٤٥	٦٦٨,٩٣٧
بضاعة		٤٥,٣٩٨	٤٠,٣٣١
مصاريف مدفوعة مقدما وحسابات مدينة أخرى	٥	٢٢٣,٨٦٧	١٦٩,١٥٦
مجموع الموجودات المتداولة		٩,٦٢١,٩٦٧	٢,٠٠٨,٧٦٠
موجودات غير متداولة			
نقد مقيد لدى البنوك	٧	١٣١,٢٤٧	١٤٠,٠٠٠
إستثمارات في أسهم متوفرة للبيع		٢,٧٠١,٠٤٠	–
أوراق قبض طويلة الأجل	٦	٦٧٨,٧١٣	٩٦٧,٥٧٦
ذمم مدينة طويلة الأجل		–	٢٨,٨٠١
إستثمارات في أراضي ومباني مؤجرة	٨	٥١,٣٥١,٢٩٦	١٩,٥٤٤,٣٤٧
ممتلكات ومعدات	٩	١,٠١٣,٢٣٦	٩٥٠,٥٢٨
مجموع الموجودات غير المتداولة		٥٥,٨٧٥,٥٣٢	٢١,٦٣١,٢٥٢
مجموع الموجودات		٦٥,٤٩٧,٤٩٩	٢٣,٦٤٠,٠١٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري
(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة (يتبع)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧
(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٧	٢٠٠٦
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
بنوك دائنة		-	٤٠٢,٠١٠
أوراق دفع قصيرة أجل	١٢	٣٦٣,٦٥٠	٣٢٩,٤٠٠
دائنون وشيكات آجلة	١٠	٢,١٤٨,٠٣٦	١,٠٩٠,٩٣٨
مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى	١١	٢١٩,٣٠٢	٦٤٩,١٥٩
مجموع المطلوبات المتداولة		٢,٧٣٠,٩٨٨	٢,٤٧١,٥٠٧
مطلوبات غير متداولة			
أوراق دفع طويلة أجل	١٢	١٢٤,٥٠٠	٢٩٠,٠٠٠
إسناد قرض	١٣	٣,٧٥٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
ايرادات ايجارات مؤجلة	١٤	١,٠٤٨,٨٠٨	٢,١٣٧,٩٢٤
مجموع المطلوبات غير المتداولة		٤,٩٢٣,٣٠٨	٦,٤٢٧,٩٢٤
مجموع المطلوبات		٧,٦٥٤,٢٩٦	٨,٨٩٩,٤٣١
حقوق المساهمين	١ و١٥		
رأس المال		٢١,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار		٣,٥٢٢,٢٥٢	٢٢,٢٥٢
إحتياطي إجباري		٢٧٦,٤٤٢	٢٧٦,٤٤٢
مكاسب فروقات تقييم ناتجة عن الدمج	١ و٢١	٣٢,٥٢٤,٠٨٧	-
التغير المتراكم في القيمة العادلة		٥٠٩,٨٨٤	-
أرباح مدورة		١٠,٥٣٨	٤٤١,٨٨٧
مجموع حقوق المساهمين		٥٧,٨٤٣,٢٠٣	١٤,٧٤٠,٥٨١
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٦٥,٤٩٧,٤٩٩	٢٣,٦٤٠,٠١٢

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧
(بالدينار الأردني)

	ايضاح	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الإيرادات التشغيلية :			
خسائر متحققة من بيع أراضي		(١٨,٥٥٤)	–
ايرادات ايجارات أبنية		٧٥٦,٢٥٦	٩٦٣,١٧٥
ايرادات بدل خدمات	١٧	٦٣,٥٦٦	١٧٣,٣٧٢
ايرادات تعهدات بناء وأخرى		١٧,٥٥٥	٧٧,٠٧٢
مجموع الإيرادات التشغيلية		٨١٨,٨٢٣	١,٢١٣,٦١٩
المصاريف التشغيلية:			
استهلاك مباني مؤجرة		(٥٢,٢٩٥)	(٧٦,٨٧٢)
مصاريف إدارية و عمومية	١٩	(٤٧٨,٥١٣)	(٣٧٧,٤٧٣)
مجموع المصاريف التشغيلية		(٥٣٠,٨٠٨)	(٤٥٤,٣٤٥)
صافي الربح التشغيلي		٢٨٨,٠١٥	٧٥٩,٢٧٤
فوائد إسناد القرض		(٢٦٥,٥٥١)	(٢٨٠,٠٠٠)
مصاريف مالية		(١٥٣,٠٧٥)	(٢٤,٧١٢)
ايرادات ومصاريف أخرى	٢٠	(١٩٠,٩٦٣)	٨,٤٧٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		(١١,٣٨٦)	–
خسائر غير متحققة من استثمارات في أوراق مالية		(٧,٨١٧)	(٨,٠٣٧)
خسائر متحققة من بيع إستثمارات في أوراق مالية		(١٥,٥٠٥)	(٦,٣٢٧)
صافي(الخسارة)/ الربح قبل المخصصات		(٣٥٦,٢٨٢)	٤٤٨,٦٦٨
ضريبة دخل سنوات سابقة		(٧٥,٠٦٧)	–
رسوم الجامعات الاردنية		–	(٤,٤٤٣)
دعم البحث العلمي والتدريب المهني		–	(٤,٤٤٣)
صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني		–	(٤,٤٧٩)
صافي (الخسارة)/ الربح		(٤٣١,٣٤٩)	٤٣٥,٣٠٣
(خسارة)/ربحية السهم :			
(خسارة)/ربحية السهم – دينار / سهم		(٠,٠٢٠٥)	٠,٠٣١١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم – سهم		٢١,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٠٠

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري
(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨
(بالدينار الاردني)

	إيضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الموجودات			
موجودات متداولة			
نقد وما في حكمه	٤	٣,٤٤٧,٩٩٦	٨,٣٧٣,٢٥٠
استثمارات في أسهم للمتاجرة		–	٤,٣٦٠
أوراق قبض قصيرة الأجل	٧	٤٣٢,٣٣٣	٤٣٦,١٤٧
نقد مقيد لدى البنوك	٨	١٢٦,٠٠٠	–
مدينون وشيكات برسم التحصيل	٥	١,٦٢٧,١٣٩	٥٤٨,٩٢٥
بضاعة		٤٢,٨٦٥	٤٥,٣٩٨
مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى	٦	٧٦,١٣٢	٢٢٣,٨٦٦
مجموع الموجودات المتداولة		٥,٧٥٢,٤٦٥	٩,٦٢١,٩٦٦
موجودات غير متداولة			
نقد مقيد لدى البنوك	٨	–	١٣١,٣٤٧
استثمارات في أسهم متوفرة للبيع		٧٣١,٥٢٩	٢,٧٠١,٠٤٠
استثمار في شركة زميلة	٩	٣٨,٨٠٤	–
أوراق قبض طويلة الأجل	٧	١,٠٤٩,٢٦٢	٦٧٨,٧١٣
استثمارات في أراضي ومباني مؤجرة	١٠	٥١,١١٦,٨٧٢	٥١,٣٥٦,٢٩٦
ممتلكات ومعدات	١١	١,١٠٠,٩٦٨	١,٠١٣,٢٣٦
مجموع الموجودات غير المتداولة		٥٤,٠٣٧,٤٣٥	٥٥,٨٧٥,٥٣٢
مجموع الموجودات		٥٩,٧٨٩,٩٠٠	٦٥,٤٩٧,٤٩٨

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

٢

شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري
(شركة مساهمة عامة محدودة)

الميزانية العمومية الموحدة (يتبع)
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨
(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
بنك دائن	١٤	٢٠١,٥٣٦	-
أوراق دفع قصيرة أجل	١٥	٩٩,٦٠٠	٣٦٣,٦٥٠
إسناد قرض	١٦	٣,٦٠٠,٠٠٠	-
دائنون وشيكات آجلة	١٢	١٢١,٨٧٢	٢,١٤٨,٠٣٦
مصاريف مستحقة ومطلوبات أخرى	١٣	١٨٥,٣٧٧	١١٩,٣٠٢
مجموع المطلوبات المتداولة		٤,٢٠٨,٣٨٥	٢,٧٣٠,٩٨٨
مطلوبات غير متداولة			
أوراق دفع طويلة أجل	١٥	٢٤,٩٠٠	١٦٤,٥٠٠
إسناد قرض	١٦	-	٣,٧٥٠,٠٠٠
أرباح مؤجلة	١٧	١,٢٦١,٤٩٠	١,٠٠٨,٨٠٨
مجموع المطلوبات غير المتداولة		١,٢٨٦,٣٩٠	٤,٩٢٣,٣٠٨
مجموع المطلوبات		٥,٤٩٤,٧٧٥	٧,٦٥٤,٢٩٦
حقوق المساهمين	١ و ١٨		
رأس المال		٢١,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠
علاوة إصدار		٢,٠٥٢,٢٥٢	٣,٥٢٢,٢٥٢
احتياطي إجباري		٣٣٠,٦٨٧	٢٧٣,٤٤٣
مكاسب فروقات تقييم ناتجة عن الدمج	١ و ٢٤	٣١,٨٤٥,٠٦٤	٣٢,٥٢٩,٠٨٧
التغير المتراكم في القيمة العادلة		(١,٢٩٥,٤١٧)	٥٠٩,٨٨٤
أرباح مدورة		٤٦٢,٥٣٩	١٠,٥٣٨
مجموع حقوق المساهمين		٥٤,٢٩٥,١٢٥	٥٧,٨٤٣,٢٠٣
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		٥٩,٧٨٩,٩٠٠	٦٥,٤٩٧,٤٩٩

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري

(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

(بالدينار الأردني)

	إيضاح	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الإيرادات التشغيلية :			
أرباح/(خسائر) متحققة من بيع أراضي		١٠٨,١١٢	(٦٨,٥٥٤)
إيرادات إيجارات أبنية		٧٢٧,٦٤٥	٧٥٦,٦٥٦
إيرادات بدل خدمات وأخرى	٢٠	٨١,٠٣٨	٨١,٦٢٠
مجموع الإيرادات التشغيلية		٩١٦,٧٩٥	٨١٨,٨٢٣
المصاريف التشغيلية:			
استهلاك مباني مؤجرة		(٥٢,٠٦٥)	(٥٦,٢٩٥)
مصاريف إدارية وعمومية	٢٢	(٤٨٩,٦٧٨)	(٤٧٨,٥١٣)
مجموع المصاريف التشغيلية		(٥٤١,٧٤٣)	(٥٣٤,٨٠٨)
صافي الربح التشغيلي		٣٧٥,٠٥٢	٢٨٤,٠١٥
فوائد اسناد القرض		(٢٦١,٢٣٥)	(٢٦٥,٥٥٦)
مصاريف مالية		(٣٤,٤١٥)	(١٥٢,٠٧٥)
إيرادات فوائد بنكية		٢٠٦,٥٢١	٢٠,٦١٨
إيرادات (مصاريف) أخرى	٢٣	١٥٥,٥٨١	(٣١١,٥٨٦)
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		(٧٤,٠٠٠)	(١١,٢٨٦)
خسائر غير متحققة من استثمارات في أوراق مالية		-	(٧,٨١٧)
أرباح/(خسائر) متحققة من بيع إستثمارات في أوراق مالية		١٧٤,٣٥٢	(١٥,٥٠٥)
حصة الشركة في أرباح الشركات الزميلة		٨٠٤	-
صافي الربح/(الخسارة) قبل المخصصات		٥٤٢,٦٦٠	(٣٥٦,٢٨٢)
مخصص ضريبة دخل سنوات سابقة		-	(٧٥,٠٦٧)
مخصص رسوم الجامعات الاردنية		(٥,٤٢٤)	-
مخصص دعم البحث العلمي والتدريب المهني		(٥,٤٢٤)	-
مخصص صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني		(٤,٥٦٦)	-
مكافأة أعضاء مجلس الادارة		(٢١,٠٠٠)	-
صافي الربح/(الخسارة)		٥٠٦,٢٤٦	(٤٣١,٣٤٩)
ربحية/(خسارة) السهم :			
ربحية/(خسارة) السهم – دينار / سهم		٠,٠٢٤	(٠,٠٢١)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم – سهم		٢١,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

٤